

حاشية العلامة ابن الحاج

العلامة أحمد بن محمد بن حمدون السامي المرزاسي

على شرح

مئين الاجر ومئينها

وبهامش

شرح الإمام الشَّهيد خالدة الزَّهري

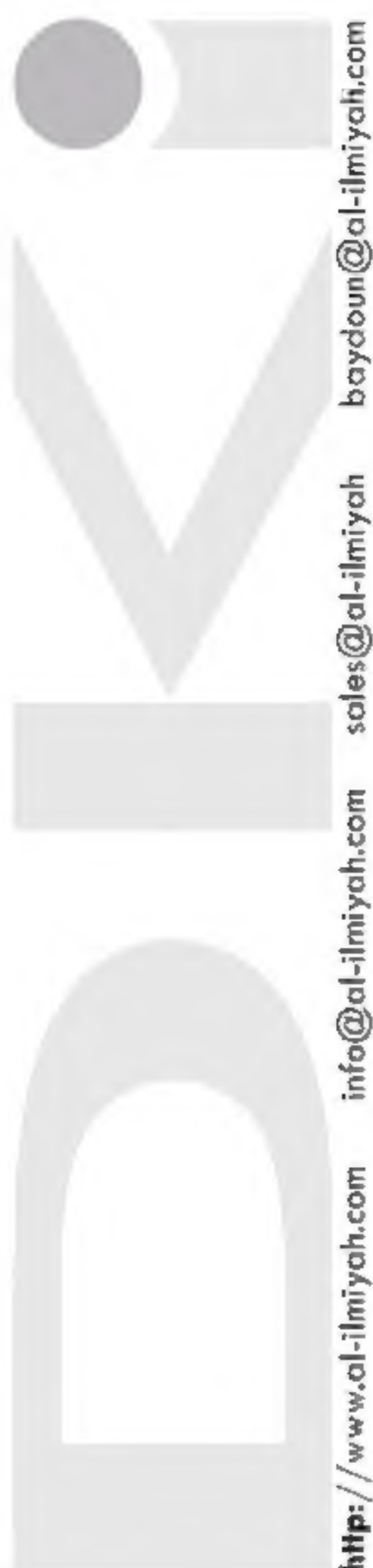


دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها مكتبة بيت بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



baydoun@al-ilmiyah.com

sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

http://www.al-ilmiyah.com

الكتاب : حاشية العلامة ابن الحاج
على شرح متن الأجرومية للأزهري

Title : The footnotes of Ibn Al-Haj
on The Explanation of Al-Ajroumiyah
Hâšiyat al-ʿallāma ibn al-Hāj
ʿalā šarḥ al-Ajrrumiyah lil Azharī

التصنيف : نحو

Classification: Syntax

المؤلف : ابن الحاج أحمد بن حمدون السلمي

Author : Ibn al-Haj Ahmad ben Hamadun al-Silmi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات	224	Pages
قياس الصفحات	17* 24 cm	Size
سنة الطباعة	2012 A.D. -1433 H.	Year
بلد الطباعة : لبنان	Lebanon	Printed in :
الطبعة : الأولى	1 st	Edition :

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**
Beirut-Lebanon No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any form or by any
means, or stored in a data base or retrieval system, without
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

**Dar Al-Kotob
Al-ilmiyah**

Est. by Mohamed Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Solah Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7228-0

ISBN 2-7451-7228-X



9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

حمداً لمن بنا بنا نحو الرُّشاد والهدى، وألهمنا بالمنطق الفصيح للإعراب عما استكنَّ في الضمير من الكلام، وهدى ورفع من نصب نفسه لعباده وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العادة، سبحانه من إله مبتدأ قبل الأكوان بلا ابتداء يخبر بأن الخاسر لا ينفعه من العذاب افتداء، لا إله إلا هو نسخ بالشرع الأحمدى ذي البساط الرفيع الأحمدى كل شرع مضى وسبق وهدى إليه مَنْ شاء بفضله، فحاز السبق، أرسل رسوله محمداً المصطفى أفضل خلق الله وأكرم مقتضى بامثال الأوامر واجتناب النواهي والزواجر، المبعوث بصفات الجمال ونعوت الكمال، العاطف على أمته عطف نسق وبيان، المبدل العسر باليسر في شاهد العيان ﷺ في الماضي والحال والمآل، وعلى آله وصحابه أكرم صحب وآل.

وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج: قد طلب مني بعض نجباء الأصحاب ممن حاز في كل فن غاية الآداب، وضع حاشية لزبد شرح خالد الأزهرى على الآجرومية، ذات الفتوحات الربانيّة. فأجبت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممن يجول هنالك لاعترافي بكمال القصور، سائلاً من الله الصفح عما جرى من الخطأ في هذا المسطور، وسميتها بـ«العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهرى على مقدمة ابن آجروم»، مرتباً غالب منها على بعض متن الخلاصة ليحوز الطالب منها بلا خصاصة، جعلها الله من العمل المقبول، وحلاًها بحلية القبول وهو المسؤول أن يختم لنا بالحسنى ويجعل مأوانا المقرّ الأسنى.

قوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الكلام عليها بحر زاخر خاض في لججه الأوائل والأواخر، فلم يصلوا إلى غايته ولا بلغوا إلى نهايته، ولكن ما لا يمكن كله لا يترك بعضه أو جلّه، وقد نصّ العلماء على أن من أراد قراءة علم ينبغي له أن يذكر الغرض

المتعلق بها من ذلك العلم، فلنقتصر هنا على فضلها وإعرابها واشتقاقها ومعانيها فنقول:

أما فضلها؛ فلا يمكن حصره وكيف يمكن وقد اشتملت كما قيل على اسم الله العظيم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئِلَ به أعطى، وقد جمعت علوم الأولين والآخرين، فقد أورد أن الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة معاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم، ومعانيه مجموعة في الفاتحة، ومعانيها مجموعة في البسملة، ومعانيها مجموعة في الباء، والمعنى الإشاري لها بـ كان ما كان، وبـ يكون ما يكون، إذ هو تعالى أصل الأكوان ومعاني الباء مجموعة في نقطة الباء، لأنها تدلّ على أن الله واحد وهو المعبود بالحق وذلك هو المقصود من الجن والإنس. قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: الآية 56] والروايات في الرُّسل المنزل عليهم الكتب مختلفة.

فقد ورد: أن أبا ذر الغفاري قال: يا رسول الله! كم أنزل الله من الكتب؟ قال: «مائة صحيفة وأربعة كتب: على شيث خمسون صحيفة، وعلى خنوخ وهو إدريس ثلاثون صحيفة، وعلى إبراهيم عشر صحائف، وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان». ولم يذكر آدم في هذه الرواية. وفي الينابيع: وعلى آدم عشر صحائف، ولم يذكر صحف موسى.

وعن عكرمة: كان الله لا شيء معه فخلق النور ثم خلق منه اللوح والقلم ثم قال للقلم: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، فجعلها الله أماناً لخلقه ما داوموا على قراءتها. وروى: أن أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ: بسم الله الرحمن الرحيم، أنا الله لا إله إلا أنا محمد رسولي، من استسلم لقضائي وصبر على بلائي وشكر نعمائي ورضي بقضائي كتبته صديقاً وبعثته مع الصديقين، ومن لم يستسلم لقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر نعمائي ولم يرض بحكمي، فليتخذ إلهاً سواي.

وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية 1] ألف مرة دفع الله عنه وجع السن» وقد أصاب بعض الأطباء وجع في أسنانه فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ألف مرة فبقي الوجع كما كان فنام فرأى النبي ﷺ فقال: بلغني أنك كذا وكذا، فقال: «نعم هلا قرأتها بالبسملة». فلما استيقظ قرأها بالبسملة فشفاه الله.

وروي أن بعض الصالحين كان يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ كل ليلة مائة مرة فنام فرأى مائتي شاة مقطوعة الرأس فقال: لمن هذه؟ فقالوا: لك، فقال: ما لها مقطوعة الرؤوس؟ ف قيل له: أنت تقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ دون بسملة. وروي: أن شيطانين اجتمعا أحدهما سمين والآخر هزيل، فقال السمين للهزيل: ما لك هكذا؟ قال: قريني من الإنس مهما

أكل أو شرب قال: باسم الله، فليس لي معه نصيب، فلذلك أنا كما ترى، فقال السمين: إن قريني بالعكس، فلذلك سميت.

وعنه عليه السلام: «ما من كتاب يلقي على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم إلا يبعث الله الملائكة يحقون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله ولياً من الأولياء يرفعه، فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه ببركتها».

وعن ابن مسعود: من أراد أن ينجيّه الله من الزبانية التسعة عشرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: الآية 30] فليقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، فإن بسم الله الرحمن الرحيم تسعة عشر حرفاً، كل حرف جنة لملك من الزبانية.

وقد وردت أحاديث في طلب البداءة بها؛ فمنها ما رواه الخطيب عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» وفي لفظ: «أبتر»، وفي آخر: «أجزم».

ومنها قوله عليه السلام: «أول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كتبت كتاباً فاجعلوها في أوله»، ومنها أنه عليه السلام قال: «من أراد أن يحيا سعيداً ويموت شهيداً فليقل عند ابتداء كل شيء باسم الله». ومنها أنه عليه السلام قال: «من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدأ قوله دخل الجنة». وقد ورد أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء. وورد أنها من خصائص هذه الأمة.

فإن قلت: كونه من خصائص هذه الأمة ينافي ما قبله من أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء. قلت: أجيب عنه بأن المختص بهذه الأمة عدم رفعها، وكانت تنزل على من قبلنا، ثم ترفع ثم تنزل، أو كونها بهذا اللفظ العربي ولا يرد علينا قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ مِنْ سُلَيْمَنَ وَإِنَّكُمْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: الآية 30] حكاية عن سليمان لأنه ترجمة عما في كتابه للقطع بأنه غير عربي والله أعلم.

وأما إعرابها، فالباء: حرف جر مبني وبني على حركة، والأصل في المبني أن يسكن لأن بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالساكن، والعرب لا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرك، وكانت الحركة خصوص كسرة لمناسبة عملها ولما لازمتها الحرفية مع الجر، فمجموع الحرفية والجر علة واحدة ليندفع النقص، وينحو واو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم لأنها وإن لزمت الحرفية انتفى عنها الجر، وينحو كاف التشبيه فإنها وإن لزمت الجر لا تلزم الحرفية لقول ابن مالك: واستعمل اسماً نعم يردوا، والقسم وتاؤه فإنهما ملازمان للحرفية والجر، ويجاب بأنهما نائبان من الباء والفرع لا يقوى قوة الأصل.

وترد اللام الجارة لضمير غير المتكلم وحده فهي لازمة للحرفية والجر وبنيت على الفتح .
وأجيب : بأنها فتحت للفرق بين الأحرف الجارة الظاهر والمضمر ، واسم : مجرور
بالباء ، والله : مضاف إليه ، والعامل فيه مضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن
العلماء في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المنون ، والرحمن الرحيم كل
منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب ، أو الأول مخفوض والثاني مرفوع أو منصوب ،
أو الأول مرفوع والثاني منصوب ، أو الأول منصوب والثاني مرفوع ، فهذه سبعة . فالحفـض
على التبعة ، والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ،
وكل : مبتدأ ، والفعل لا يظهر لقول ابن مالك :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرًا مبتدأ أو ناصباً لن يظهرًا

وتقديرهم نحو : هو وأمدح إنما هو للفهم وأخفض الثاني على التحية بعد رفع
الأول ، أو نصبه فممنوع لما فيه من الاتباع بعد القطع وهو لا يجوز ، والحاصل أن الصور
التي تقتضيها القسمة العقلية تسع : خفض الأول مع خفض الثاني أو رفعه أو نصبه ، رفع
الأول مع الثاني أو نصبه أو خفضه ، نصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه ،
الجائز منها سبع الممنوع منها اثنان ، كما علمت ، وهذا كله على أن الرحمن صفة لله ، وأما
على أنه علم أيضاً فهو عطف بيان عليه ، وحينئذ فالرحيم صفة للرحمن لا لاسم الجلالة
لوجود الفصل ، ويجوز فيه الرفع والنصب على ما هي .

واعلم أن حروف الجر لا بد لها مما تتعلق به لأنها لمجرد الربط ، فلا تستقل بنفسها
وفي الجمل .

وكل حروف الجر بالفعل علقّت أو اسم كشب الفعل حيث تنزلاً

وظاهره أن حرف الجر وحده وهو المتعلق وهو قول الحق ، أو المتعلق الجار
والمجرور معاً والمتعلق به محذوف ، وهل يقدر اسماً أو فعلاً مقدماً أو مؤخراً عاماً أو
خاصاً خلاف ، والحق أنه يقدر فعلاً لا اسماً لأن الأصل في العمل للأفعال ، ولما فيه من
قلة الحذف ، وإنه يقدر مؤخراً عن الرحيم لإفادة الحصر والرد على المشركين الذين كانوا
يبتدئون بأسماء آلهتهم ولا يقدر بعد اسم أو الله أو الرحمن ، لما في الأول من الفصل بين
المضاف والمضاف إليه ، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع ، ولما في الثالث
من الفصل بين التابعين .

وأجاز هذا الأخير بعضهم وأنه يقدر خاصاً من مادة ما جعلت للتسمية مبدأ له ، فإن
كانت للتأليف قدرت أولف ، أو للأكل آكل ، أو للشرب أشرب ، والمختار أن الباء

للمصاحبة لا للاستعانة لما في الأول من رعاية التعظيم دون الثاني، لأن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما في قولك: كتبت بالقلم، وفي جعل اسم الله آلة سوء أدب وإن أجيب عنه.

وأما اشتقاق ألفاظهما فقال البصريون: إن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع، لأن الاسم يرفع صاحبه حتى يصير مرفوعاً، فأصله حينئذ سمو فخفف بحذف آخره لكثرة الاستعمال: كَيَدٍ وَدَمٍ وَسَكَنٍ أَوَّلُهُ، ثم أتى بهمزة الوصل إلى النطق بالساكن وعوضاً من المحذوف، وإن كان في غير محله. وقال الكوفيون: إنه مشتق الوسم⁽¹⁾. وهي علامة لأنه من علامة على مسماه فأصله حينئذ وسم، ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة كعدة لأن أصله وعد فبقيت السين ساكنة، فأتى بهمزة الأصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف ونظمه بعض القرويين فقال:

واشتَقَّ الاسم من سما البصري واشتَقَّه من وسم الكوفي
والمذهب المقدم الجلي دليله الأسماء والسمي

فالأول أقوى من جهة التصريف ومتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السنة، أما التصريف فإنه أصغر على سمي وجمع على أسماء، والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها، فأصل سمي يسمو لقول ابن مالك:

فعيلاً اجعل الثلاثي إذا صغرتَه نحو قذا في قذا
ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء وأدغمت الياء لقول ابن مالك:
أن يسكن السابق من واو ويا اتصالاً ومن عروض عرباً
فياء الواو فابن مدغماً

ثم قلبت الفتحة كسرة⁽²⁾، وأما أسماء فأصله اسماً وقلبوا الواو همزة لقوله أيضاً فأبدل الهمزة من واو وياء آخر أثر ألف زيد، وأما موافقة أهل السنة فإن من قال: إن الاسم مشتق من السمو يقول: إن الله مسمى بأسمائه الحسنی قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم، وهو مذهب أهل السنة وهو الحق، ومن قال: إنه مشتق من السمعة

(1) قوله: مشتق من الوسم إلخ، فيه نسخ، إذ الاستحقاق عند الكوفيين من الأفعال، فالمناسب أن يقول: مشتق من وسم، بمعنى علم بصيغة الماضي فيهما. اهـ، مصححه.

(2) قوله: ثم قلبت الفتحة كسرة: فيه أنه يلزم عليه حينئذ الإخلال بصيغة التصغير المستدل بها على الاسم واوي الأصل، فالصواب حذفه. وحرره اهـ مصححه.

قال: إن الله قبل خلق الخلق لم يكن له اسم، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وبعد فنأثم لا يلقي له اسم وهو مذهب المعتزلة تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وفي اسم لغات ثمان عشرة جمعها من قال:

اسم سمي سماء وسمة سماه ثلثين ثلث المكرمة

وقوله: ثلثين أي ثلث أول هذه الستة بالحركات الثلاث، والله مشتق من لاه يلوه إذا احتجب، فهو لاه وقيل: من لاه يليه إذا ارتفع وأصله عليهما ألوه وليه عينه ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها فصار لاه كقول ابن مالك:

من واو ويا بتحريك أصل ألفاً أبدل بعد فتح متصل

فأتى بآل وأدغمت اللام فصار الله، وقيل في اشتقاقه غير ذلك فلا تطيل به. والرحمن: فعلان صفة مشبهة من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم، لأن رحم بالكسر متعد وهي إنما تصاغ من لازم، فقد قال ابن مالك:

وصوغها من لازم لحاضر

أو بعد تنزيل قولنا رحم منزلة اللازم كقولك: فلا يعطي أي يوجد إلا عطاء. والرحيم: صفة مشبهة ويأتي فيه ما في الرحمن، ويحتمل كونه من صيغ المبالغة، لكن خص بعضهم كون فعيل من أمثلة المبالغة بما إذا عمل النصب.

وأما معانيها فالاسم لغة: هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع للكلمة فيطلق على زيد مثلاً أنه اسم، وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم لذلك اللفظ أيضاً.

وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف، وقد يطلق على الذات بعينها والمسمى هو المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه إذا علمت هذا فقد اختلفوا في الاسم هل هو عين المسمى أو غيره؟ الأول قول أهل السنة ومنهم الأشعري ومالك، والثاني مذهب المعتزلة والتحقيق أن الخلاف لفظي، وذلك أن الاسم إن أريد به معناه اللغوي فهو غير المسمى قطعاً، وإن أريد بالذات فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى.

قال الإمام الرازي: إنا لم نجد شيئاً يبنى عليه النزاع أن الاسم عين المسمى أو غيره إذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي الخوض في ذلك من غير فائدة. والله: علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، الأعلى: على الله تعالى دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى، ففي قولنا: علم على الذات رد على النصاري القائلين بأن الله صفة، وتلك الصفة قامت بعيسى ابن مريم، وهذا باطل لأنه لو كان صفة واتصف بصفات المعاني المعنوية وهو تعالى موصوف بهما والصفة لا توصف بالصفة، فدل على أنه ذات،

وفي قولنا: الواجب الوجود ردّ على الدهرية القائلين: إن هم إلا أرحام تدفع وأرض تبلغ وما يهلكنا إلا الدهر، وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يرد عليهم فاقترحوا عليه داره وأرادوا قتله فقال: اسمعوا مني وافعلوا ما بدا لكم، فقال لهم: رأيتم سفينة في البحر ولا رئيس لها أيمن سيرها وسلامتها؟ قالوا: لا. قال: فكيف هذه الدنيا على طولها وعرضها كلها واتساعها وكثرة الخلائق بلا صانع؟ فأذعنوا له.

وفي قولنا: المستحق لجميع المحامد ردّ على المعتزلة الذين أثبتوا الصفات المعنوية السبعة التي هي: قادر، ومريد، وعالم، وحي، وسميع، وبصير، ومتكلم.

ونفوا صفات المعاني التي هي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام. وقالوا: قادر بدون قدرة. وفي قولنا دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنی إشارة إلى اسم الله العظيم الأعظم، إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سئل به أعطى، فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفاً لغيره، وهو عربي لا معرب لأن العجمة لا تثبت إلا بدليل ولا دليل عليها. وله خصائص:

منها: أنه لم يسم به غيره تعالى، قال عز وجل: ﴿هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم: الآية 65] ويذكر أن بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه باسم الجلالة، فنزلت نار من السماء فأحرقتة قبل سابع ولادته، وقيل ابتلعتة الأرض.

ومنها: أنه إذا حذف منه حرف بقي ما يدل على المعنى المراد. ومنها: أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به على مذهب الجمهور، وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسمائة وستين مرة.

وأما الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ فهما صفتان للمبالغة كما مر، والرحمة في الأصل رقة في القلب والعطاف، وهي بهذا المعنى محال في حق مولانا جلّ وعزّ لأنها تقتضي الحدوث فتحمل على لازمها وهو إرادة الإنعام أو إيصاله للعبد بالفعل على خلاف بين الأشعري والباقلاني، فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة، وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة، والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات هي التي لا يجوز الجمع بينها وبين الوصف بضدها كالعلم والجهل، وصفة الفعل هي التي يجوز الوصف بها وبضدها معاً كالرحمة والغضب. وقدّم الرَّحْمَنُ على الرَّحِيمِ لأنه أبلغ إما لاختصاصه بالله تعالى ولا فرق بين كونه معروفاً أو منكراً خلافاً لتفصيل ابن السبكي.

وأما قول بني حنيفة في حق مسلمة رحمن اليمامة وقول شاعرهم:

وأنت غوث الورى لا زلت رحمانا

فمن نعتهم في كفرهم، وإما لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع، فالرحمن يعم المؤمن والكافر، والرحيم خاص بالمؤمن، ولذا يقال: يا رحمن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري.....

قول الأزهري: (يقول): أصبه كيصر بقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها لقول بن مالك:

لساكن صح انقل التحريك من دي ليس آت عيس فعل كابس
وفعل ذلك ليوافق المضارع الماضي، وتقول استثقلت الضمة على الواو فنقلت لما قبلها
وبقيت الواو ساكنة، ويقال محل الاستثقل ما لم يكن قبلها ساكن، وإلا فلا استثقل مردود
بأن نفي الاستثقال بذلك في الأسماء فقط لختنها، كدبر وظبي، وأما في الأفعال فالثقل
حاصل.

قوله: (العبد): فاعل بقوله، والمراد به الإيجاد حراً كان أو عبداً وهو المقصود بقول الله
تعالى: ﴿إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّحْمَنِ عَدَا﴾ [مريم: الآية 93] وإن كان
العبد له إطلاقات. وقوله: (الفقير) نعت له يحتمل أن يكون صفة مشبهة أي الدائم الفقر،
ويحتمل أن يكون صيغة مانعة أي الكثير انقصر، والمراد به المحتاج. قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ
أَتْرُفَ الْفُقَرَاءِ إِلَى اللَّهِ﴾ [فاطر: الآية 15]. قوله: (إلى مولاه) أي سيده ومالكة وناصره وخليفه،
إد هو الملك الحقيقي وهو محروور بكسرة مفدرة على الألف منعاً من ظهورها التعذر.

وقوله: (الغني) بالجر بدن من الضمير أو عطف بيان، ولا يصح أن يكون نعتاً لمولاه
كما قيل، ويكون المعنى أن الله عني عن كل ما سواه لأن مقصود الأزهري أنه فقير إلى الله
غني به عما سواه، ويدل عليه قوله: به. ولو كان ذلك هو المقصود لحذف به، اللهم إلا إد
فلهذا معني به بنفسه فيصح ذلك ويحتمل رفعه نعتاً للعبد.

وقوله: (خالد) بدل من العبد أو عطف بيان عليه، لأن الأصل يقول خالد العبد الفقير
إلخ. فقدم النعت على المنعوب، والقاعدة أن نعت المعرفة إن تقدم عليها انتصب على
الحال.

وقوله: (ابن عبد الله) نعت خالد أو خبر لمحذوف كأنه قيل: من خالد؟ قل: هو ابن
أبي عبد الله. وقوله: (ابن أبي بكر) بالجر نعت لعبد الله ويصبح رفعه خبر لمحذوف.

قوله: (الأزهري) بالرفع نعت خالد، ويحوز جره على أنه لعبد الله أو لأبي بكر بناء على

عامله لله بلطفه الحفي، وأجراه على عوائد بره الخفي. الحمد لله رافع مقام.....

أنهم كانوا أزهرين أيضاً، وهو نسبة لجامع الأزهر بمصر لأنه كان مستقراً فيه، وكان شافعي المذهب، والأزهر هو أول مسجد وضع للناس بالقاهرة وفيه من البركة ما لا يخفى. وقوله: (عامله الله إلخ) أي قابله، ثم إن هذه الجملة والتي بعدها خبر إن في اللفظ، والمقصود بهم إنشاء الدعاء والمفاعلة ليست على بابها واللفظ والتوفيق وخلق القدرة على الطاعة.

وقوله: (الخفي) بالخاء المعجمة أي الظاهر. وهو من أسماء الأضداد يستعمل في الظهور وفي الخفاء.

وقوله: (وأجراه على عوائد بره الخفي) المراد بالإجراء الدوام أي وأدام الله عوائد بره جمع عائد بمعنى الصلة والمعروف، وتكون الإضافة بيانية تقديره العوائد التي هي بره وإحسانه، والخفي بخاء مهملة نعت بره الواسع الكثير.

وقوله: (الحمد لله) الكلام في تعريف الحمد لغة واصطلاحاً مذكور في غير ما كتب، فلا نطيل به. ثم قيل في آل إيه للاستغراق بمعنى إن كل حمد ثابت لله تعالى لا فرق بين كونه قديماً أو حديثاً، فالأول وصفه والثاني حلقه، وقيل: إنها للعهد وهو الذي بيته أبو العباس المرسى لما سألته ابن النحاس عن آل النبي في الحمد لله؟ فقال: نعهد، فقال ي سيدي وأي معهود تقدم؟ فقال: حمد الله نفسه بنفسه في أوله لما علم عجز حلقه عن حمده فقال: الحمد لله، فكانه قال: ي عبادي احمدوني بالحمد الذي حمدت به نفسي في أرني، فقال ابن النحاس: أشهد بالله يا سيدي أنها عهدية، وقد وردت أحاديث في طلب البداية بالحمد، منها قوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتى أو أقطع أو أجزم». وما يقل إن حديث الحمد لله يخالف حديث البسملة السابق، لأن الابتداء بأحدهم يفوت بالابتداء بالآخر. أجيب عنها بأحوية. منها: أنا نحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي وهو الذي لم يقدم عليه غيره، وحديث الحمد لله على الابتداء الإضافي وهو الذي تقدم عليه غيره، وتقدم على المتصود بالذات والقرآن مبين لذلك.

وقوله: (رافع) بالرفع خبر المحدوف أو بالنصب مفعول محذوف، ولا يصح جره نعتاً له، لأن اسم الانجلالة معرفة، ورافع وصف وإضافته لا تفيد تعريفاً ولا تحصيماً، وفي الألفية:

وإن يشابه المصاف بفعل وصف فعن تنكيره لا يعزل

وقوله: (مقام) قبل هو محرور بإضافة رافع إليه، ولا يصح نصبه على أنه مفعول برافع مع تنوين رفع، لأن رافع اسم فعل بمعنى الماضي، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل نقول الألفية:

إن كانت عن مضيه معرول

المنتصبين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم للمستفيد، الجازمين بأن تسهيل النحو يني

قلت: الصواب أن معنى رافع دائم الرفع، فهو صفة مشبهة مفيدة للثبوت فبصبح بصبه لمقام على التشبيه بالمفعول به وانتمام حسي ومعنوي، فالحسي رفع الدرجات في الآخرة، والمعنوي المكنة عند الله تعالى.

وقوله: (المنتصبين) صفة محذوف تقديره العلماء المنتصبين أي الذين نصبوا أنفسهم سواء كنوا قائمين أو قاعدين أو مضطحين، ونيس المراد بالانتصب خصوص القيام.

وقوله: (الخافضين) هذا وصف ثان أي العلماء المتذللين والخافضين جناحهم أي المليين جانبهم للطالبين، لأن المتعلم لا يحصل نفعه إلا إذا كان العالم لبس الجانب متواضعاً.

وقوله: (للمستفيد) أي لطائب الإفادة إشاره إلى أنه لا ينبغي لعالم أن يبين جانبه، لا لمن يريد الاستفدة، وأما من يريد التعنت والتكبر فلا يلبس جانبه نه زجراً لأمثاله. قوله: (الجازمين) وصف ثالث أي القاطعين.

وقوله: (بأن تسهيل النحو) من إضافة المصدر إلى فعله لأن النحو مسهل، وفي قوله هنا النحو مع قوله رافع والمنتصبين والحافضين والجازمين براعة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده إشارة إلى أنه ستكلم على علم النحو المتضمن للرفع والنصب والخفض والحزم، ثم إن النحو لغة له معان منها المثل والنحوة والقصد، واصطلاحاً حذو على أن علم التصريف غير داخل فيه، لأن المصنف لم يدخه ولم يتكلم عليه، فهو علم يعرف به أحوال الكلمة العربية إعراباً وبناءً، والحد هو أحد المبادئ العشرة، ومنها الواضع لمشهور أن أول من وضعه سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي قالت له ابنته: ما أشد الحر وجرت الحر، فظن أنها تستفهمه فقال: شهر حر⁽¹⁾، فقالت: يا أبت إنما أردت الإخبار والعجب، وكان حقها أن تقول: ما أشد لحر بفتح أشد فعل انتعجب ونصب الحر على أنه مفعوله، فدخل على علي وقال: يا أمير المؤمنين خلطت لغة غير العرب لغتهم، وأحاف أن تصمحل لغة العرب فضع لنا علماً. وقال: وما ذلك؟ فأخبره بخبر ابنه فقال له: الكلام كله لا يحرح عن اسم وفعل وحرف، فالاسم كد إلخ. وانح على هذا لسحو ومنها فصله، وقد وردت به أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن». وقد قال عمر رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في لعق والمروءة. ومر عمر يقوم وقد أخطأوا في الرمي فقال: سوا رسيكم، فقلوا: نحن متعلمين بالياء، فقال: لحنكم على أشد من سوء رميكم. سمعت رسول الله ﷺ يقول:

(1) قوله: شهرنا حر: كذا بالأصل، وكان المناسب لجواب الاستفهام طبقاً لعلته أن يقول لها: شهر كذا مثلاً أو شهرنا هذا فتأمل. اهـ مصححه.

العلوم من الله من غير شك ولا تردد، والصلاة والسلام على سيد محمد المعرب
باللسان.....

«رحم الله امرأً أصلح من لسانه». وقال مالك: لو صرت من العلوم في عاية، ومن الفهم في نهية فإني ذلك يرجع لأصليين كتاب الله وسنة رسول الله، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي.

وقوله: (ولا تردد) المراد به التردد، لأن التردد فعل الفاعل وليس بمراد، وليس عطفه على ما قبله عطف تفسير كما قيل، لأن شرطه أن يكون الثاني أظهر من الأول كقولك: عسجد أي ذهب، وهذا ليس كذلك، والأولى أنه من عطف العام على الخاص إذ الشك ما استوى ظرفاه، والتردد يشمل ذلك والظن والنوهم.

وقوله: (الصلاة والسلام) إنما أتى بهما بعدما ذكر، لأن النبي عليه الصلاة والسلام هو الوسيلة العظمى وشكر الوسائط واجب وامتناعاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «من صلى علي في كتاب لم تزل لملائكة تصني عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب». وقد علم أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن آدميين دعاء؛ والجملة خبرية لفظ قصد بها إنشاء الدعاء وهم واجبات مرة في العمر.

وقوله: (على سيدنا) متعلق بمحذوف خبر الصلاة والسلام والسيد: الحميم الكريم ويطلق على المالك، وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى، وفي المسألة أقوال ثلاثة: جواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وهو المشهور الذي يدل عليه الكتاب والسنة. الثاني: أنه يمتنع إطلاقه على الله تعالى. الثالث: عكسه ويدل له ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قيل له: يا سيد، فقال: «السيد هو الله تعالى».

وقوله: (محمد) بدلاً أو عطف بيان لا نعت، لأن العلم بنعت ولا ينعت به، وهو علم على نبي ﷺ سماه بذلك حده عبد المطلب في سابع ولادته لرؤية رآه، وهي أن عموداً من نور خرج من ظهره فانتشر طرفه بالشرق وطرفه بالمغرب وطرفه بالسماء وطرفه في الأرض، ثم عدد شجره حصراً، فقولوا له ذلك بولد يكون له يحمده أهل السماء وأهل الأرض، فكان الأمر كذلك فهو في الأرض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة القاسم، وفي جواز التسمية باسمه والتكنية بكنيته وامتناعهما وجواز التسمية دون التكنية أقوال.

وقوله: (المعرب) أي المبين نعت محمد لا سيدنا لما فيه من الفصل بين نعت والمعرب باندل أو عطف البيان، والإعراب لغة يطلو على البيان كما يأتي.

وقوله: (باللسان) يحتمل أن يراد به الجارحة فيكون معنى وصفه بالفصاحة خصوصاً من التكنية والتمحيز عن الطوق، ويحتمل أن يراد به الأنفاط من باب إطلاق المحلي على النحائي فيه فتكون الفصاحة على بابها.

الفصيح عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد، وعلى آله وأصحابه أولي الفصاحة.....

وقوله: (عما في ضميره) وحاضره والإضافة للعموم أي جميع ما في قلبه.

وقوله: (من غير غرابة إلخ) متعلق بالمعرب، والغرابة كون الكلمة وحشية غير ضهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال كقوله: ما لكم تكأكتم عليّ كتكأكوكم عني دي جنة افرنقعوا، أي ما لكم اجتماعتم عليّ كاجتماعكم على صاحب حنون نفرقوا، والتنافر كون الكلمة ثقيلة على اللسان والمطوق بها عسير، ثم هو إما في الحروف وإما في الكمات، فأما الذي في الحروف فهو وصف في الكثرة يوجب ثقلها على اللسان نحو: مستشررات بمعنى مرتفعات، وأما الذي في الكلمة فكونها ثقيلة مع عسر النطق بها كقوله:

وقر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قفر

والتعقيد كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة كقوله:

وم مثه في الناس إلا مملكا أبو أمة حي أبو يقاربه

وقول الأزهري: (وعلى آله) أتى بالصلاة على الآن بعد الصلاة على النبي ﷺ لقوله عليه السلام: «إياكم والصلاة البتراء» قالوا: وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله؟ قل: «أن تصبو عليّ دون أبي» والمراد بدلالها أنقياء أمته لا من تحرم عليهم لركاة، لأن المشهور أن المقدم إذا كان مقام دعاء كما هنا فالأولى حملة على العموم، لأن الدعاء مهما كان أعم كان للإجابة أقرب. وقل سيويه: أصله أهيل. وقال النكسائي: أصله أول، ويدل لكل منهما التصغير، فقد صغر على أهيل وأويل والكلام فيه معنوم.

وقوله: (أصحابه) جمع صاحب بكسر الحاء كفرح مخفف صاحب، وليس جمعاً لصاحب بآلف بعد انصاد. وقيل: تخفيفه إذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمعاً لصاحب سيكون الحاء، لأن فعلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل، فإنه يجمع على أفعال نحو: ثوب وأثواب وبيت وأصحابي كل من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به سواء رآه أو لم يره ليدخل ابن أم مكتوم الأعمى الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿عَسَى وَتَوَلَّى ۖ وَهُوَ ٱلْأَعْمَى﴾ [عس: الآيتان 1، 2] ولا بد من زيادة: ومات على ذلك. قوله: (إلخ) بمعنى أصحاب نعت لما فيه مخفوض بالياء لأنه من جملة ما ألحق بجمع المذكر السالم وفي الألفية:

أولوا عائمون عنيوا

والفصاحة: إما في المفرد أو في كلام أو في المتكلم، ففصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، فالتنافر والعراه قد تقدم معناهما، ومخالفة القياس اللغوي أن تكون الكلمة على خلاف أمثانها، وخلاف ما ثبت عن الواضع كالأجلل في قوله:

الحمد لله العلي الأجلل

والبلاغة والتجويد. وبعد: فهذا شرح.....

القياس الأجل بالإدغام. وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات ومن التعقيد، فمن ضعف التأليف الإضمام قبل الذكر نحو: ضرب غلامه رجلاً برفع غلام فاعل ونصب رجل مفعول، والتناثر والتعقيد تقدم. وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

والبلاغة: في الكلام والمتكلم فقط، ففي الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحة معرداته والحال هو الأمر الداعي للمتكلم مثله: إذا كان المخاطب خالي الذهن فمطابقة الحال أن تلقي له الكلام من غير تأكيد كقولك: زيد قائم، وإن كان شاكاً فمطابقة الحال حسن التأكيد بأن تقول: إن زيدا قائم، وإن كان منكراً فيجب التأكيد بحسب الإنكار، فكما زاد الإنكار زيد في التوكيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ مُّزْسُونٌ﴾ [يس: الآية 14] فالتأكيد أولاً وإن والحملة الاسمى، فلما بالغوا في الإنكار بقولهم: ﴿مَا أَسْمَرُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: الآية 15] زيد التأكيد باللام، فقد الله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ لَمُزْسُونٌ﴾ [س: الآية 16] فأكد بانقسام المشار له برتبة بعلم واللام واسمية الجملة، وفي المتكلم ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ.

(والتجويد) بالواو بمعنى الذين جودوا بالحروف في المقول، وفي نسخه: والتجريد بالراء أي الذين تحردوا عن النقائص والمناسب كما قيل نسخة الواو.

وقوله: (وبعد) هي من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تقطع عنها لفظاً لا معنى فتسنى على الضم وعلة بنائها شهاً بحروف الجواب كنعم وبلى في الاستغناء بها عما بعدها مع ما انصم إليها من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وهذا أولى ما عُلِّق به بناؤه، وببيت على حركة لتعذر اسكود، وكانت خصوص ضمة لأنها حركة لا تعضى لها حالة الإعراب، لأنها في الإعراب إما محروقة بمن أو منصوبة على الضرفة وتكون ظرف زمان كقولك: جئت بعد عمرو، و ظرف مكان نحو: دار زيد بعد دار عمرو، ويحتمل أن تكون في كلام الأرهري ظرف زمان بأن يكون المعنى وبعد الزمان الذي ذكرت فيه ما مر؛ فهذا إلخ. ويحتمل أن تكون ظرف مكان أي: وبعد المكان الذي كتب فيه كذا فهذا إلخ. والفاء بعدها زائدة على توهم إما إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها، وقيل: الأصل أما بعد فحذفت أما وعوض منها الواو، وأما هذه مجردة عن معنى التفصيل. قوله: (فهذا شرح) الإشارة إلى ما في الذهن سواء كان وضع الخطبة سابقاً على الشرح أو متأخر، لأن المشار إليه هو المعاني لأنها المقصودة بالذات ولا يخفى أن المعاني أمور ذهنية لا خارجية.

فإن قلت: أسماء الإشارة لا يشار بها إلا للمشاهد محسوس بحاسة البصر و لأمر ذهنية ليست كذلك. قلت: لما كانت هذه المعاني مستحضرة في الذهن استحضاراً تاماً برّ لها منزلة المحسوس، قاله بعض المحققين والشرّاح ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً باعتبار دلالتها على معدن مخصوصة.

نظيف لألفاظ الأجرومية في أصول علم العربية . ينتفع به المبتدئ إن شاء الله تعالى ، ولا

وقوله : (لطيف) أي صغير الحرم كثير المعاني ، وهو كما قال رحمه الله لأنه يأتي بلفظ موجد يستمد منه معاني كثيرة كما يأتي .

وقوله : (الألفاظ الأجرومية) متعلق بمحذوف صفة شرح ، واللام بمعنى على ، أي موضع على ألفاظ الأجرومية لا يتعلق بشرح ، لأنه وإن كان مصدراً في الأصل ، فلا ينحل الآن لأن الفعل وإضافة الألفاظ إلى الأجرومية إما من إضافة الاسم إلى المسمى أي : الألفاظ المسماة بالأجرومية ، أو أنها للمبين أي الألفاظ التي هي الأجرومية ، وعلى كل يلزم من شرح الألفاظ شرح لمعاني ، والأجرومية منسوبة لمؤلفها ابن أجروم ، لأنه إذا نسب للمركب الإصافي الممدوء باب أو اس كما هنا يحذف صدره وينسب إلى عجزه ، ففي الألفية :

واسبب نصدر حملة وصدر ما ركب مزحاً ولشان تنم
إضافة ممدوءة بابن أو أب

ومؤلفها هو الإمام أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي ، المعروف بابن أجروم بهمة ممدودة وصم الحميم ، ووجد بخط المؤلف أجروم بهمة غير ممدودة ، ومعنى أجروم بلغة البربر الفقير الصوفي ، وكان إماماً جليلاً حافظاً متقناً صالحاً ، وبذلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه فصار غلب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة ، فيحصل له النفع في أقرب مدة ، وكيف لا وقد ألفهما تحاه النكعة الشريفة .

له تاليف وأشياخ منهم : أبو حيان ولد سنة اثنتين وسبعين وستمئة بمدينة فاس في السنة التي توفي فيها ابن مالك ، وتوفي يوم الاثنين بعد الروا لعشره بقيت من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة في السنة التي ولد فيها ابن عرفة ، فعمره إحدى وخمسون سنة ، ودفن بباب الجبرين ، ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس ، وكان كثيراً ما يتبع الكوفيين في التعبير كقوله بالخفض ، وفيما زاده على البصريين ككئيب ، فإنها لا تجزم إلا عندهم كان الله للجميع .

وقوله . (في أصول علم العربية) متعلق بمحذوف حل من ألفاظ الأجرومية ، أي حال كون الألفاظ موضوعة في أصول علم العربية ، وليس المراد بأنه ذكر في هذه المقدمة جميع أصول علم العربية ، لأن ذلك لا يمكن هنا لصغر هذه المقدمة حداً ، بل المراد في جنس الأصول والجنس يصدق بالقليل والكثير وفروع علم العربية تابعة لأصولها .

وقوله : (ينتفع به المبتدئ إلخ) اعلم أن المبتدئ هو من شرع في الفن ولم يستقل بصوير لمسائل والمتوسط من أحاط بحملة من الفن ، واستقل بصوير المسائل ، ولم يفدر على إقامة الدليل والمهني من أحاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدر على إقامة الدليل ، وإنما كان نفع هذا لشرح للمبتدئ أعم لأنه ينقله من الجهل إلى العلم حضه به ، ولا فهو نافع لغيره أيضاً ، ولد قان : ولا يحتاج إليه المنتهي ، ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ، ويحصل أنه قال ذلك مضماً لنفسه ، وإلا فالمنتهي قد يحتاج إليه إما بتذكر مسألة أو مراجعة و

يحتاج إليه المنتهي. عملته للصغار في الفن والأطفال لا للممارسين للعلم من فحول الرجال. حملني عليه شيخ الوقت والطريقة ومعدن السلوك والحقيقة، سيدي ومولاي العارف بربه العبي، سيدي الشيخ عباس الأزهرى، نفعنى الله بركاته.....

استفادة فائدة لم تكن في غيره من الكتب المطولات، لأنه قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر، ولم يذكر المتوسط لأنه منه بالنسبة لما أتقنه مبتدئ بالنسبة لما لم يتقنه، فهو داخل فيهما، وعلق ذلك على مشيئة الله تركاً وامثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ عَدَاً﴾ [الكهف: الآية 23].

وقوله: (عملته) أي وضعته وأنفته. وقوله: (للصغار في الفن) جمع صغير، والمراد به المبتدئ لا فرق بين كونه صغيراً في السن أو كبيراً، ولذلك زاد في الفن وعطف الأطفال عليه من عطف الخاص على العام تكتتان غالب من يقرأ هذه المقدمة هم الأطفال، وقيل: من عطف المرادف.

وقونه: (لا للممارسين) جمع ممارس، اسم فاعل من مارس إذ تكرر وتردد على العمل. وقوله: (للعلم) أي للعهد والمعهود علم النحو، وأظهر في موضع لإصمار زيادة في البيان.

وقوله: (فحول الرجال) فحول جمع فحل وهو من الإبل المعد للضراب، والعرب لا تعد للضراب إلا الجيد الأصيل. وكى به هنا عن كبير الهمّة وإضافه فحول الرجال من إضافة المشبه للمشبه به، والأصل الرجال الذي هو كالفحول.

وقوله: (حملني عليه) أي كان النسب الحامل على وضع هذا الشرح بحاله ومقامه. وقوله: (شيخ الوقت) أي المعظم في انوقت لتلقيه الأسرار عن ربه، ائمتصرف ظاهر وباطن.

وقوله: (والطريقة) مراده بها طريق السادة الصوفية. وقوله: (ومعدن السلوك) المراد بالمعدن هنا الطريق، والسلوك مصدر سلك أي وطريق السلوك التي توصل المرید إلى الله تعالى.

وقونه: (والحقيقة) هي أن يودعه الله نوراً بسنوي عنده الظاهر والباطن والحاضر والغائب، وإنما قل: حملني عليه الخ، إشارة إلى أن الله تعالى إنما فتح عليه بسبب صحة هذا التولي، وكذلك غالب من يشار إليهم من عظماء الظاهر إنما حصل نفعهم ونفع بهم بسبب صحبة ولي من علماء الباطن، كابن النحاس بسبب أبي العباس المرسي، وكعر الدين ابن عبد السلام بصحبة أبي الحسن الشاذلي.

وقوله: (العارف بربه) أي بالكشف والعيان لا بالدليل والبرهان، وإلا فلا خصوصية له بذلك.

وأعاد عليّ وعنى المسممين من صالح دعواته، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وقوله: (وأعاد عليّ) ضمن أعاد معنى أفاض، فلذلك عداه بعليّ وقدم نفسه تبعاً لقوله تعالى: ﴿رَبِّ اعْفِرْ لِي وَبُولَدِي﴾ [نوح: الآية 28].

وقوله: (من صالح دعواته) من إضافة الصفة للموصوف أي من دعواته الصالحة.

وقوله: (إنه) يصح فتح الهمزة على تقدير لام العلة ويصح كسرهما على الاستئناف، كأنه قيل له: جعلت سؤالك مقصوراً عليه تعالى، فأجاب: إنه جدير حقيقي، ثم كان ينبغي للأرهوري أن يأتي بعد حدير بالبسملة ويكتبها بالحمزة ليميد أن المصنف ابتدأ بها.

فإن قلت: من أين لك أن المصنف ابتدأ بها؟ قلت: ذكر ذلك غير واحد وحاش المصنف من عدم ذكرها وحذف المصنف الخطبة اختصاراً واكتفاءً بالبسملة والله أعلم.

بداية الأجرومية

بِدَايَةُ الْآجُرُومِيَّةِ

(الكلام): في اصطلاح النحويين.....

(الكلام) بدأ بالكلام⁽¹⁾ على الكلمة لأن به يقع التفاهم والتخاطب، فهو المقصود بالذات وبه يجاب عن قول بعضهم كان من حقه أن يتكلم عن الكلمة ثم يعرف الكلام لأنها مفردة وهو مركب، ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب، ثم إن الكلام لغة عبارة عن القول، أو ما كان مستكفياً به، وفي عرف السحاة هو ما أشار إليه المؤلف وهو مشتق من الكلام بكسر الكاف وهي الجراحات ومن إطلاق الكلام على فونه:

مَا لَعِينَتْ لَا تَنَامُ كَأَن جَفَوْنَهَا فِيهَا الْكَلَامُ⁽²⁾

ووجه شقاقه منه ظاهر، لأن الجراحات تؤثر في الجسد، والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسناً أثر سروراً، وإن كان قبيحاً أثر حرباً. بل تأثير الكلام أقوى لأن الجرح ممكن برؤءه، وأثر الكلام لا يمكن برؤءه، ولذا قيل:

جِرَاحَاتُ النَّاسِ لَهَا انْتِنَامٌ وَلَا يَلْتَنِمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

والكلام: بضم الكاف الأرض الصلبة التي لا تنبت شيئاً. قول الزهري: (في اصطلاح النحويين) متعلق بمحذوف حال من الكلام الواقع مبتدأ في الحالة الراهنة. فلان قلت: فيه إتيان الحال عن المبتدأ ومذهب الجمهور أنه لا يجوز. قلت: المبتدأ في الحقيقة مضاف محذوف تقديره تفسير الكلام، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، غايته أن فيه إتيان الحال من المضاف إليه وهو جائز، مع وجود المسوغ هنا موجود، وفي الألفية:

وَلَا تَجُزْ حَالاً مِنْ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

أي في الحد والمضاف هنا هو تفسير المقدر وهو يقتضي العمل في الحد، لأنه مصدر

(1) قول المحشي. بدأ الكلام إلح: لأنه هو المقصود بالذات وغيره مقصود باعتبارين مختلفين، فالنظر إلى الكلمة مقصود بالذات وهي تنع تقدم عليها، والنظر إلى الإعراب مقصود بالتبعية، وبعضهم قدّم الكلمة لأنها جزؤه والجزء سابق على الكل فدسبه تقديمه وضعاً.

(2) قوله: مَا لَعِينَتْ إلح: كذا بالأصل وهو غير موافق لنوزن، ولعل فيه سقطاً تقدسه: سهرت فما لعينك إلح، محرر هـ مصححه.

و(هُوَ اللَّفْظُ) أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء .

(المركَّب) وهو الذي تركَّب من كلمتين فصاعداً.

على حد قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: الآية 105]. وأشار بقوله: في اصطلاح إلخ. إني أن أُل في الكلام أما أن تكون خلفاً عن مضاف إليه أو للعهد الذهني، فالأصل على الاحتمال الأول كلامنا، أي معشر النحويين أو كلام النحاة والمصنف منهم، ثم حذف المضاف إليه وعوض منه أُل. وعلى الثاني الكلام المعهود في الأذهان وهو كلام النحويين. قل بعض: فيكون كلام المعجم خارجاً عن أُل التي في الكلام، ويكون الحد إنما هو لكلام العرب ويفسر الوضع حينئذ بالقصد كما يأتي، وقيل: إن للحقيقة بناء على ما هو المختار عند المنطقة من أن أُل الداخلة على المحدود هي للحقيقة، والاصطلاح لغة مضيق الاتفاق، وفي الاصطلاح: اتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم منى أطلق انصرف إليه.

(هُوَ اللَّفْظُ) في الأصل مصدر نقولك: نفطت الرِّحَا الدقيق إذا رمته وانمراد به اسم المفعول أي الملفوظ به كقوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: الآية 11] أي مخلوقه.

فإن قلت: إطلاق اللفظ وإرادة الملفوظ به مجاز وهو مما تصان للتعريف عنه.

قلت: صار اللفظ حقيقة عرفية بحيث إذا أطلق لا ينصرف إلا إني الملفوظ به، ثم قول المصنف هو مبتدأ ثان خبره اللفظ وما بعده، والمراد: قصر الكلام⁽¹⁾ في اصطلاح النحويين على اللفظ لا قصر اللفظ على الكلام لأنه يقال: للكلام لفظ وللکلمة لفظ.

وقوله: (أي الصوت) للصوت لغة ما يسمع اعتمد على بعض حروف المعجم أو لم يعتمد عليه كغالب أصوات الحيوانات، ثم اختلفوا فقليل: اللفظ لا يطلق إلا على الصوت مطلقاً المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهو الذي في الأزهرى تبعاً للبصاوي، وقيل: اللفظ الصوت مطلقاً المشتمل على بعض الحروف أم لا.

وقوله: (التي أولها الألف وآخرها الياء) كون الألف أولاً والياء آخراً اتفق عليه المغاربة والمشاركة، كما اتفقوا على ترتيبها إلى الزاي، واحتلوا في ترتيب ما بعد ذلك.

(المركَّب) قول الأزهرى: (من كلمتين) الكلمتان إما ملفوظ بهما كقام زيد، أو مقدر أحدهما كما في قم واستقم.

وقوله: (فصاعداً) حال من محذوف مع عامله تقديره فذهب، أي المركَّب صاعداً أي

(1) قول المحشي: والمراد قصر الكلام إلخ: كما يفيد تعريب الجزبي والإتيان به تأكيد لذلك، وهذا بقطع النظر عن وصفه بما بعده، وأجاز الأمران بناء على وصفه قبل الإخبار.

(المفيد) بإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظراً
شيء آخر.

(بالوضع) العربي وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى.....

أكثر من كسميس كذا قال، وانظر على أي شيء معطوف هذا الفعل السقدر⁽¹⁾. ثم إن التركيب
ضم كلمة فكثر إلى أخرى، وأنواعه ثلاثة: مركب إضافي ومزجي وإسنادي، فالأول كل
كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة التنوين في كون كل من التنوين والمصنف إليه بدل على
انفصال الكلمة كقولك: علام زيد، والثاني كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة تاء التانيث في
كون آخر الكلمة التي قبلها يجب فتحه إذا لم يكن باء كبعثك، فإن كان ياء فيها تسكن نحو:
معد يكرم. والثالث كل كلمتين أسدت إحداهما إلى الأخرى. (المفيد) قول الأزهري:
(إسناد) باؤه إما للسسية وإما للآلة.

وقوله: (فائدة يحسن إلخ): فإن قلت: هذه الزيادة لا بد منها لإخراج نحو: غلام زيد،
فإنه يستفاد منه أن لزيد غلاماً فهو لفظ مركب مفيد، لكن تلك الفائدة لا يحسن السكوت
عليها، ثم إن لم تكن مرادة للمصنف فتعريفه فاسد، وإن كانت مرادة له فلا بد من قرينة ولا
قرينة هنا. قلت: بل هي مرادة له، ولكنه اتكل في القرينة على ظهور المعنى، أو نقول: منها
أطلق المركب لا ينصرف عندهم إلا لما قال.

وقوله: (يحسن سكوت المتكلم إلخ) وقيل السامع، وقيل هما، وإنى الأقوال الثلاثة
أشار من قال:

وقصدنا سكوت من تكلمنا وقيل سابع وقيل بل هم
وحضر الأزهري لسكوت بالمتكلم، وإن كان يحسن من السامع أيضاً في الظاهر تبعاً
للقول الأول، ووجهه أن السامع ليس بمتكلم حتى يحسن السكوت منه.
وقوله: (منتظراً) أي انتظراً تاماً بأن أخذ الفعل فاعله، والمبتدأ خبره احترازاً من انتظار
المفعول والحال في بعض المواضع، فلا يضر لأنه ناقص، وكذلك يتطرق فهم المعنى بعد
ذكر الجملة. (بالوضع) قول الأزهري العربي أن المسبوب لو وضع لغة العرب، وسيأتي الكلام
فيه بعد.

وقوله: (وهو جعل اللفظ إلخ) هذا تفسير الواضع اللفظي عربياً أو غيره، ولو أرد تفسير
الوضع العربي بخصوصه لقال: هو تعيين واضع لغة العرب اللفظ لدلالته على المعنى، وذلك
كوضع زيد ليدل به على الذات.

(1) قوله: وانظر على أي شيء معطوف على تركيب أي تركيب فذهب إلخ،
فنأمل أنه مصححه.

كما قال بعضهم. قال جمهور الشارحين: المراد بالوضع هنا القصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع، وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟ والأصح الثاني، فإن من عرف مسمى زيد مثلاً، وعرف مسمى قائم،

وقوله: (كما قال بعضهم) المشبه هو اللفظ الوارد من الازهري، والمشبه به هو اللفظ الوارد مع غيره، فلا يرم تشبيه الشيء بنفسه لحصول المغايرة في القائل، وهذا على جعل الكف لتشبيه، وما موصولة عاندها محذوف أي كالذي قاله بعضهم، ويحتمل أن تكون الكاف بمعنى "على" و"ما" مصدرية، التقدير بناءً على قول بعضهم وحيث فلا إشكال، والمراد بالبعض بعض من شرح هذه المقدمة.

وقوله: (وقال جمهور الشارحين إلخ) وهو يضم الجسم أي: غابت من شرح هذه المقدمة.

وقوله: (هنا) أي في تفسير الوضع الواقع في حد الكلام.

وقوله: (إفادة السامع) أي لما يفهم من لفظ المتكلم ليحسن سكوته.

وقوله: (وهذا الخلاف) أي الذي بين الشارح في تفسير الوضع هل المراد به العربي والقصد.

وقوله: (التفات) أي رجوع، والمعنى أن خلافهم هنا في تفسير الوضع مني على الخلاف دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية، فمن قال: أي دلالة الكلام وضعيه فسر الوضع هنا بالوضع العربي، ومن قال: إنها عقلية فسر الوضع بالقصد.

وقوله: (هل هي وضعية إلخ) هل هنا بمعنى الهمزة لأنها هي التي يوتى لها بمقابل، وأم هل فلا يوتى لها بمقابل.

وقوله: (والأصح الثاني) هذا مذهب السكاكي وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان، والنحو أن الدلالة كسمة كانت وضعية، لكن دلالة المركبات التي الكلام فيها موضوعة بالنوع لا بالشخص بمعنى أنهم وضعوا لك نوعاً وتركيباً واحداً كقام زيد وعمرو قائم، وقالوا لك قس على ذلك ما أشبه، وأما المفردات فهي موضوعة اتفاقاً، لكن منها ما هو موضوع بالشخص كالأعلام شخصية أو جنسية والمواصفات، ومنها ما هو موضوع بالنوع كالمشتقات من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء المكان والزمان، وأسماء الآلة.

وقوله: (فإن من عرف مسمى زيد إلخ) وهو الذات المخصوصة وأراد بهذا الكلام إقامة الدليل على أن دلالة الكلام عقلية ومعرفة مسمى زيد الوضع لا غير.

وقوله: (عرف مسمى قائم) مسمى قائم هي الذات المتصفة بالقيام.

وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد الجماعة منهم الجرولي.

وحاصله يرجع إلى اعتبار أربعة أمور: اللفظ والتركيب والإفادة والنوع مثل اجتماعها زيد قائم، فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لأنه صوت مشتمل على الزاي والياء والداال والقاف والالف والهمزة والميم، وهي بعض حروف ا ب ت ث إلى آخرها. ويصدق على زيد قائم لأنه مركب من كلمتين: الأولى زيد والثانية قائم، ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود، لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب، فيخرج بقوله اللفظ الإشارة.....

وقوله: (بإعرابه المخصوص) وهو جعل زيد متداً وقائم حبره.

وقوله: (فهم بالضرورة إلخ) مراده بالضرورة العقل لأن هذا دليل له.

وقوله: (معنى هذا الكلام) وهو ثبوت القيام لزيد، فتكون دلالة الكلام التي هي ثبوت القيم لزيد مستفاد بالعقل، وهذا مراد الأزهري، وقد علمت أن الحق أن هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص، وإلا فقل سماع تركيب مثل هذا التركيب لا يفهم معنى هذا الكلام، ثم كان ينبغي لهذا الشارح أن يحذف من قوله: وهذا الخلاف إلى هنا لأن هذا الشرح للمبتدئ والمبتدئ إن سمع دلالة هذا الكلام فكيف يمكنه تعلقها؟ ويقول هذا العلم صعب فكيف تمكن معرفته؟ وقوله: (وهذا الحد) أي تعريف الكلام لجماعة أشار بهذا إلى أن المصنف عبر مخترع لدنك.

وقوله: (إلى اعتبار أربعة أمور) أي أركانها لكنها اعتبارية لا وجود لها في الخارج كما يأتي، والأركان الحقيقية هي التي لها وجود في الخارج كالمسامير والخشب بالنسبة للسريـر. قوله: (مثال اجتماعها) أي هذه الأربعة وهو على حذف مضاف تقديره مثل محل اجتماعها، والمراد اللفظ الذي تجتمع فيه، وأراد أن يطبق القيود على المثال تعليماً للمبتدئ، ومثال في كلامه: متداً، وزيد قائم. حبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

وقوله: (على الزاي والياء إلخ) أي مسمياتها وهي زه وه وهكدا.

وقوله: (هي) أي مسمياتها، وأما الزاي وما بعدها فإنها أسماء جعل الاسم والمسمى شيئاً واحداً.

وقوله: (الإشارة) وذلك كقول الشاعر:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة محزون ولم تتكلم

للكتابية والنصب والعقد، وتسمى الدوال الأربع ونحوها. وبحرح بقوله: المركب المفردات كزيد والأعداد المسرودة نحو واحد اثنان إلى آخرها.

وقيل: لا حاجة إلى ذكر التركيب للاستعناء عنه بالمفيد، إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً ويحرح بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الإضافي. كعبد الله، والمرجي كعبلبك، والتقيدي كالحيوان الناطق. والإسنادي المتوقف على غيره نحو: بن قام زيد. والمعلوم للمخاطب نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، والمجعول علماً نحو:

فأبقت أن الطرف قد كان مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيّم
ومنه قول لآخر:

إذا كلمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوار
ولم يعلم الراشون ما كان بيننا وقد قضيت حاجتنا بالضمائر
ومنه قول الآخر:

حواحباً تقصي انحوائج يسا وبحس صموت وانهى يتكنم
وقوله: (للكتابية) أي النقوش المكتوبة ككتابة: قام زيد، وتلك النقوش ليست بنقط.

وقوله: (والنصب) أي العلامات المنصوبة في الطريق ليعلم المر من أين يذهب، والنصب يصم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون مع تسكين الصاد، أما لغة ضم النون وفتح الصاد فهي محرفة.

وقوله: (العقد) أي عقد الأصابع المعينة التي كان يتبايع بها أهل مصر.

وقوله: (تسمى الدوال) أي العلامات.

وقوله: (الأعداد المسرودة) وبالرفع معطوف على المفردات عطف خاص على عام، لأن الأعداد المسرودة من جملة المفردات، ويصح جره عطفاً على زيد، فتكون الكاف داخلة عليه أيضاً، ويؤخذ منه أن كونها غير كلام إذا لم تتركب أما إذا ركبت لفظاً كقولك: هذا واحداً وتقديراً، أما إذا كنت تعد شيئاً فقلت: واحد تقديره هذا واحد فهو كلام قطعاً.

وقوله: (وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب) أي ذكره في كلام المصنف وهو يعتبر في حد الكلام قطعاً، وضعفه بقليل إشارة إلى أنه إنما يؤخذ حينئذ من دلالة الالتزام ولاخذ بها ضعيف، فالتصريح به أولى للرد على من يقول: إنه لا يشترط بدليل قوله: ولحق أنها مركبة تقديرًا.

وقوله: (الفائدة المذكورة) هي التي يحسن السكوت عليها.

وقوله: (المعلوم للمخاطب إلخ) لا يخرج هذا إلا على مذهب من يشترط استفادة

برق نحره، ونحو ذلك، ويخرج قوله بالوضع على التفسير الأول ما ليس بعربي كالأعجمي، والمفيد بالعقل كإفادة حياة المتكلم من وراء جدار، ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصد، ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك. وإنما كان.....

السامع فائدة جديدة، والحق أنه مهما حصلت الفائدة فإنه يقال له كلام، فالمعلوم للمحاطب حينئذ كلام.

وقوله: (كإفادة حياة المتكلم إلخ) حياته هنا إنما تستفاد بالعقل. وفي حضوره من غير حاجب تستفاد من شيتين: من الحضور والعقل، وكلامه فيما يستفاد بالعقل فقط.

وقوله: (محاكاة بعض الطيور إلخ) بالرفع معطوف على كلام النائم وذلك كما إذا علمت طيراً أن يقول عند الصباح: أقبل النهار، فالطائر لم يقصد شيئاً، وإنما يقول ذلك على عادة. ومن هذا ما حكى أن بعضهم كان له طائر فعلمه بيتين، وجعل له علامة إن فعلها أنشد البيتين، وكان أمير الوقت أراد الفصادة فأحضر ذلك المعلم طائره، فلما أراد الفاصد أن يفصد الأمير فعل المعلم العلامة المعهودة بيه وبين الطائر، فأنشد الطائر البيتين، وهما:

أيها الفاصد رفقاً بأمير المؤمنين
إنما تفصده عرفاً فيه روح العالمين

فتعجب الأمير من ذلك ولم يحد ألماً للفصادة. فإن قلت: يلزم على كلا التقديرين محدود، فإن فسرنا الوضع بالعربي لإخراج كلام العجم بقي داخلاً غير المقصود في حد الكلام، مع أنه لا يقال له كلام إلا إذا كان مقصوداً، أو إن فسرنا الوضع بالصدق بقي كلام العجم داخل لأنه مقصود أيضاً. قلت: الصواب تفسير الوضع بالقصد لإخراج غير المقصود، وأما كلام العجم فلم يدخل أصلاً حتى يحتاج إلى إخراجه لأنه خارج من قصد الفتى في الكلام المحدود، لأنها خفت عن مصاف إليه كما مر. والأصل كلامه معشر النحويين، وهم إنما يتكلمون في كلام العرب، فخرج كلام العجم وفيه ضرب من التجاوز لأنه الكلام محدود⁽¹⁾ لا حد حتى يخرج، وإلى حد الكلام أشار في الألفية بقوله:

كلامك لفظ مفيد كاستقم

وقوله: (ولما كان إلخ) نما شرطية وكان فعل الشرط واحناح جوابها. فإن قلت: لما خاصة بالدخول على المضارع ولا تحناح لجواب. قلت: لما النافية الجازمة نحو: لما يقيم زيد، ولما هذه ليست بنافية ولا جازمة، وإنما هي حرف وجود لوجود أي وجود مضمون

(1) قول المحشي. لأن الكلام محدود لا حد: ومن شأن المحدود أن لا يخرج، نعم يخرج عنه.

كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبراً عنها بالأقسام مجازاً، كما فعده الزحاجي في جملة فقال:

(وأقسامه) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها.....

الحواب لأجل وجود مضمون الشرط قاله سيويه. وقوله: احتاج مرتب على كون كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها، ثم قيل: هي شرطية كلوا، لأن «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول. ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول. وقال ابن السراج والمارسي وابن حي وانجرحاني. وهو الذي اقتصر عليه ابن هشام عند قول ابن مالك، والرموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال إنها طرف بمعنى حين محضة بالدخول على الجمل الفعلية.

وقوله: (كل إلخ) اسم كان وحملة (لا بد له إلخ) خبرها، ولا حاجة لجعلها تامة، والمركب إما حقيقي كالسرير، أو اعتياري كالكلام، ومعنى لا بد لا قرار.

وقوله: (من أجزاء) لمراد فيهما ما زاد على الواحد ليصدر بما تركب من اثنين.

وقوله: (احتاج) جواب لما إن كانت شرطية وعاملها إن كانت ظرفية بمعنى حين.

وقوله: (معبراً عنها) يصح قراءته بكسر الباء اسم فاعل، فيكون حالاً من الضمير في احتاج العائد على المصنف، ويصح قراءته بفتح الباء اسم مفعول، فيكون حالاً من الأجزاء.

وقوله: (مجازاً) حال من التعبير المفهوم من معبراً، والتقدير معبراً عن الأجزاء بالأقسام في كل حال كون التعبير مجازاً. والتمحيز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له إلخ. فإطلاق الأقسام على الأجزاء ليس حقيقة.

وقوله: (كما فعله إلخ) أشار الأزهري بهذا إلى أن المصنف غير مخترع لهذا المجاز، بل هو تابع فيه لغيره، والأقسام الحقيقية إنما تطلق على الأنواع كما يأتي.

وقوله: (فقال) معطوف على احتاج لا على معبراً لأن الأول لا تأويل فيه والثاني فيه التأويل وما لا تأويل فيه أولى.

(وأقسامه) قول الأزهري: (من جهة تركيبه من مجموعها إلخ) لما جعل الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائداً على الكلام استشعر سؤاليين، أولها: أن يقال له: إذا كانت الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائداً على الكلام فهل هذه أجزاء من جهة تركيبه أو من جهة حقيقته؟ فقال: من جهة تركيبه، وأما أقسامه من جهة حقيقته فقوله اللفظ إلخ

والسؤال الثاني: أن يقال. تسمية هذه الثلاثة أجزاء تقضي أنه لا يوجد الكلام إلا إذا وجدت الثلاثة، لأن علامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها كالمسمار، وهنا ليس كذلك لأنه يطلق كلام على اسم وجده نحو: زيد قائم، وعلى الفعل والاسم نحو: قام زيد. وعلى الثلاثة نحو: قد قام زيد.

لا من جميعها (ثلاثة) لا رابع لها بالإجماع، فلا انتفت لمن زاد رابعاً وسمه خالفة،

فأجاب بما حاصله أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أُريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية لتي لا يصح تأليف المركب إلا بجميعها، فإن اختلف واحد منها اختلفت الهيئة كالسرير ونحوه، والمصنّف لا يريد ذلك، وإنما يريد الأجزاء الاعتبارية العرفية في اصطلاح النحاة، وهي لا يلزم من عدم بعضها عدم وجود ما هي جزء له مثل: زيد أن يده ورجله وظهره وشعره مثلاً أجزاء في العرف له، ومع ذلك لا ينعدم زيد بانعدام بعضها، فمعنى هذه الثلاثة أجزاء الكلام أنه يتركب من مجموعها، أي جملتها، والمجموع يصدق بجميعها كقد قام زيد، وبأثنين منها كصم زيد، وبوحد كريد قائم.

وقوله: (لا من جميعها) ليس المراد أنه لا يصح التركيب من الجميع، بل لاشتراط التركيب من الثلاثة إجماعاً، وليس المراد بقي الجميع عند المناطقة الذي هو الحكم على كل فرد استقلالاً، ولا لم يصح كلامه أصلاً لانتقاصه بالاسم، فإنه بتركيب منه وحده كما علمت، وهذا كله لا يحتاج إليه إلا على جعل الضمير عائداً على الكلام.

وقيل: إن الضمير عائداً على اللفظ وهو في نفسه صحيح، لأن كلاً من الثلاثة يقال له لفظ، فيكون من باب التقسيم الكلّي إلى جزئياته، وعليه فلا حاجة إلى لتجوّر الذي عند الأزهرى.

قال بعض: هذا أنفع للمبتدئ، لكن يقال عليه إنه لم يعهد عن أحد من أهل السنة أنه قسم اللفظ إلى هذه الثلاثة، وقيل: الكلام بمعنى الكلمة، فيكون فيه استخدام لأنه أطلق أولاً الكلام على معناه الحقيقي، ثم أعاد الضمير عليه باعتبار الكلمة كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيته وإن كانوا عصاة

فأطلق أولاً السماء على المطر، وأعاد عليه الضمير من رعيته باعتبار السات، لأن الذي يُرعى هو لبات. وذكر الضمير العائد عليه حينئذ لأن الكلمة بمعنى اللفظ، ولكنه لم يعد إطلاق الكلام أيضاً على الكلمة، والمعهود لغة العكس قال ابن مالك: وكلمة بها كلام قد يؤم، فالظاهر ما قاله الأزهرى.

وقوله: (لا رابع لها بالإجماع إلخ) دليله نقلي وعقلي. فالنقلي ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه من قوله: الكلام كله اسم وفعل وحرف إلخ. على هذا النحو، والعقلي أن الكلمة إما أن تدل على معنى في غيرها أو في نفسها الأول حرف، وإن دلت على معنى في نفسها إما أن تتعرض سنتها للزمان أو غيره، أم الأول فعل والثاني اسم ثم أطلق لإجماع، فالمراد به إجماع أهل البصرة والكوفة وهو حجة العربية.

وقوله: (ولا انتفت لمن زاد رابعاً إلخ) أي لزيادة من زاد فهو حذف مضاف، وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله بالإجماع كأن قائل قال له: كيف تدعي الإجماع وأبو جعفر بن صابر حلف في ذلك؟

وعنى بذلك اسم الفعل نحو: صه، فإنه خلف عن اسكت. وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة أقسام مضمرة نحو: أنا، ومظهر: كزيد، ومبهم نحو: هذا (وفِعْل) وهو ثلاثة أقسام أيضاً ماضٍ كضرب، ومضارع كيصرب، وأمر كاضرب.

(وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى) وهو ثلاثة أقسام أيضاً حرف مشترك بين الأسماء والأفعال

وزاد رابعاً فأجاب بقوله: ولا التفات إلخ. وإنما لم يلتفت إليه، قيل:

وليس كل خلاف جاء معتبر إلا خلافاً له حظ من النظر!

وممن نصّ على أن خلافه غير معتد به ابن الوردي. (وقوله) بكسر اللام من الخلافة أي النيابة. ثم استشعر أمرين، أولهما: أن يقال له: ما عني وقصد بهذا الرابع الذي زاده، الثاني: ما وجه التسمية بخالفة؟ فأجاب عن الأول (وعنى) إن قصد (بذلك) الرابع الذي زاده

(اسم الفعل) أي يسمى عند الحاجة اسم الفعل وإلا فهو سماء خالفة، وعن الثاني بقوله: (فإنه خلف عن اسكت) ومعنى خلف خليفة عن لفظه في إفادة معناه الذي هو لسكوت، فإنه يدل على المعنى المصدرى من غير واسطة كما هو قول من أقوال ثلاثة، وقيل: اسم الفعل إنما يدل على لفظ الفعل، وقيل: إنه دال على الحدث والزمان من غير واسطة الفعل.

وقوله: (هذه الثلاثة إلخ) أشار بهذا إلى أن اسم وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف، وهو غير ظاهر من كلام المصنف، بل الطاهر منه اسم وما بعده أنه يدل من ثلاثة يدل بعض من كل، ولا بد في بدل البعض من انكل من ضمير، والضمير إما ملفوظ كما في: أكلت الرغيف ثلثه، أو مقدّر كما هنا، أي اسم منها وفعل منها إلخ. والحصر مستفاد من لفظ العدد وهو قوله قبل ثلاثة. (اسم) حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تتعرض بصيغتها للزمان.

وقول الأرهري: (وهو ثلاثة أقسام) لو أسقط على هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر، ودليل حصر الاسم في هذه الثلاثة أن الاسم إما أن يصلح لكل جنس أو لا. لأول السبهم، والثاني إما أن يكون كناية عن غيره أو لا. الأول المضمرة والثاني المظهر. وقد بعضهم: إنما فشمه ثلاثة أقسام مشككه لما بعده، وإلا فهو قسمان لا غير، لأن السبهم من المضمرة.

وقوله: (نحو هذا إلخ) من السبهم الاسم الموصول نحو: الذي، فكان ينبغي له أن يزيده لأن السبهم محصور فيهما. (وفعل) حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها، وتعرضت بصيغتها للزمان، وقدم الاسم لأنه يخبر به وعنه نحو: زيد قائم، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه نحو: زيد قام، فنقص عن درجة الاسم والحرف لا يخبر به ولا عنه، فاستحق التأخير، ولأن الاسم مشتق من لسمو وهو العلو والارتفاع على ما هو الحو، فاستحق التقديم، والحرف آخر الشيء وطرفه فاستحق التأخير، فلم يبق للمعل مرتبة إلا التوسط.

وقوله: (وحرف) قال الأرهري: (نحو هل إلخ) محل كون هل تدخل على الأسماء إذ

نحو: هل، وحرف مختص بالأسماء نحو: في، وحرف مختص بالأفعال نحو: ثم،
واحترز بقوله: جاء لمعنى من حروف التهجي.....

لم يكن يحبره فعل، ولا اختارت الدخول على الأفعال نحو: هل ريد قم، فريد: فعمل
بفعل محذوف على المختار تكون «هل» موافقة للجملة الفعلية، وفي المعنى قبل:

مليحة عشقت ضياء حوراً فمد راته سعت فوراً لخدمته
كهل إذا ما رأيت فعلاً يجيزها حشت إليه ولا ترضى بفرقته
وقال القاضي سيد محمد الهواري:

إن لاح وجهه وسيم مال الفؤاد إليه
كهل تحس لفعل شوقاً وتحنو عليه

ثم علم: أن الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل، وفي المعنى يقول سيد
أحمد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج:

إذا كان منك اختصاص بي قويت على ما شئت مي بتفصيل وإحمال
وإن يكن منك نشرير ضعفت قدم تعمل وأهملت عدي كل إهمال
كالحرف عندي اختصاص فهو ذو عمل وفي التشارك لا يحظى بأعمال

محل كون الحرف المختص يعمل إذا أفاد معنى رائد على الكلمة ك(ثم)، فإنها أفادت
معنى النفي، وكالباء فإنها أفادت الاستعانة والمصاحبة مثلاً، فإن كان الحرف المختص لا يفيد
معنى زائداً على معنى الكلمة، فنن يعمل كالسبب وسوف، فبهما يفيدان تحليص معنى
المصارع لاستقبال مأخوذ من الفعل نفسه، لأنه محتمل له وللحال والتحلص لواحد منهما
ليس معنى رائداً.

وقوله: (واحترز بقوله جاء لمعنى إلخ) اعلم أن الحروف على قسمين: حرف جاء
لمعنى في غيره ك(من) وفي وإلى وهو المقابل الاسم والفعل، وحرف التهجي وهو على
قسمين: تارة يكون جزء كلمة كزيد فإنه مبني على زي، وتارة لا يكون جزء كلمة وهو شكل
أ ب ت إلخ لموضوعه لتعليم، والمصنف احتزر بقوله: جاء لمعنى من حروف التهجي كان
جزء كلمة أم لا هو انصواب، والأرهرى قسم حرف التهجي إلى قسمين أيضاً إلا أنه قال: إن
حرف التهجي إذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة، وعنه احتزر المصنف وإن لم يكن جزء
كلمة فهو اسم، واستدل على اسميته بقوله: لعلامة الاسم من التثوين ودخول الألف واللام
والخفص.

والصواب أن المصنف احترز من حروف التهجي مطلقاً أن كانت جزء كلمة أم لا
كما عرفت، والذي يقبل علامة الاسم إنما هو تلك الأشكال التي هي أ ب ت، فقولك:
الألف سم أو الباء اسم ب وائتاء اسم ت.

وكلامه ليس في الاسم، وإنما هو في المسمى الذي أ ب ت. وانمسمى حرف قطعاً،

إذا كانت أجزاء كلمة: كزاي ريد وباه وداله لا مطلقاً، لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك فهي أسماء لمعدن، فحجيم مثلاً اسم وجه، والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الأسماء نحو: كتيب حجيم، وهذه الحجيم أحسن من حجيمك، وكذا الباقي إذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف. (فالاسم) المتقدم في التقسيم.....

فاتس عن الأزهري⁽¹⁾ الاسم المسمى فظنهما واحد. وقوله: (إذا كانت أجزاء كلمة) قد علمت أن الصواب أنه احترز من حروف التهجي مطلقاً.

وقوله: (كزاي زيد إلخ) الأولى أن يقول: كزيدوي، ولأنها هي الحروف، وأما زاي وباه ودال إنما سألتك عن الحرف وأنتم نطقتم بالاسم والجواب جه.

وقوله: (لا مطلقاً) أي سواء كانت أجزاء كلمة أم لا. وقد علمت أن الحق الإطلاق.

وقوله: (إذا لم تكن كذلك) أي أجزاء كلمة. قوله: (فهي أسماء لمعان إلخ) أي أشكال يقال له ما قلته صحيح، وأنها أسماء، لكن كلامنا في مسمياتها حروف قطعاً وليس الاسم غير المسمى. وحملة: جاء بمعنى في محل رفع صفة الحرف، وقيل: الجملة في محل نصب على الالتحان، لأن لحرف صار عنماً على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها، ومعنى جاء وضع أي وضعه الموضع ليبدل على معنى وصف للشيء بوصف واضعه. ومعنى اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب، وأصله معنى بياء وتنوين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت: أنفاً عملاً بقول ابن مالك:

من وواً وباء بتحريك أصل ألفاً أبداً بعد فتح متصل

فالنتقى ساكنان الألف والتنوين حذف: الألف لالتقاء الساكنين فيكون مجروراً باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لدفع التقاء الساكنين، وإلى الأجزاء الثلاثة أشار في الألفية بقوله:

واسم وفعل ثم حرف الكم

قوله: (وإذا أردت) قدر الشرط ليفيد أن قول المصنف فالاسم إلخ، جوب شرط مقدر، والفاء داخلة عليه، وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر وتربطه بالجواب الظاهر. (فالاسم) قول الأزهري (المتقدم في التقسيم) أشار بهد إلى أن ال هما وفي الفعل والحرف المذكورين بعد للمعهود، والمعهود دكري وهو قوله اسم إلخ. لأن القاعده ان

(1) قول الأزهري: حجيم مثلاً اسم جد إلخ: قال في الأشباه والسطائر نقلاً عن البسيط: إذ قيل: كيف تنطق بالحرف، نظرت إن كان متحركاً انحقه هاء السكت فقلت في الباء من ضرب به، ومن يضرب به، ومن اصرب به، وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب: إِب.

(يُعرف) من قسمة الفعل والحرف. (بالخفض) في آخره والخفض عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض، ككسرة الدال من زيد في قولك: مررت بزيد، فزيد

النكرة إذ أعيدت معرفه فالثانية عين الأولى. فاسم الأول نكرة والثاني معرفة مثل قوله تعالى: ﴿كَأَازْسَلَا إِلَىٰ مَرْعَوْنَ رَسُولا ۚ فَصَنَىٰ مَرْعَوْثَ الرُّسُولَ﴾ [المُرسل: الآيتان 15، 16] فالرسول لأول والثاني موسى، وإذا أعيدت النكرة بلفظها فهي غير الأولى. والمعرفة إذا أعيدت بلفظها فهي عين الأولى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ﴾ [الشرح: الآيتان 5، 6] فالعسر الثاني هو الأول، والبسر الثاني غير الأول، ولذا قال: «فمن يغلب عسرٌ وُحد ويسرين»، لأنه في الآية ذكر في اللفظ يسرا وعسرا، لكن اليسر الثاني غير الأول، والعسر الثاني عين الأول، فكأنه ذكر العسر مرة واليسر مرتين وهذه القاعدة أغنية.

(يعرف) إنما كان يعرف ولم يقل يعلم. لأن المعرفة تقتضي جهلاً سابقاً، ولا شك أن المتعلم كان جاهلاً بهذه العلامات بخلاف العبير يعلم، فلا يقتضي جهلاً سابقاً، ولذا يقال الله عالم، ولا يقال عارف، وأيضاً المعرفة تتعلق بالحزنيات، والعلم يتعلق بالكليات، فهو غير يعلم لتوهم أنه ذكر جميع علامات الاسم، وليس ذلك لأن منها النداء والإسناد الذي هو أنفع علامات الاسم ولم يذكرهما. (بالخفض) هذه عبارة الكوعيين وعبرة البصريين لجر. قول الأزهري: (عبارة عن الكسرة) قال فيه قصور ودور، أما القصور فإن الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بها وبالباء والفتحة. وأما الدور فلاخذه المعروف وهو الكسرة في التعريب. وأحيب عن الأول بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الأصل وغيرها إنما ينوب عنها كما يأتي، وعن الثاني بأنه تعريف لفظي، فالمخاطب به علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر، ولا يعلم أنها تسمى خفضاً، فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية كذا قيل فتأمه.

وقوله: (عامل الخفض) أطلق فيه فيتناول العامل إذا كان حرفاً أو مضافاً وتنعية عند من زادهم، وقد جتمعت الثلاثة على التريب في ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [الفتحة: آية 1] وزاد بعضهم الجر بالتوهم كقوله:

بد لي إني لسب مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان أتياً

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب، لتوهم دخول حرف الجر على مدرك الذي هو خبر ليس، لأن العائب في خبر ليس أن يكون مقروناً بالباء، وهو هنا منصوب، فتوهم دخول حرف الجر عليه، ورااد بعضهم الجر بالمجاورة كقوله:

كان أبنا في أفاسين ودقة كبير أناس في بجاد مزمل

فمزمل بالخفض وحقه الرفع، لأن نعت كبير المرفوع على أنه خبر كان العاملة عمل إن، لكنه لما حوّر المحصوص وهو في بجاد انخفض، والبجاد: ثوب غليظ، والحق أن العمل في أول الحرف المتوهم وأن الكسرة هي الثاني بالابتلاع لمخفوض قبله في اللفظ، وأما في لتقدير فهو مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع، وعليه

اسم ويعرف ذلك بكسر (التثوين) وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ، وتفرقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو: زيد ورجل وصه ومسلمت وحيتند؛ فهذه أسماء لوجود التثوين في آخرها.

فالحر إنما هو بالثلاثة المتقدمة. (والتثوين) هو في الأصل مصدر نَوَتِ الكلمة أنَوْنَهَا تَنْوِيناً إذ جعلت التثوين في آخرها، وفي الاصطلاح قال الأزهري: نون ساكنة أي أصلية احتراز بما إذا حركت لالتقاء الساكنين نحو: زيد ضارب الرجال، فلا يعتبر ذلك التحريك.

وقوله: (تتبع آخر الاسم) الصواب أن يقول آخر الكلمة. لأن في كلامه دوراً فإن معرفة الاسم متوقفة على معرفة التثوين، ومعرفة التثوين متوقفة على معرفة الاسم فجاء الدور، وأحاط بعض. بأنه يمكن أن يكون الاسم معرفاً بغير التثوين، فينتهي الدور، والآخر أم حقيقته كآخر زيداً، وحكماً كآخر يد، فإن أصله يدي فحذف آخره لكثرة الاستعمال.

وقوله: (وتفارقه في الخط) أي لأن العرب لم تضع له حرفاً لأنه نون غنة في الخيشوم فقط.

وقوله: (استغناء عنها) علة لمفارقتها في الخط أي لأجل لاستغناء عنها بالحركة المكررة، وقوله: (بتكرار الشكلة) من إضافة الصفة للموصوف. والتكرار إنما حصل بالثنائية، وأما الأولى فهي لبيان الإعراب، فخرج بقوله ساكنة المتحركة كنون صمن للطوسي ورعشن نممرت عش أي الذي يرتعش ويرتعد. فالنون فيهما رائدة غير ساكنة، وإنما زيدت الألف فيهما تشبيهاً بفعليهما، لأن الطفيبي يأتي من غير دعاء، فهو زائد، والآخر حركته غير مقصودة، وما أحسن قول بعضهم في الصفيي:

أنا طفيبي كأن يمينه	على الأكل برق نيموائد تخطف
تحاكي عصا موسى إذا هي أقبلت	فما هي إلا حية تتلقف
فلو كن في شرق وفي العرب ردة	وقد قُطعت أقدامه حاء يزحف!

وأما قوله: رائدة، فوصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز، لأنه لا يخرج به شيء، واحتراز به شيء واحتراز لقوله تتبع، وفي نسخة تلحق آخر الاسم من النون الساكنة الزائدة، ولكنها في الوسط، فلا يقال لها تنوين، نحو: غضنفر للأسد ومنكسر، واحتراز بإضافة آخر إلى الاسم من نون التوكيد الخفيفة من نحو: نُسْفَعاً وليكوناً، واحتراز بقوله في اللفظ وتفرقه إلخ. من النون التي تكسب خطأ فلا يقال فيها تنوين، ولذلك تحامع آل نحو: العتابن من قوله:

أقلبي النُّوم عاذل والعتابن

فلا يعرف بها الاسم.

وقوله: (نحو: زيد ورجل إلخ) كَرَّرَ الأمثلة لأن أنواع التثوين المشهورة أربعة: تنوين

(ودُخُولُ الألف واللام) عليه في أوله نحو: الرجل والغلام، فالرجل والغلام اسمان

التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة. وتنوين العوض. أما تنوين التمكين فهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه الحرف فتبنى، ولا الفعل فتمنع من الصرف، ومثل له يريد رجل إشارة إلى أنه يكون في المعارف، وفي النكرات. الثاني: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المنية فرقاً بين معرفتها وبكرتها، فما يؤن منها كان نكرة، وما لم يؤن منها فهو معرفة ومثل له بضمه. فإذا قلت: صه بكسرة واحدة فمعناه اسكت عن الكلام المعهود بيني وبينك وإن شئت نكلم بغيره فهو معرفة، وإن قلت: صه بأشوين فمعناه سكت عن كل كلام فهو نكرة، وقد قال ابن مالك:

واحكم بتنكير الذي يؤن منها وتعريف سواه بين

الثالث: تنوين المضافة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كما قيل، ومثل له بمسلمات، وإنما قيل له تنوين مقابلة لأن جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر. وجمع لمذكر فيه لون ولم توجد في جمع المؤنث، فأعطى التنوين في مقابلة النون، وقيل في سبب التسمية غير هذا. الرابع: تنوين العوض ومثل له بحينئذ والعوض إما عن جملة كقوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُ جِبْرِيلَ نَظَرُونَ﴾ [الواقعة: الآية 84] والأصل، والله أعلم، وأنتم حين إذا بلغت الروح الحنوق تنظرون، ثم حذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول، وعوض منها التنوين اختصاراً ولتقي ساكن، ذال إذ والتنوين فكسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين، وأما عن كلمة كتنبوين بعض في قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ الرُّسُلَ فَضْلًا نَعَضُّهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية 253] أي على بعضهم، وتنوين "كل" في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الاسراء: الآية 84] أي كل إنسان، وإما عوض عن حذف نحو: جرار وغواش من الجموع المعتلة التي هي على وزن مفاعل رفعاً، وجري، فهي ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولأصح أن منع الصرف سابق على الإعلال، فأصل جرار وغواش جوارى وغواش بالنص من غير تنوين استقلبت الضمة على الياء، فحذفت أي الضمة فبقي هالك مزبد ثقل بوقوع الياء ساكنة آخراً ثم كسرة فخفف بحذف الياء، ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون اللفظ إخلال بصيغة منتهى الجموع، وقيل الإعلال سابق على منع الصرف، وقيل إن التنوين عوض عن الضمة أو الفتحة النابتة عن الكسرة.

(ودخول الألف واللام) أي في أول الاسم الذي يمكن دخولها فيه، وعبر بالألف واللام ولم بغيره بال تقريباً على المستدئ، وبلا فالموضوع على الحرفين ينطق بلفظهما كـ"هل"، فالقياس ال وأطلق في ال فيشمل جميع أقسامها المعروفة والزائدة، ودخول ال الموصولة على المضارع في قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

شاذ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه. وحيث كان شاذاً فلا يحرز عنه. نعم يستثنى منها ال

ندخول الألف واللام في أولهما. (و) دخول (حُرُوفُ الْخَفْضِ) في أوله أيضاً نحو: من الرسول. فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه وهو من. وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع: اثنتان تلحقان الاسم في آخره وهما: الخفض والتنوين، واثنان تدخلان عليه في أوله وهما الألف واللام، وحروف الخفض، وعكس الترتيب الطبيعي لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع شعراً لأن بعضها قد يجمع بعضاً في الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الألف واللام، وقد لا

الاستفهامية نحو: أَلْ فام زيد، بمعنى هل فام زيد، فإنها تدخل الأفعال فبأساً أنه يؤخذ من قول المصنف، ودخول الألف إلخ. إن المراد بدخول الألف واللام الغير الأصلية احرازاً من الأصلية، فإنها تكون في الأسماء نحو: أَلِدْ مِنْ قُوَّةِ تَعَالَى: ﴿أَلِدْ أَنْخَصَامِ﴾ [البقرة: الآية 204] وفي الأفعال نحو: أَلْقَى مِنْ قُوَّةِ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوًى﴾ [النحل: الآية 15] ونحو: أَلْهِىَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلْهَنَكُمْ أَنْتَكُمُ اتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: الآية 11] فهي فيهما أصلية فلا يعرف به الاسم.

وقوله: (ودخول حروف إلخ) نبه بإعادة المضاف على أن حروف الانحناء معطوفة على الألف واللام مدحولة لقوله: ودخول، ولا شك أن المعنى عليه، وسميت حروف الخفض باعتبار عملها كحروف الجرم وحروف النصب وتسمى حروف الإضافة وحروف الصفة، كما يأتي إن شاء الله، وإلى هذه العلامات مع زيادة النداء والإسناد أشار في الألفية بقوله:

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسنند للاسم تمييز حصل

قول الأزهري. (نحو: من الرسول) الأولى أن يمثل بدن الرسول بنحو رحبين، لأن الرسول علم المبتدئ اسميته من أل وانحناء الظاهر.

وقوله: (وعكس الترتيب الطبيعي إلخ) استشكل كلام الأزهري بأن الترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفاً على وجود المتقدم كالواحد بالنسبة للآخرين، فإن وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد، ولا يمكن وجودهما إلا بعد وجوده، وما هنا ليس كذلك، إذ قد يوجد الخفض والتنوين من دون أل ولا حرف الخفض كقولك: غلام زيد. وأجيب بأن مراده الشبيه بالطبيعي لا عينه باعتباره أن من العلامات ما يكون أولاً ومنها ما يوجد آخراً، وقدم ما يكون آخراً لأن الكلام على حروف الخفض طويل، وعدتهم غالباً أن يقدموا ما الكلام فيه قصير، ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل، أو يقال: إنه ترتيب طبيعي باعتبار محل الاسم الذي فيه العلامات فأخذه موقوف على أوله طبعاً.

وقوله: (وعطف العلامات إلخ) أي ما عدا الخفض المذكور ففيه تغليب، وقوله: (إشعاراً إلخ) بل الإشعار للعطف بذلك، نعم قد يقال: المصنف أشعر بذلك بعطفها بالواو، والظاهر أن الواو العاطفة في غالب العلامات بمعنى أو واو مانعة خلو لا جمع.

يجامع كالألف واللام مع التنوين، ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال: (وهي) أي حروف الخفض (من) بكسر الميم ومن معانيها الابتداء. (إلى) ومن معانيها الانتهاء ومثالهما: سرت من البصرة إلى الكوفة، فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حروف الخفض عليهما، وهو من في الأولى وإلى في الثانية.

وقوله: (كالألف واللام مع التنوين) عنة المنع أن تل على التعريف، والتنوين يدل على التنكير، فتدفع. وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَجَنَّتِ اللَّفَافُ﴾ [التبأ: الآية 16] فاللام أصلية وكذلك السوين مع الإضافة، لأن التنوين يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال فتتافيا أيضاً. قوله: (ثم استطرد إلخ) معطوف على متوهم أي قال كذا، ثم استطرد، والاستطرد ذكر الشيء في غير محله، وأشار بهذا إلى دفع التكرار بين عدة حروف الخفض هنا، وذكرها أيضاً في آخر الكتاب، فإنه ذكرها هنا تبعاً لأنه لما قال: وحروف الخفض كأن قلنا قال له: ما هي؟ فشرع يبينها. وإلا فمحلها أصالة هو ما يأتي، وقد يقال إنه ذكرها هنا لبيان كونها علامة للأسماء مع قطع النظر عن عملها، وفيما يأتي ذكرها باعتبار العمل مع قطع النظر عن كونها علامة، فلا استطرد ولا تكرار لأن الموضوع مختلف.

وقوله: (جملة إلخ) أي بعضاً إشارة إلى أنه لم يستوفها وهو كذلك. (من) أي ومن عطف عليها فيقدر العطف سبباً على الإخبار، وبه يدفع ما قيل إن من لفظة واقعة على حروف وحروف جمع، ومن مفرد ولا يصح الإخبار بالمفرد عن الجمع، ومن، وإن كنت حرفاً، فالمراد لفظها ونسبة الحكم إليها يصح جعلها خيراً كما هنا، وفي الكافية:

وإن سببت لإرادة حكماً فاحكم أو أعرب وجعلتها اسم

ويصح جعلها مستنداً فتقول في «من» من قول القائل: أعرب لي من حرف حر عن مبتدأ وحرف جر هو لجر وميم من مكسورة وحققها الفتح للخفض، لكن كسرت ليعرف بين من الحرفية ومن الاسم. وقال الكسائي: أصلها من حَقَفَ بحذف الألف وتسكن النون لكثرة الاستعمال، وهي مبنية على السكون، فإن لقيها ساكن فتحت على خلاف أصل النقاء الساكنين ولم تكسر كراهية توالي كسرين.

وقوله: (ومن معانيها إلخ) اعلم أن الأزهرى اقصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه، وإن كانت لها معانٍ آخر لم يأت بها. ويدل أن الياء لها معاني آخر إتيانها من التعبضية في جمعها والابتداء في «من» أما في المكان كمثله وهو متفق عليه، وفي الزمان وفيه خلاف، والحق أنه وارد على قلة بالنسبة للمكان، ومنه قوله معاني: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: الآية 108] وإليه أشار في الألفية بقوله: وقد تأتي لبدء الأرملة.

وقوله: (و«من» ومعانيها الانتهاء) أي بيان آخر المسافة من مكان أو زمان ومثل للمكان ومثال الزمان، ثم أنموا الصيام إلى الليل، وإلى كود إلى نفيذ الانتهاء أشار في الألفية مع حتى واللام بقوله. فلانتهاء حتى ولام وإلى.

(وَعَنْ) ومن معانيها المجاوزة نحو: رميت عن القوس، فالقوس اسم لدخول عن عليه. (وَعَلَى) ومن معانيها الاستعلاء نحو: صعدت على الجبل، فالجبل اسم لدخول على عليه (وَفِي) ومن معانيها انظرية نحو: الماء في الكوز، فالكوز اسم لدخول في عليه. (وَرَبُّ) بضم الراء، ومن معانيها التقليل نحو: رب رجل كريم لقيته، فرجل اسم لدخول رب عليه.

وقوله: (من معانيها المجاوزة إلخ) هي بعد شيء عن المجرور بها سبب إيجاد مصدر الفعل المعنى به وهي حسبة كمثاله، ومعناه بعد السهم عن القوس سبب الرمي، ومعنوية كأخذت لعلم عن زيد، نيس انمراد بعد العلم عن زيد بسبب الأخذ عنه، وإنما المراد أن الله خلق فيك علماً سبب أخذك عنه، وإلى كون "عن" تلمجاوزة أشار في الألفية بقوله:

بعن تجاوزوا عى من قد قطن

وقوله: (ومن معانيها الاستعلاء) السن والتاء زائدتان ومعناها لعلو، وهو إما حقيقي كمثاله، وإما معنوي بمعنى القهر والغلبة كقوله:

قد ستوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهبraq

وإلى كون "على" للاستعلاء أشار في الألفية بقوله: "على" للاستعلاء.

وقوله: (ومن معانيها الظرفية) وهي إما حقيقة كمثاله أو محورية كقولك: نظرت في الكتاب، فلكون الكتاب شاغلاً للنظر ومحيطاً به نزل منزلة الظرف المشتمل على المطروف حقيقة، وإلى كون تفيد النظر فيه إشارة في الألفية مع زيادة التاء بقوله:

والظرفية استبن بباء وفي

قوله: (ومن معانيها التقليل) أي قليلاً والتكثير كثيراً، فالتقليل كمثاله، والتكثير كقولك: رب رجل صالح لقيته، لأن لقائك لرجل الصالح قليل وللطائح كثير، وقيل: لم توضع لواحد منهما بل بسفادان من القرية، وقيل: هي للتقليل فقط، وقيل: لتكثير فقط، وقيل: لهما على حد سواء. وقيل: للتكثير في موضع الافتخار والتقليل فيما عداه، فهي أقوال ستة. ثم إن رب يحب تصديره وتأخر عامتها مع كونه فعلاً ماضياً وتكثير محروره في الألفية

واحصص بمد ومنذ وقا ورب مكر

وفي وجوب بعته نكرة خلاف علم من كون مجرورها لا يكون إلا نكرة أي لا سجر الضمير. وفي الألفية:

وم زووا من نحو رنه فنى نزرؤا وتعمل طاهرة ومصدرة

وحذفت رب فحرت بعد بل والقاء وبعد الواو شاع ذا العمل

ومحرورها تارة يكون في رفع الاستداء نحو: رب رجل عندي، وفي محل نصب مفعول نحو: رب رجل صالح لقيت، والمحمّل لهما في نحو: رب رجل صالح لقيته.

(والباء) الموحدة، ومن معانيها التعدية نحو: مررت بالوادي، فالو دي اسم لدخول الباء عليه.

(والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو: زيد كالبدور، فالبدور اسم لدخول الكاف عليه.

(واللام) ومن معانيها الملك نحو: المال للخليفة، فالخليفة اسم لدخول اللام عليه.

(وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين، وحرف القسم من

وقوله: (ومن معانيها التعدية إلخ) التعدية على قسمين: عامة وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم، وهي بهذا انمعى عامة في جميع حروف الحر الغير الزائدة، وخاصة وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، وهي بهذا المعنى خاصة بالباء نحو: ذهبت بريد أي صيرته ذاهباً بمزلة أذهنته، وعلى الخاصة يحمل كلام الأزهري ليكون ذلك مختصاً بالياء، وعليها يحمل مثاله معنى: مررت بالوادي، صيرت الوادي ممروراً به، وإن كان يحتمل التعدية العامة، وحمل الكلام على الفائدة أولى، وإني معاني الباء من جملتها التعدية أشار في الألفية بقوله:

بالباء استعن وقد عوض اللصق... إلخ

ثم المناسب لذكر أشهر معاني الحروف أن يجعل بدل التعدية الإلصاق، لأنه أشهر معانيها وهو المتفق عليه، ويذكر سيبويه سواه نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: الآية 6] أي ملاصقين على مذهب المالكية.

وقوله: (ومن معانيها التشبيه) وهو الدلالة على مشاركة أمر الأمر في معنى بالكاف ونحوها. والمراد بالأمر لأول انمشيه وهو زيد في مثاله. والمراد بالأمر الثاني لمشبه به، وهو البدر في مثاله، وإلى كون الكاف نفيد التشبيه إشارة في الألفية بقوله: شبه بكاف.

قوله: (ومن معانيها الملك) بكسر الميم بمعنى المملوك، وأما بالضم⁽¹⁾ فهو المالك، ولأم الملك هي الواقعة بين داتين ما قبلها تصح أن يكون مملوكاً وما بعدها يصح أن يكون مالكاً كمثاله. وفي الألفية: واللام للملك وشبهه.

(وحروف القسم) يصح أن يقرأ بالرفع معطوفاً على «من» قوله: وهي من أو على اللام، لأن حروف القسم من جملة حروف الخفض، ويصح أن يقرأ بالجر، فيكون معطوفاً على الخفض من قوله بالخفض، أو على حروف الخفض على الخلاف في المعاطيف إذا تكررت هل كل واحد معطوف على ما يليه أو على الأول؟ وهو الأصح.

(1) قوله: وأما بالضم إلخ: كذا بالأصل، والذي في القاموس: على أن الملك بالضم بمعنى العظمة والسلطان، والمؤلف حجة وحرر الله. مصححه.

حروف الخفض، وسميت حروف القسم لدخولها على المقسم به.

(وهي) ثلاثة (الواو) وتختص بالظاهر نحو: والله والطور (والباء) الموحدة وتدخل على الظاهر: نحو: والله وعلى المضممر نحو: الله المسمى به.

(والتاء) المثناة فوق، وتختص بلفظ الجلالة غالباً نحو: تالله وأصلها الواو، وقد تجعل هاء نحو: ها الله لأفعلن وقد يحلفها اللام نحو: لله يؤخر الأجل (والفعل) بكسر الفاء (يُغزَفُ) من قسيميّة الاسم والحرف (بَقْدُ) الحرفية، وتدخل على الماضي نحو: قد

وقوله: (بمعنى اليمين) هذا معناه لغة، وفي الشرع خاص أشار له خليل بقوله: اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته كباالله وتالله إلخ.

وقوله: (ثلاثة إلخ) أشار بهذا إلى أن الخبر مجموع الواو والتاء والتاء، فلا يلزم الإحبار بالمفرد عن الجمع، وهذا على ما في غالب النسخ من زيادة التاء. وتكون تكررأ مع ذكره قبل. ويجاب عنه بأنه كرره إشارة إلى أنها تكون حرف خفض فقط وحرف جر وقسم أيضاً.

وفي بعض النسخ حذفها استغناء عنها بتقدمها في حروف الخفض، ثم كان ينبغي للمصنف أن يقدم التاء لأنها أصل حروف القسم، وتدخل على المقسم وتدخل المقسم به من غير شرط. وقد يجاب: وبأنه قدم الواو لأنها أكثر حروف القسم استعمالاً من غيرها.

وقوله: (وأصلها الواو) إلخ، اعلم أن أصل حروف القسم التاء وتبدل واو لما بينهما من التناسب، فإن التاء للإلصاق والواو للجمع، ثم تبدل الواو تاء كما أبدلت في اتعد أصله تعد ثم تبدلت التاء هاء ثم التاء لاماً وإن قلبت التاء هاء ففيها أربع لغات: ها الله بالمد والقطع، ها الله بحذفهما، ها الله بالمد دون قطع، ها الله بالقطع دون مد.

(والفعل) ثم فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل وذكرها إجمالاً، ولذلك بين الأزهري بعض ما يختص بالماضي والمضارع وما يكون علامة لهما معاً.

قول الأزهري: (بكسر الفاء) اسم للكلمة المخصوصة المقابلة للاسم والحرف احترازاً من لفعل بفتحها، فهو مصدر الفعل المتعدي مكسور العين كفهم أو مفتوحاً كضرب، وفي الأنفية: فعل قياس مصدر لمعدي. واعلم أن كون الفعل بكسر الفاء اسماً للكلمة، والمفتوح مصدراً مجرد اصطلاح، وإلا فالمصدر قد يأتي بالكسر والفتح كعلم يعلم علماً سمع بفتح العين وكسرها.

وقوله: (الحرفية) قيد بذلك إشعاراً بأن المصنف أطلق في محل التقييد، ويجاب عنه بأنه مهما أطلقت «قد» فلا تنصرف إلا للحرفية، فيكون تقييد الأزهري إما هو للإيضاح.

وقوله: (وتدخل على الماضي) اعلم أن «قد» أدخلت على الماضي، فإنها تقييد التحقيق مطلقاً كانت في كلام الله والرسول أو العرب أو المصنفين، وإن دخلت على المضارع فإن

قام. وعلى المضارع نحو: قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية، فإنها مختصة بالأسماء لأنها بمعنى حسب نحو: قد زيد درهم.

(والسین وسوف) ويختصان بالمضارع نحو: سيقول وسوف يقول، فيقول: فعل

كنت في كلام الله أو الرسول فهي للتحقيق أيضاً، وإن كانت في كلام غيرهما فهي للتفصيل غائباً.

وقوله: (نحو: قد زيد درهم) قد: مبتدأ مبني على السكون لشبهه بالتحرف في الوضع على حرفين، ويصح أن نقول: قد بضمه واحدة، فتكون مرفوعة بضمه طهيرة فوق لدال لإضافتها. وزيد: مضاف إليه ما قبله، ودرهم: خبره، ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى يكتفي، ويريداً معوله، ودرهم فاعله.

(والسین وسوف) كلاهما للتفيس، وهو تخليص المضارع من الرمن تضيق وهو لحال إلى الرمن التوسع وهو لاستقبال، ثم قال البصريون: زمن السن أصيق من زمن سوف نظراً إلى كثرة الحروف.

وقال الكوفيون: بنى هم متساويان، واستدل ابن مالك بهذا الأخير بتعاقبهما على المعنى لواحد كما في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: الآية 146]، ﴿أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾ [النساء: الآية 152].

ثم قيل: السین مقتطعة من سوف، وقيل لا. ثم إن قد والسین وسوف من زيادة المصنف على الألفية، كما راد عليه كيفما، وإذا في الشعر.

وكذلك قوله: ومعنى أن وإن للتوكيد إلح. وكذلك توابع أجمع، وإنما أدخل ال خاصة على سين، ولم يدخلها على سوف، لأن سوف صار علم على جنس على الحرف المخصوص، والأعلام تدخل عليه ال التي لغير لمع الأصل إلا شذوذاً، لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، وأما ال التي للمع الأصل، فتدخل نحو: العباس.

وسوف مبنية لأنها حرف بنيت على الفتح فتعذر السكون، وأما السین فصورة حرفه الموجودة في الفعل «س» فعبر عنه باسمه وهو سين وأل تدخل عليه.

(وتاء التانيث) فون الأزهري: (الساكنة) قيد به إطلاق المصنف لمقتضي أن كل تاء التانيث يعرف بها الفعل، وليس كذلك بل محل كونها علامة إن كانت ساكنة أو حركت من نقل كقالت أمه، أو التقاء الساكنين ك﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: الآية 11]، ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: الآية 14].

وأما المحركة أصالة. فإن كانت محركة بحركة إعراب فهي خاصة بالأسماء كفاطمة، وإن كانت محركة بحركة بناء فنكون في الأسماء كلاً قوة، وتلحق الحروف كلات وثمت وزبت.

المضارع لدخول السين وسوف عليه (وتاء التانيث الساكنة) تختص بالماضي نحو: قامت .
 (والحرف) يعرف بأنه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي ما يعرف به الاسم من
 الحفظ والتنوين ودخول الألف واللام وحرف الخفض .
 (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أي ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف
 وتاء التانيث الساكنة، فعدم صلاحيته لدليل الاسم .
 ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ فعلا

وأما تاء تقوم فهي تسمى في الاصطلاح حرف مضارعة لا تاء التانيث خلافاً لبعضهم،
 وكان الأولى للمصنف أن يقول: والتاء ليشمل التانيث وتاء المدح .
 وقوله: (نحو: قامت)، ومنه قوله

ألم فحبت ثم قامت فودعت فلما تولت كادت النفس ترهق
 ولم يذكر علامة الأمر وهي دلالة على الطلب مع قبوله بـاء المؤنثة المحاطة أو بـوي
 التوكيد لأنها مركبة فمهما تشويش على المبتدئ، وما يقال إنه حري على مذهب الكوفيين
 القائلين بأن الأفعال فعلا: ماض ومضارع، والأمر مضارع محزوم بلام الأمر كما يأتي لا
 يصح لأنه ذكر بعد أنها ثلاثة حيث قال: باب الأفعال. الأفعال ثلاثة، وكونه مثني هنا على
 قول وهناك على قول تشويش على المبتدئ، وإلى علامات الفعل إجمالاً أشار في الألفية
 بقوله:

بنا فعلت وانت ويا افعلي ونون أقبلت فعل ينحني
 (والحرف ما إلخ) ما عبارة عن الكلمة فلا يرد عليها الجملة أيضاً، فإنها غير قابلة
 للعلامات فيقتضي أنه يقال لها حرف مع أنها ليست كذلك.

وقوله: (أي ما يعرف به الاسم إلخ) حمل الأزهري كلام المصنف على ظاهره، وأن
 المراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقاً، لكن يرد عليه أن عند
 كلمات كثيرة لا تقبل شيئاً مما ذكره المصنف، وليس بحرف كهو من الأسماء، واضرب من
 الأفعال. فإن الأول اسم ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم التي ذكرها المصنف هنا، والثاني
 فعل ولا يصل علامة لفعل التي ذكرها أيضاً فيقتضي كلامه أنهما حرفان.

وأجيب. بأن هذه المقدمة معقودة للمبتدئ وهو لا يستقل بالإفادة، والمعلم هو اندي
 بين ما لم يذكر من العلامات، أو قول: إن الكبير مما لا يقبل هذه العلامات حروفاً ولا يضر
 خطأ المبتدئ في بعض الأشياء.

وقوله: (فعدم صلاحية إلخ) قال بعضهم: إنما لم تجعل له علامة وجودية لأنه في نفسه
 علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور أو التسلسل.

الجيم نقطة من أسفل ، وعلامة الحاء نقطة من فوق ، وعلامة الحاء المهملة عدم التنقيط بالكلية .

وقوله : (عدم النقطة إلخ) لأنه إذا نط من أسفل التيس بالجيم وإن نط من فوق التيس بالحاء ، وفي المعنى قيل :

الحرف ما ليست له علامة ترك العلامة له علامة
ولذلك قالوا: ينبغي للإنسان إذا سئل عن كلمة ولم بدر أي اسم أو فعل أو حرف؟ أن
يكون حرف لأنه إن أجاب بغيره سأل عن الدليل.
فإن قيل له: بل هي اسم أو فعل، فيقول: ما الدليل، فيرجع السائل مسؤولاً، وإلى
الحرف أشار في الألفية بقوله: سواهما الحرف.

بَابُ الإِعْرَابِ

باب الإعراب

جرت عادة المصنفين أن يفصلوا كتبهم بالأبواب تسهيلاً على الطالب، بحيث إذا أراد مطالعة مسألة وجدها في بابها وتنشيطاً له إن ختم باباً شرع في آخر، كما يسافر إذا قطع مسافة نشطت نفسه للآخرى. ولهذا، والله أعلم، جعل الله القرآن سُوراً وجزأه العلماء أجزاء وأحزاباً. وباب: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الإعراب، أو مبتدأ والخبر محذوف أي: باب الإعراب هذا محله، أو مفعول بفعل محذوف أي: أفهم الإعراب أو اقرأ. والأولان أولى لأن فيهما بقاء أحد ركني الإسناد، والباب لغة فرحة يتوصل بها من داخل إلى خارج، وعكسه وهو حسي في المحسوسات: كتاب الدار والمسجد، ومعنوي في المعنويات: كتاب الإعراب، وأصله بوب بفتح الواو تحرك الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً بدليل جمعه على أبواب وتصغيره على بوب. والإعراب طلق على معان جمعها من قال:

سان وحسن انتقال تغيير وعرفان الإعراب⁽¹⁾ في اللغة أجلا

فمن الأول قوله عليه الصلاة والسلام: «المكر نسيان وإذنها صماتها والشيء عرب عن نفسها» أي تبين بالكلام. ومن الثاني قولهم: جارة عروب، أي حسنة، ومن الثالث قولهم: أعربت الإبل عن مرعاهما إذا انتقلت، ومن الرابع قولهم: أعربت معدة الرجل إذا تعيرت، ومن الخامس قولهم: أعرب الرجل إذا كان عارفاً بالخل والعناق. وأما اصطلاحاً فالجمهور على أنه لفظي وعرفوه بقولهم: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو

(1) قول: وعرفان الإعراب إلح: كذا بالأصل وهو غير مستقيم وزناً ومعنى. وأما وزن فظاهر، وأما معنى فمما ذكر الأشموني من أنه يقال: أعرب الرجل إذا صار له خيل عرب، فلو قبل بدل هذا الشطر:

✽ وملك عرب من خيل كذا جعلاً ✽

لكان نسب وزناً ومعنى، فتأمل. اهـ مصححه.

بكسر الهمزة (الإعراب) في اصطلاح من يقول إنه معنوي (هُوَ تَغْيِيرُ) أحوال (أواخر الكلم) حقيقة كآخر زيد أو حقيقة كآخر زيد، أو حكماً كآخر يد، والمراد بتغيير الآخر

حذف، فالحركة شمل الضمة والفتحة والكسرة، والحرف المراد به الواو والالف والياء والنون والنسكون وحذف لسون أو لحرف العلة، فجميع ذلك هو نفس الإعراب، وقيل: إنه معنوي وهو اختيار أبي حيان، وتبعه تنبيهه أبي أحروم إذ قال: هو تعبير الخ.

فإن قلت: ما ينبنى على الخلاف المذكور في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي؟ قلت: لا ينبنى عليه شيء في المبنى بل في اللفظ.

فإذا قلت: جاء زيد مثلاً، فعلى أنه لفظي تقول: زيد مرفوع بنفس لصمة، فهي نفس الإعراب، وعلى القول بأنه معنوي تقول: مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، فتكون الضمة علامة على الإعراب، وهكذا.

وقوله: (بكسر الهمزة) احترازاً من الأعراب بفتحها فهو اسم لمن يسكن انبادية عربياً كان أو غيره. (الإعراب) أظهر في موضوع الإصمارة تقريباً على المستدي تعبير. اعلم أن المصنف أطلق التغير وأراد به التغير، لأن الأول وصف لشخص، ولثاني وصف للفظ وهو المقصود، وكثيراً ما يطلقون المصدر وهو فعل انفاعل ويرون المعنى الحاصل به.

وقوله: (أحوال) جمع حال. قال بعض: زيادة هذه المضاف مضرّة لأنها تقضي أن الإعراب هو الذي تتغير فيه الصفة فقط، وذلك بتغيير الحركات كجاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وأما أن تغيرت الذات: كجاء أحوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك؛ فلا يقال فيه أعرب وليس كذلك، فالأولى إبقاء عبارة المصنف على ظاهرها لتشمل القسمين معاً. هذا حاصل كلامهم، والحق أن تغيير الذات يؤخذ بالأحرورية لأنه إذا كان تغيير الصفة فقط يسمى إعراباً، فأحرى تغيير الذات والصفة معاً.

(أواخر الكلم) أي أو ما اتصل به، وجمع المصنف أواخر باعتبار تغيير آخر هذه الكلمة في تركيب آخر، وهكذا. وإلا فتغيير آخر كلمة واحدة يقال له إعراب. قول الأزهري: (حقيقة) أي بأن لم يحذف منه شيء أو حكماً بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال. كيد، ودم أصهما بدي ودمي، فحذفت الياء وصار الإعراب على الدال والميم، وإنما قلنا: أو ما اتصل به أي بالآخر ليدخل المثني والجمع على حدة، فإنهما معربان بالحروف وهي ليست بالآخر، لكنها متصلة بالآخر فهي بمنزلة الحركات.

(فإن قلت): آخر المثني والجمع نون. قلت: النون فيهما مرنة التوسين في المفرد، فكما أن توس المفرد لا يحرج ما هو عليه من كونه آخر كدلك النون فيهما. فإن قلت: يرد على هذه لأفعال الخمسة فيها معربة بثبوت النون وهي ليست آخر ولا متصلة بالآخر بل بالفعل الذي هو الصمير. قلت: أجيب بأنه لما كان الفاعل كالجزء من فعله لم يعد فاصلاً وصارت النون كأنها متصلة بالآخر.

تصيره مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً بعد أن كان موقوفاً قبل التركيب، والمراد بالكلم الاسم المتمكن والفعل المضارع اندي لم يتصل بآخره نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد (الاختلاف العوامل) متعلق بتغيير على أنه علة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على

وقوله: (تصيره مرفوعاً إلخ) ظاهره أو الذي يوصف بالرفع أن غيره إنما هو الآخر لأن تصيره عائد عليه، وليس كذلك بل الذي يوصف بذلك إنما هو للكلمة بتمامها. وأجيب: بأنه لما كان الآخر محلاً لما ذكر صح ذلك، أو يقال: الضمير عائد على الآخر باعتبار الكلمة فهو من باب إطلاق الحرء وإرادة الكل.

وقوله: (أو مخفوضاً) الأولى أن يزيد مجزوماً ليشمل الفعل المضارع، لأنه دخل في الكلم كما سيذكره، والحواب بأنه حص ما يكون في اسم عبر ظاهر.

وقوله: (بعد أن كان موقوفاً) أي بصورة ساكن لا يوصف بإعراب ولا ببناء، وأولى أن يقول بعد: إن لم يكر كذلك لأن كلامه إنما يشمل الانتقال من حالة الوقف إلى حالة الإعراب، وأما النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب فلا يشمل كلامه، وهو تحكم. نعم، قد يقال إن كان لنقل من الوقف إلى غيره يسمى إعراباً فحري النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب.

وقوله: (والمراد بالكلم هنا إلخ) أي في تعريف الإعراب أراد أن يدفع بهذا اعتراضاً، وأراد على المصنف أن يقال له الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات، فلا يدخل حينئذ في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين، بل لا بد من تغيير آخر ثلاث كلمات وليس بصحيح. فأجاب: بأن الذي أقل مصدق ثلاثة الكلم لغة، والمراد به هنا الاسم إلخ. ونقول: إن ال الجنسية إذا دحلت على جمع أن ما في معناه كما هنا أنظلت جمعيته.

وقوله: (المتمكن) أي المعرب سواء كان أمكن وهو الذي فيه تنوين الصرف: كريد ورجل، أو غير أمكن وهو الذي لا يتصرف كمساجد.

وقوله: (نون الإناث) أي الموضوع للإناث، ولا عبرة بسكونها قد تستعار للمذكر، فإن انصلت به نون الإناث بني على السكون نحو: يتربصن أو باشرنه نونا التوكيد بي على المتح، وإن لم تباشره في اللفظ نحو: إن هل يقومان، أو في التقدير نحو: هل يقومن أعرب كم يأتي، وقد قل ابن مالك: وأعربوا مضارعاً أن عرباً إلخ.

وقوله: (على أنه علة له) أي لوجود التعبير كآه قال: إن حصل التعبير لأجل اختلاف العوامل فهو أعرب وإلا فلا. ثم استشعر الأزهري سؤالاً يرد على لمصنف بأن يقال له: تغييرك باختلاف يقتضي أنه لا يعان أعرب إلا إذا اختلف عليه عاملان فأكثر، وإما إن كان التغيير بعامل واحد فلا يسمى إعراباً. فأجاب بقوله: (والمراد باختلاف العوامل تعاقبها) أي صحة تعاقبها بأن يصح حذف هذا أو الإتيان بالآخر مكانه.

الكلم . (الذَّائِلَةُ عَلَيْهَا) واحد بعد واحد، والعوامل جمع عامل . والمراد بالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي

قال الفششي : نكر بتفسير الاختلاف بهذا المعنى لغة، وأما الاختلاف في لإصلاح فهو الوجود . والحوار عن المصنف : أنه اطلق المعلوم وأراد لازمه . لأنه يسزم من الاختلاف الوجود فكأنه قال : لوجود العوامل احلفت أم لا تعاقت أم لا، كما اعترض على المصنف أيضاً في تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع فيقضى أو هذا الاختلاف لإبداله من ثلاثة عوامل وأكثر، ويجاب عنه بما مر من أن ال الجسمية إذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وصار يصدق بالواحد والمعدد .

(الداخلية عليها) فقول المصنف سابقاً : بغير الجنس في الحد يصدق بكل تغيير، وقوله : أواخر الكلم فصل أول احترازية من التغيير الواقع في الأول أو الوسط كتغيير وجمع التكسير نحو : زيد وزيد، وقل : انه لبيان الواقع لا للاحتراز لأن تعبير الإعراب لا يكون إلا آخر .

وقوله : (لاختلاف العوامل) فصل ثان احتراز به من التغيير لا لاختلاف العوامل كتغيير آخر لعل ، وفي حيث ست لعات : حيث وحوث يضم الاء وفتحها وكسرهما فيهما فلا يسمى إعراباً، وإنما يسمى لعات .

وقوله : (الداخلية عليها) فصل ثالث احتراز به من المحكي كقولك : من زيد في حكاية من قال جاء زيد، ومن زيدا في حكاية من قال : رأيت زيدا، ومن زيد في حكاية من قال . مررت زيد، فزيداً الواقع بعد من في الجميع تغير آخره لاختلاف العوامل، لكنها لم تدخل عليه . فلا يقال في الحركات إنها إعراب، وكيفية إعرابه أن تقول في الجميع : من اسم استفهام مبتدأ مني، وزيد : هي الأحوال الثلاثة هو الخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

وقوله : (واحداً بعد واحد) منصوب على الحال أي حال كون العوامل مربعة، فلا يمكن جمع اثنين في تركيب واحد من جهة واحدة، أو مفعول مطلق على حذف مضاف عامده الداخلية تقديره دخول واحد بعد واحد .

وقوله : (والمراد بالعامل إلخ) مقتضى الظاهر به فإظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدئ . وأشار بهذا إلى المراد العامل الاصطلاحي لا اللغوي وهو المؤثر في الشيء .

وقوله : (ما به) أي شيء لفظي ويشتمل المقدّر أو معنوي كما ذكر وباء به سببية .

وقوله . (يتقوم إلخ) بفتح الياء والياء ونشديد الواو أي يحصل ويوحد المعنى المقصود من التركيب .

وقوله : (المقتضي) أي الطالب صفة للمعنى فيصير التقدير العامل هو الشيء الذي نسبه

للإعراب، سواء كان ذلك العامل لفظياً أو معنوياً، فالعامل اللفظي نحو: جاء فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: رأيت فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب، ونحو: لباء فإنها تطلب المضاف إليه المقتضي هو للجبر، والعامل المعنوي هو الابتداء والتجرّد، والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة، سواء استمرت أم حذفت، وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيداً أم تأخرت نحو: زيداً

يحصل ويوحد المعنى الذي يطلب الإعراب، والمراد بالمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة.

وقوله: (للإعراب إلخ) يؤخذ من أن فهم المعنى سابق على الإعراب، ولهذا إذا سئلت عن تركيب ولم تدر إعرابه؟ فتقول لمن سألك: بين إليّ المعنى أبين لك الإعراب، وهذا هو الحق وغلط من قال: إن لإعراب سابق على المعنى.

وقونه: (نحو جاء) أي فإن به يقوم المعنى وهو الفاعلية.

وقوله: (المقتضي للرفع) أشار به إلى أن العامل لا يقتضي رفعاً لذاته، وإنما يطلب فاعلاً ومن شأن الفاعل أن يكون مرفوعاً.

وقوله: (المقتضي للنصب) أي من حيث كون الاسم مفعولاً لا من حيث ذات العمل، وإلا فالعمل إنما طلب باعتبار ذاته المفعول. لكن من شأن المفعول أن يكون منصوباً.

وقوله: (المضاف إليه) أي المنسوب إليه المعنى الذي قبل الباء، فإن حروف الخفض تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معنى ما قبلها وتوصله لما بعدها.

وقونه: (المقتضي هو) أي المضاف إليه، وأشار إلى أن حرف الجر لا يقتضي جراً لذاته أيضاً، وإنما يطلب لمضاف إليه ومن شأنه الحر، فتحصل أن العامل يطلب لذاته رفعاً ولا نصباً ولا جراً، وإنما يطلب فاعلاً أو مفعولاً أو مسوب إليه، والفاعل يقتضي الرفع والمفعول من شأنه النصب والمسوب إليه من شأنه الحر.

وقوله: (والمراد بدخول العوامل مجيئها) أي حصولها وتحققها مع لفظها. فيدخل فيه العوامل المقدرة والمعنوية. وأشار به إلى أنه لا يشترط الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارته المصنف. وقونه: (استمرت) أي يقب ولم تحذف.

وقوله: (أم حذفت) أطلق في الحذف فيتناول الحذف جواراً كقوئث. زيد، في جواب قول القائل من هراً؟ وقد قال ابن مالك: ويرفع الفاعل فعلاً أضمر. ويتناول الحذف وجوباً كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَعَارَكَ﴾ [التوبة: الآية 6] فأحد فاعل بفعل محذوف وجوباً لأن المفسر كأنه عوض عنه ولا يجمع بينهما.

وقونه: (أم تأخرت) وفي الألفية: وقد يجيء المفعول قبل الفعل.

رأيت. وقول المكودي: إن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات جرى على الأصل الغائب.

وقول المصنف: (لفظاً أو تقديرًا) حالاً من تغيير يعني أن تغيير أواخر الكلم تارة

وقوله: (وقول المكودي إلخ) مبتدأ و(جرى) إلخ بعده خبره، وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره: ما ذكرت من العوامل قد تتأخر بنا فيه قول المكودي في شرح هذه المقدمة أن العوامل إلخ.

فأجاب: بأن ما قاله لمكودي محمول على الأصل الغائب، ففهم أن مراد المكودي أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات في اللفظ، وفيما فهمه الأزهري من كلامه نظر، بل مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات رتبة أي أن رتبة العوامل التقديم على المعمولات، فهي وإن تأخرت في اللفظ فرتبتها التقديم ولم يرد ما قل.

قوله: (وقول المصنف) مبتدأ بمعنى المقول، ولفظاً أو تقديرًا بدلاً من قول وقوله حالان خبراً. فإن قلت: المبتدأ خبر مفرد والخبر مثنى مع أن المطابقة بينهما واجبة.

قلت: المبتدأ وإن كان مفرداً لفظاً فهو مثنى معنى بدليل البدل. هذا إعراب الحملة الواقعة في كلام الأزهري، وأما إعراب كلام المصنف على حدته.

فقال الأزهري: لفظاً أو تقديرًا حالان من تغيير، والأولى أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير تغيير لفظ أو تغيير تقدير، ثم حذف المضاف الذي هو تغيير، وأقيم المضاف إليه وهو لفظاً أو تقديرًا مقامه، فانتصب انتصابه وناصبهما تغيير المصدر المذكور في قول المصنف: الإعراب هو تعبير إلخ، على حد قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَ جَهَنَّمَ جَزَاءً لِّجَزَائِهِ﴾ [إسراء: الآية 63] وإنما كان أولى لأن لفظاً وتقديرًا مصدران، ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع.

وفي الألفية: ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة.

قال المكودي: ومع كثرته فلا يقاس عليه، فلا بد من تأويلهم باسم المفعول أي الملفوظ به ولمقدر ليصح وما لا تأويل فيه أولى، وظاهر حل الأزهري أنهما منصوبان على رفع الخافض وهو أضعف الأوجه فيه، لأنه موقوف على السماع كالحال.

ويزيد عليه بكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة كقوله: تمررون الديار، وهذان اللفظان منكران. والحاصل أن النصب على المفعولية المطلقة أولى، ثم الحال، ثم النصب على إسقاط الخافض، وإلى الإعراب النحوي والتقديري أشار في الألفية بقوله:

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسم

سواء على ضم لسين من سما أحد لغات، ولا يتعين رجوع لفظاً أو تقديرًا لتعبير فقط،

وكيفية الإعراب اللفظي أن تقول في نحو: يضرب زيد. يضرب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفع للتعجّر من الناصب والجازم. وزيد: فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، ولعامل فيه الرفع يضرب.

وتقول في مثل: لن أكره حاتماً، لن: حرف نفي ونصب واستقبال، وأكره: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له «لن». وحاتماً مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره.

وتقول في: لم أذهب بعمر، لم: حرف نفي وجزم وقلب. وأذهب: فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه سكون آخره لفظاً والجارم له «لم». ويعمر: جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الاء.

وكيفية الإعراب التقديري أن تقول في مثل: موسى يخشى، موسى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع. ويخشى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع للتعجّر، وفاعل يخشى مستتر به حواراً تقديره «هو» وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى، والرفع محل الجملة الواقعة خبر المستند.

أو تقول في: لن أخشى الفتى، لن: حرف نفي ونصب واستقبال. وأخشى: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها لتعذر. والفتى: مفعول به وهو منصوب بأخشى، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وتقول في: مررت بالرحى، مررت: فعل وفاعل والفاعل الشاء، وبالرحى: جار ومحرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، هذا إذا

وقونه: (وكيفية الإعراب اللفظي إلخ) مراده باللفظي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما مر من أن الإعراب معوي، ولا تنافي ذكره لبعض الحروف «كأن» فإنه لتمام التركيب.

وقونه: (ظاهرة في آخره) اعلم أن الناس اختلفوا في الحركة هل هي بعد الحرف أو معه أو قبله؟ وكلام الأزهري محتمل للمذاهب الثلاثة بأن تقول في الظرفية بمعنى «بعد» أو للمصاحبة بمعنى «مع».

وقونه: (التقديري) أي الذي علامته مقدرة.

كانت الألف موجودة فإن كنت محذوفة نحو: جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى.
فإنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو: جاء القاضي، فالقاضي فعل بحاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء مع من ظهوره الاستثقال، ومررت بالقاضي، فالقاضي مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء مع من ظهوره الاستثقال. هذا كله إذا كانت الياء موحودة، فإن كانت محذوفة نحو: جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ فإنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر كذلك. وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

فحيث كن في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علة يشبه انصاح كالواو والياء الساكن ما قبلهما، كدلو، وضبي ف(الإعراب ظاهر) في آخره وحيث كان في آخره

وقوله: (الالتقاء الساكنين) أي لدفعهما ودلت لأن أصله بالياء محركة مع التنوين لا بالواو. ولقوله في الأنفية: كذا اندي الياء أصله نحو: الفتى، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقببت ألفاً فالتقى ساكنان لألف أو التنوين، فحذفتا الألف لالتقاء الساكنين. ولم يحذف التنوين لأنه كلمة والألف جزء من الكلمة، وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة، وأما قولهم الفتوة فالفاء قلبت واواً.

وقوله: (المحذوفة لالتقاء الساكنين) أي لدفعهما كما مر، وأصله قاضي بياء منونة تنوين الصرف استثقلت الضمة على الياء. فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما، وإذا دخلت عليه أل أصيحت رجعت الياء لزوال موجب حذفها، وهو التنوين لأنه لا يجامع أل والإضافة.

وقوله: (فحيث كان إلخ) لما ذكر الأمثلة وهي لا تنحصر أراد أن يذكر ضابطاً لما يكون فيه الإعراب لفظياً، ولا يكون فيه الإعراب تقديرياً و«حيث» في كلامه بمعنى «إذا» وكان تامة.

وقوله: (يشبه الصحيح) أي في كونه يظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة.

وقوله: (كالواو والياء إلخ) والكاف هنا استقصائية لا تدخل شيئاً لأن الحرف الذي يشبه الصحيح مخصوص بالواو والياء الساكن ما قبلهما.

وقوله: (فالإعراب ظاهر إلخ) أي إذا لم يعرض عارض، وإلا فيصير مقدراً كالمضاف

ألف مفتوح ما قبلها كلفتى، أو ياء مكسورة قبلها كالفصي، فالإعراب مقدر فيه إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعديراً لكونها لا تقبل التحريك، والياء تقدر فيها الحركة استثقلاً لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها، والمراد بالألف الألف في النطق والالتفات إلى كونها تكتب ياء في مثل: يخشى، والتي.

فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل يمرّ بين ثلاثة أحوال، وأن الانتقال من لوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره هو الإعراب لو أن تلك

إلى ياء المتكلم نحو: صاحبي، فصاحبي مرفوع بصفة مقدرة منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة لمناسبة على ما هو الحق.

وقوله: (تقدر فيها الحركة تعديراً إلخ) إلى كون الحركة في الألف تعديراً، وفي الواو والياء استثقلاً أشار بعضهم بقوله:

تعديراً في ألف استثقلاً في الواو والياء فخذ مثالا
كفان موسى معشر اليهود قد يأتي محمد ويغزو من جحد
فموسى فاعل فان مرفوع بصفة على الألف منع التعذر. ويأتي ويغزو: فعلان مضارعان.

وسم معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى المرتضى مكارم
إلى آخر الآيات الستة.

وقوله: (ثلاثة أحوال) بالنصب اسم إن. قال الشنواني: ومراده بالأحوال الثلاثة في الاسم: الرفع والنصب والخفض، وفي الفعل: الرفع والنصب والجزم. وقال الفيشي وغيره: حمّله على هذا يكون تكراراً مع قول المصنف: (فللأسماء) إلخ. والأول أن مراد الأزهرى بالأحوال الثلاثة الإعراب اللفظي والتقديري تعديراً واستثقلاً، وجميعها يكون في الاسم والفعل، غايته أنه لم يذكر مثلاً. تقدير الإعراب في الفعل استثقلاً نحو: يرمي ويغزو، ولا يضر لأنه علم المقايضة على الاسم بالأخرى، لأنه إذا كانت الياء ثقيلة في الاسم مع خفته فأخرى مع الفعل لثقله والواو أثقل من الياء اهـ.

قلت: في ما فله الفيشي وغيره ظاهر، وهو الذي يناسب المقام، لأن كلامنا في الإعراب لفظي وتقديري، والذي يظهر من كلام الأزهرى بعد وصرح به في قوله: (وقد بينها) أي لأحوال هو ما قانه الشنواني.

وقوله: (أن الانتقال إلخ) معضوف على ما سبق مدخول لظهور المعنى وظهور الانتقال. فإن قلت: من أين طهر ما قل؟ قلت: من قوله: والمراد بتغيير الآخر تصديره مرفوعاً إلخ.

وقوله: (إلى غيره) عبر به ليشمل الجر والجزم.

الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً.

وقد بينها بقوله: (وأقسامه) أي أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل (أربعة):

وقوله: (تسمى أنواع الإعراب مجازاً) هذا كـ يتمشى لك على لقول بأن الإعراب لفظي، فتسميها علامة يكون مجزاً، وأما على ما عنده المصنف من أن الإعراب معنوي، فهي علامات وأنواع حقيقة.

وقوله: (وقد بينها) أي تلك الأحوال.

(وأقسامه) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله: الإعراب هو تغيير إلخ.

كأنه قيل له قد علمت حقيقة الإعراب على القول بأنه معنوي، فلما عدت أقسامه وأسماءه فأجب عنه بقوله: وأقسامه، والمراد بالأقسام هنا حقيقتها، وهي الأنواع والجزئيات لا الأجزاء.

فإن قلت: لم جعلتم لأقسام هنا بمعنى الأنواع، وهي قوله: سابقاً وأقسامه ثلاثة بمعنى الأجزاء فم الفرق؟

قلت: علامة لقسمة النوعية صحة إطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها، واسم المقسوم هنا هو الإعراب فيطلق على كل واحد منها. فيصل في الرفع. إعراب وهكذا، وكأنهم انحيوا إلى فرس وإنسان فيطلق على الإنسان أنه حيوان، وعلى الفرس أنه حيوان، وعلامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل قسم، وجزء منها. واسم المقسوم هنا هو الكلام، ولا يصح إطلاقه على كل جزء منها، فلا يقال: الفعل وحده كلام والحرف وحده كلام، ولو عر هنا بأنواعه وفيما مر بأجزائه لكان أولى، ثم إن المقسم الإعراب من حيث هو لا بخصوص كونه ضمة وفتحة إلخ. وإلا لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

قون الأهرى: (بالنسبة إلى الاسم إلخ) جواب عن إشكال ورد على المصنف، وهو وأنه لا يصح أن يكون أربعة بالنسبة إلى الاسم فقط، لأنها بالنسبة إليه ثلاثة: الرفع والنصب والجر، ولا بالنسبة إلى الفعل لأنها بالنسبة إليه ثلاثة أيضاً: الرفع والنصب والحزم.

فأجاب بقوله: بالنسبة إلى الاسم والفعل، لكن إنما تكون أربعة بالنسبة لهما إذا جعلت الرفع والنصب قسمين فقط، لم تنظر لكوبهما تارة بوجدان في الاسم، وتارة في الفعل، ولا إذا نظرت إلى ذلك فتكون ستة: الرفع والنصب قسمان في الاسم وقسمان في الفعل وذلك أربعة أقسام، والجر والحزم فهي ستة.

(أربعة) دليل احصار لقسمة في هذه الأربعة أنه ليس في الإمكان إلا حركة أو سكون، والحركة لها ثلاثة محارج: الشفة وهي محرج الضمة وسط اللسان وهو محرج الكسرة، وانحلق وهو محرج الفتحة والسكون وهو سلب الحركة قسم مستقل.

رَفْعٌ، وَنَصْبٌ) فِي اسْمٍ وَفَعْلٍ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، وَأَنْ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ (وَحَفْضٌ) فِي اسْمٍ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. (وَجَزْمٌ) فِي فَعْلٍ نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ (فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ (الرَّفْعُ) نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ (وَالنَّصْبُ) نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا (وَالْحَفْضُ) نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ. (وَلَا جَزْمٌ فِيهَا) أَيِ لَا جَزْمٌ فِي الْأَسْمَاءِ.

(وَلِلْأَفْعَالِ) الْمَعْرَبَةِ (مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ (الرَّفْعُ) نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ (وَالنَّصْبُ) نَحْوُ: لَنْ يَقُومَ (وَالْجَزْمُ) نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ (وَلَا حَفْضٌ فِيهَا) أَيِ لَا حَفْضٌ فِي الْأَفْعَالِ.

(رَفْعٌ وَنَصْبٌ) بَدَلَ مَفْصُلٍ مِنْ مَجْمَلٍ، ثُمَّ إِنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ مَعْنَى لُغَةٍ وَاصْطِلَاحًا.

فَلِرَفْعِ لُغَةِ الْعُلُوِّ وَالْإِرْتِفَاعِ، وَاصْطِلَاحًا عَلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ تَغْيِيرٌ مَخْصُوصٌ بِعَلَامَتِهِ الْضَمَّةِ وَمَا تَابَ مِنْهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لِفُظِّيٌّ هُوَ نَفْسُ الْضَمَّةِ وَنَفْسُ مَا تَابَ مِنْهَا، وَلِنَصْبِ لُغَةِ الْإِسْتِقَامَةِ وَالْإِسْتَوَاءِ، وَاصْطِلَاحًا عَلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ تَغْيِيرٌ مَخْصُوصٌ بِعَلَامَتِهِ الْفَتْحَةِ وَمَا تَابَ مِنْهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لِفُظِّيٌّ هُوَ نَفْسُ الْفَتْحَةِ وَنَفْسُ مَا تَابَ مِنْهَا، وَالْحَفْضُ لُغَةُ نَقِصٍ الرُّفْعِ، وَاصْطِلَاحًا عَلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ تَغْيِيرٌ مَخْصُوصٌ بِعَلَامَتِهِ الْكَسْرِ وَمَا تَابَ مِنْهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لِفُظِّيٌّ هُوَ نَفْسُ الْكَسْرِ وَنَفْسُ مَا تَابَ مِنْهَا، وَالْجَزْمُ لُغَةُ الْقَطْعِ، وَاصْطِلَاحًا عَلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ مَعْنَوِيٌّ تَغْيِيرٌ مَخْصُوصٌ بِعَلَامَتِهِ السَّكُونِ وَمَا تَابَ مِنْهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لِفُظِّيٌّ هُوَ نَفْسُ السَّكُونِ وَنَفْسُ مَا تَابَ مِنْهَا، وَقَدْ رَفِعَ لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ كَلَامٌ، ثُمَّ أُنْصِبَ لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعُ الْعَمْدَةِ، ثُمَّ انْجَرَّ لِأَنَّهُ خَاصٌّ بِالْإِشْرَافِ وَهُوَ الْإِسْمُ وَلَمْ يَبْقَ لِلْجَزْمِ مَرْتَبَةٌ إِلَّا الْآخِرُ.

وَقَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: (عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ) أَيِ طَرِيقِ هُوَ الإِجْمَالُ وَمَعْنَى إِجْمَالِهَا عَدَمُ تَعْيِينِ مَا تَكُونُ فِيهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِلْخِ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لِلْأَسْمَاءِ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ.

وَقَوْلُهُ: (الْمَعْرَبَةُ) قَيْدُ الْأَفْعَالِ بِالْمَعْرَبَةِ وَأُضْلِقَ فِي الْأَسْمَاءِ، مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَيْضًا الْمَعْرَبَةُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابَ، وَلِذَلِكَ أُضْلِقَ فِيهَا، وَالْأَصْلُ فِي الْأَفْعَالِ الْإِبْدَاءُ، فَلِذَلِكَ قَيْدُهَا، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِي الْمَعْرَبَاتِ. وَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ الْأَفْعَالَ مَعَ أَنَّ الْإِنْدِيَّ يَعْرَبُ مِنْهَا إِمَّا هُوَ بِنَوْعٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِهِ أَوْ مُشَاكَلَتِهِ لِلْأَسْمَاءِ. فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهُ احْتِنَاصِ الْجَرِّ بِالْإِسْمِ وَالْجَزْمِ بِالْفَعْلِ؟ قُلْتُ: الْإِسْمُ خَفِيفٌ، وَالْفَعْلُ ثَقِيلٌ، وَالْجَرُّ ثَقِيلٌ، وَالْجَزْمُ خَفِيفٌ، فَأَعْطِيتُ الْخَفِيفَ لِلثَّقِيلِ لَتَعَادُلِ خَفَةِ الْإِسْمِ ثِقَلِ الْحَرَكَةِ وَثِقَلِ الْفَعْلِ وَخَفَةِ السَّكُونِ.

والحاصل أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك، وقسم مختص؛ فالمشترك شيئان: الرفع والنصب، والمختص شيئان: الخفض والجزم، وبيان ذلك أي الرفع والنصب يشتركان فيهما الاسم والفعل، وأن الخفض يختص بالاسم، وأن الجزم يختص بالفعل، وذلك مستفاد من كلامه لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال، فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخص الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم، وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض، ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لا بد من معرفتها، فلذلك أعتبها بقوله:

وقوله: (الحاصل أن هذه) أراد بهذا تأكيد رفع ما يقال أنك قلت أنواع الإعراب أربعة، ثم جعلتها وكيفيتها

والجواب أن يقال: ما كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل جعلها قسمين فقط، ولذلك قال. والمشارك شيئان وصح الإخبار في كلامه بالمشي الذي هو شيئان عن المفرد الذي هو المشترك، لأن المبتدأ هنا مقرون بالجنسية، فيصدق بالواحد والمتعدد، وكذا يقال في قوله بعد: والمختص شيئان.

وقوله: (علامات إلخ) المراد بالجمع بالنسبة للجزم ما زاد على الواحد، لأنه ليس له علامتان، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

أقسام (الإِعْرَابِ) التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم (لِلرُّفْعِ) من حيث هو (أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ) على الأصل (وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالثَّوْنُ).....

باب معرفة علامات الإعراب

اعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط: كزبد وعمرو، والعلم يتعلق بالمركب: كزيد قائم، ولذلك يقال: عرفت اسم، ولا يقل: علمته. والعلامات من قبل المركب، فالمناسب حينئذ التعبير بالعلم لا بالمعرفة. وأحيب عنه: بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد وهو قول الأكثر، أو يقال أنه نزل العلامات منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب، فإن إدراكها سهل كإدراك الجزئي. قول الأزهري: (أقسام) قدره لأن هذه علامات لأقسام الإعراب لا للإعراب نفسه، لأن الإعراب ليس مشتركاً مع غيره حتى يحتاج إلى علامة تميزه، والعلامة إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها مع بعض، ويدل هذا المضاف الذي قدره قول المصنف: فأم الضمة فتكون علامة إلخ. فالضمة علامة من علامات أحد أقسام الإعراب الذي هو الرفع وهكذا، وإضافة أقسام الذي قدره الأزهري للإعراب على معنى اللام بناء على أن الإعراب معنوي أو للبيان بناء على أنه لفظي تقديره: علامات هي أقسام الإعراب، فتكون العلامة هي نفس الإعراب، ويلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه وهي جائزة عند الكوفيين ومؤولة عند البصريين.

وقوله: (التي هي الرفع إلخ) نعت لأقسام، والفصل بالإعراب لا يضر لأنه مضاف إليه والمضاف إليه كالشيء الواحد.

وقوله: (من حيث هو) أي لا يفيد كونه في الاسم لأنها بالنسبة إلى الاسم وحده ثلاثة الضمة والواو والألف، ولا بالنسبة إلى الفعل وحده لأنها بالنسبة إليه اثنان: الضمة والنون. وهذا إذا لم تنظر إلى كون الضمة. نارة تكون في الاسم، ونارة في الفعل، وإلا فهي خمسة. وجميع ما قيل في الرفع يقال في النصب، وإنما لم يفيد الخفض والجزم فيما يأتي بالحينية لأنهما حاصلان فلا يمكن فهما ما قيل في الرفع والنصب.

وقوله: (على الأصل) هذه العبارة تقتضي أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية. والأمر

نيابة عن الضمة قدم الضمة لأصالتها، وثنى بالواو نكوبها تنشأ عن الضمة إذا أشعت فهي بنتها، وثالث بالآل لأنها أخت الواو في المد واللين، وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها، ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها. (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ): الأول (في الاسم المفرد) سواء كان

ليس كذلك، والأولى أن يقول: وهي الأصل. وقوله. (نيابة) مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تنوب نيابة، ولا يصح جعله حالاً من الواو والألف والنون إلا بالتأويل بدئيه لأنه مصدر، ووقوع المصدر حالاً مع كثرة موقوف على السماع.

وقوله: (لأصالتها) أي أرجحيتها ووجه الأصالة أن الحركات لا تتغير معها الذات غالباً، وغيرها من العلامات تتغير معه الذات مطلقاً.

وقوله: (فهي بنتها إلخ) أي لتولدها عنها، وهذا مسي على أن حروف العلة مركبة من الحركات، فالواو مركبة من ضمتين، والألف من فتحين، والياء من كسرتين، وهو قول ابن جني في الحصائص، وهو ضعيف. والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها فيقال: إنه أوتي بالواو ثانيه لأنها فرع في النيابة عنها.

وقوله: (لأنها أخت الواو في المد) إلخ أي نظيرتها في كون كل منهما حرف مد ولين. قوله: (لضعف شبهها إلخ) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي لشبهها الضعيف.

قوله (في الغنة) متعلق بشبهها وهو بيان لوجه الشبه، وأشار به إلى رد ما قد يقال. إن النون شبيهة بحروف العلة التي من جملتها الواو هي أنها إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة، فالقياس تصديهما على الألف، فأجاب: بأن ذلك الشبه ضعيف لا يستحق به التقديم، والغنة صوت يخرج من الألف يشبه صوت الريح في الأشجار الملتفة، والأولى في علة تأخير النون كونها علامة في خصوص الأفعال.

وقوله. (مواضع تختص بها إلخ) إن قلت: التعبير بالجمع يقتضي أن كل واحد من هذه العلامات الأربع له ثلاثة مواضع فأكثر، مع أن الواو إنما لها موضعان، والألف إنما لها موضع واحد. قلت: أحيب عنه بجوابين أحدهما أنه جمع باعتبار أفراد كل نوع، فالألف علامة ولمشي صادق بإفراد ثانيهما أنه غلب ما له ثلاثة مواضع على ما له موضعان أو موضع واحد، ولو قل: ولما فرع من تعداد العلامة شرع في ذكر مواضعها، ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع، والمقابلة مسوعة لوقوعه على الذي له موضع واحد لكان أظهر.

وقوله: (الأول إلخ) الأولى إسقاطه، وبترك قول المصنف على حاله، ويكون قول المصنف في الاسم لمفرد بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل، لأنه على كلامه يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، وكذا يقال في قوله الثاني وما بعده، لو أراد السلامة من ذلك لقال بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الأول إلخ. ثم المفرد ثلاثة أقسام، ففي باب معرفة

المذكر نحو: جاء زيدٌ وانفتى والقاصي، أو لمؤنث نحو: جاءت هند حبلى (و) الثاني (في جمع التكسير) سواء كان المذكر نحو: جاء الرجال والأسارى، أو المؤنث نحو: جاءت الهنود والعذارى، والمراد بجمع التكسير ما تعير فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام، الأول: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو: صنو وصنوان، الثاني: التغيير بالنقص عن المفرد من تغيير شكل نحو: تخمة وتحم. الثالث: التغير بتبديل الشكل

علامات لإعراب ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة، وفي باب المثنى والخبر ما ليس بحملة ولا شبيه بحملة ولو كان مثني أو مجموعاً، فيقال له مفرد. وفي باب النداء واسم «لا» ما ليس بمضاف وله شبه بالمضاف.

وقوله. (نحو: جاء زيد إلخ) كرر الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الإعراب لفظاً أو تقديرية في المذكر أو في المؤنث، وهكذا يقال في جمع التكسير.

وقوله. (والأسارى) بضم الهمزة وفتحها جمع أسرى بفتح فسكون الذي هو جمع سير مشتق من الأسار، وهو الحل الذي يربط به المأسور فأسرى جمع الجمع كم في القاموس.

وقوله: (والعذارى) جمع عذراء وهي البكر التي لا رأت عى بكارتها ثم إن التكسير لغة إزالة التنام الشيء يقال: تكسر الإناء بمعنى تفرقت أجزاؤه، واصطلاحاً تغيير فيه بناء الواحد بزيادة أو نقص أو تغير شكل، أو بزيادة مع تبديل الشكل، أو نقص مع تبديل الشكل أو بالجمع تغيراً لم تلحق معه علامة الجمع.

وفد مثل الأزهرى لجميع أنواع التغيرات من باب اللف والنشر المرتب، وخرج بقول لم تلحق معه علامة الجمع جمع المذكر السالم وما ألحق به، ولا فرق بين أن لا يتغير مفردة إلا بزيادة العلامة كالزيدون، فإن مفردة زيد، وإنما تغير بزيادة علامة الجمع أو يتغير بزيادة العلامة مع نقص حروف كتغيير الإعلال في نحو: قاضون جمع قاض، وأصله قاصي، فلم جمعته قلت فيه قاضيون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها فالتقى ساكن فحذفت الياء لدفع التقائهما، فالمفرد تغير بزيادة العلامة ونفس الياء التي هي لام الكلمة، تكن هذا التغير غير معتد به فهو جمع مذكر سالم، ويخرج جمع المؤنث السالم لأنه تغير بالعلامة التي هي الألف والتاء.

وقوله: (صنو وصنوان) انصنو مخرج من أصل الشجرة وهو المسمى بالزبيب، وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قو وفنون، وهو العنقود. ويفرق بينهما بأن الجمع بنون فيه النون ويعرب بالحركات الظاهرة على النون، وأما المثنى فتكسر نونه ويعرب بالألف رفعاً وبالياء جرّاً أو نصاً.

وقوله: (نحو تخمة وتخم) بضم التاء وفتح الخاء فيهما، والتخمة فساد الطعام في المعدة بسبب إدخال طعام آخر قبل هضم الأول.

من غير زيادة ولا نقص نحو: أسد وأسد. الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد مع تغير الشكل: كرجل ورجال. الخامس: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير لشكل: كرسول ورسول. السادس: التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو: غلام وعبدان، فهذه كلها ترفع بالضممة. (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالالف وتاء مزيدتين نحو: جاءت الهندات، وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب، وإلا فقد يكون جمعاً لمذكر نحو: اصطبلات جمع اصطبل، وقد يكون مكسراً نحو: حبليات جمع حبلى. (و) الرابع (في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه

وقوله: (أسد وأسد) المفرد بفتحيتين والجمع بضمين، وقد تسكن سين الجمع كما في الأزهري، وكذا يقال في رُسُل. قوله: (نحو غلام وغللمان) أي فالجمع زيد فيه الألف والنون بعد الميم ونقص منه الألف التي كانت بعد اللام في المفرد تغيير الشكل ظاهر فالألف الموجودة في الجمع غير الألف التي كانت في المفرد لاختلاف محنهما (وجمع المؤنث) قول الأزهري (وهو ما إلخ) يحتمل أن تكون «ما» واقعة على المفرد أو على الجمع فإن جعلناها واقعة على المفرد فلا يصح بالنسبة لقوله: وهو لأن الضمير عائد على الجمع فيصير التقدير: وهو أي جمع المؤنث السالم مفرد إلخ. ولا معنى لكون الجمع مفرداً وإن جعلناها واقعة على الجمع لا يصح بالنسبة لقوله: جمع إذ الجمع لا يجمع. واجيب باختيار الثاني ويكون نائب فاعل جمع اسماً ظاهراً متلبساً بضمير يعود على «ما» والتقدير: وهو أي جمع المؤنث السالم الجمع الذي جمع مفردة بالالف وتاء إلخ. واحترز بمزيدتين مما إذا كانت الألف أصلية نحو: قضية جمع قاض، فالألف في الجمع أصلية لكونها منقلبة عن ياء لأن أصله قضية تحرك الياء إلخ. فهي لام الكلمة، ومما إذا كانت التاء أصلية نحو: أبيات جمع بيت، فلا يقال له جمع مؤنث سالم، وإنما يقال له جمع التكسير.

وقوله: (وتقييد) أي تقييد المصنف، وأما على تعريفه هو فما ذكره من غير الغالب داخل في تعريفه نعم متقيد على كلامه، وكلام المصنف عائب وإلا فقد يكون للفرد كأذرعَات وعرفَات.

وقوله: (إصطبل) بكسر الهمزة الموضع الذي تربط فيه الدواب المسمى في العرف بالأروى.

وقوله: (نحو حبليات) تغييره بقلب ألف المفرد ياء. (والفعل المضارع) قول الأزهري (ومما يوجب بناءه إلخ) قيل صواب تخصيص الشيء في الكلام المصنف مما ينقل إعرابه، لأن كلامنا في المعربات. واجيب بأنه ذكره للمستدئ ربما يتوهم إعرابه مع السنويين، ثم يدحال الكاف على النون يقتضي أن هناك شيئاً آخر يوجب بناء المضارع غير لنونين، وليس كذلك. وأجيب بأن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً.

كنون السوقة، نحو: بتربصن، أو نون التوكيد نحو: ليسجنن وليكوناً أو ينقل إعرابه كالف الاثنين نحو: يضربان، أو واو الجمع نحو: تضربون، أو باء المخاطبة نحو: تضربين. ومثل الفعل المصارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: يضرب ويخشى.

(وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين) الأول (في جمع المذكر السالم) نحو:

وقوله: (نحو: يضرب ويخشى) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين الإعراب للمضي والتقدير، وقد يسعى أن يزيد مثلاً ثالثاً إذا كان المانع الاستثقال نحو: يرمي ويدعو في (جمع المذكر السالم) حده تقريباً على المبتدئ هو ما جمع بواو ونون في حال الرفع، وبياء ونون في حالة الجر والنصب وهو نوعان: اسم وصفة.

ويشترط في الاسم أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب: كزيد وعمر وعامر. فلا يجمع هذا الجمع نحو: رجل، لأنه غير علم. ومحله إذا لم يصمر، ولا فيجمع. ولا نحو رينب لأنه علم مؤنث، ولا نحو لاحق لأنه علم المذكر غير عاقل، ولا نحو طححة لوجود هاء التأنيث، ولا نحو بعلك من المركب المزجي، وبرزق نحوه من المركب الاسنادي. وأما المركب الإضافي فيجمع صدره فيقال: غلام وزيد، وقال لكوفون: يجمع كل من الصدر والعجز، ويشترط في الصفة أن تكون لمذكره فقط عاقل خال من تاء التأنيث لا يمنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، فلا يجمع نحو: حائض لأنه صفة المؤنث، ولا نحو جريح⁽¹⁾ وصبور لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا نحو صاهل لأنه صفة لغير عاقل، ولا نحو علامة لوجود التاء، ولا نحو سكران وغضبان لأن مؤنثهما هو سكرى وغضبي لا يجمع بألف وتاء، لكن محل هذا الشرط الأخير إذا لم يدل الوصف على التفضيل، وإلا فيجمع هذا الجمع كأفضل، وإلى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة أشار في الألفية بعامر ومذنب فقال:

ورفع بواو وبياء أجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

فإن قلت: الأولى أن يقول المصنف: والمجموع بالواو والنون يشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار إليها بقوله في الألفية: وبه عشرونا. وبابه الحق إلخ. قلت: أجيب بأن كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف أي في جمع المذكر السالم وما الحق به، أو يقال خص المذكر السالم ولأنه الأصل، وإلا فلا خصوصية له كما علمت، ثم عما يسمى جمع المذكر السالم تسمى الجمع اندي على هجاءين والجمع الذي على حد المثني.

(1) قوله: ولا نحو جريح إلخ: هو محترز شروط لم تذكر حاصلها أنهم يريدون في شروط الصفة أن لا تكون من باب فعلان فعلى، ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فكان الأولى أن يزيد ذلك ويتذكر هذه لمحترزات على صحتها. اهـ مصححه.

جاء الزيدون، وسمي سائماً لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً أو جرّاً. (و) الموضع الثاني (في الأسماء الخمسة وهي أبوك وأخوك وخموك وفوك وذو مال) نحو: هذا أبوك وأخوك وخموك وفوك وذو مال، فترفع

وقوله: (مع قطع النظر إلخ) يقال قطعنا النظر عن الريادة هنا ورعيناها في صنوا لأن نقول: الواو والياء هن أتى بهما في مقابلة الحركة في المفرد والنون في مثابة تنوين المفرد فلم يؤديهما الجمعية، بل لها ولشيء آخر وهو المقابلة بخلاف الزيادة في صنوا، فإنها محض الجمع لأنه معرب بالحركات مع انتوين كالمفرد.

(وفي الأسماء الخمسة) انكلام فيها من وجوه أربعة. عددها وأصولها ومعانيها وشروط إعرابها بالحروف، أم عددها فقال المصنف تبعاً للقراء والزحاجي: إنها خمسة. وقال الجمهور: إنها ستة بزيادة «النهر» هو الذي في الألفية حيث قال كذنت وهن، وينب أسقطه المصنف لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما قال الأزهري، والأكثر يكون إن معرباً بالحركات منقوصاً، وفي الألفية والنقص في هذا الأخير أحسن، وزاد بعضهم ساعاً وهو في حكاية البكرة في الوفق فتقول في حكاية من قال: جاء رجل. ومن قال: رأيت رجلاً، ومن قال: مررت برجل مبني، وزاد بعضهم ذو الطائفة الموصلة في لغة من أعربها، وأما أصولها فأصل أب وأخ وحم وهن عند من زاده أبو وأخو وحمو وهنو، فحذفوا لام الكلمة لتي هي الواو في جميعها لكثرة الاستعمال، وأما فوك فأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه وصمها عند لقراء، واتفقوا على سكون الواو وأصلتها بدليل فويه وأفواه فحذفت لامة وهي الهاء اعتباطاً، فإن لم تبدل عينه ميماً أعرب هذا الإعراب، وإن أبدلت أعرب بالحركات الظاهرة. وفي الألفية:

والفم حيث الميم منه بانا

وأما ذو فأصله ذوي وهو فعل وزنه بسكون العين أو فعل بفتحها قولان. ثم حذفت عينه أو لامة، وأما معانيها فلا يُشكل منها إلا الحم وهو لغة أقارب الزوج مطلقاً وخصه المعرف بأبيه دنية، فيتعين كسر الكاف المضاف الحم والكاف فيما عدا الحم بحسب المخاضب، وأما شروط إعرابها بالحروف فإن تكون مكبرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم، واستغنى عن هذه الشروط لكونه ذكرها كذلك كما قال الأزهري، فلو صغرت أعربت بالحركات نحو: هد أحييت ورأيت أحييت ومررت سحيك. ولو كانت مشى نحو: أبوان. أو جمعت جمع مذكر سائماً نحو: أبوان أعربت إعراب المثني والجمع بالحروف على غير هذه الصفة، وأن جمعت جمع تكسير نحو: إخوة أعربت بالحركات، وإن لم تضاف أعربت بالحركات أيضاً نحو: إن له أنا، ونو أصيف نلواء أعربت إعراب المضاف لواء المتكلم بالحركات المقدرة فيما قبل الياء منع اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو: هذا، فمهما أضيفت لما عدا الياء أعربت بالحروف أصيب الظاهر أو ضمير، فتمثيل المصنف بها مضافة للكاف لا تخصص، وشروط الإضافة إنما هو فيما عدا ذو وفو، فهم لأزمان للإضافة فاشتراطها فمهما من باب تحصيل الحاصل، ثم

بالواو نيابة عن الضمة، واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم
نكونه ذكره كذلك، وأسقط المصنف الهن تبعاً للفراء والزجاجي لأن إعرابه بالحروف لغة
قليلة.

(وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) في تشية الأسماء الحاصة نحو: جاء الزيدان،

كما تكون الإضافة ملفوظاً بها كذلك تكون مقدرة كقوله: حاط من سلمى خياشيم، وف
الأصل وفاما فهو منصوب بالالف معطوف على خياشيم.

(في تشية الأسماء خاصة) اعترض بأن التشية مصدر ثنى تشية والمصدر فعل الفعل وفعل
الفاعل معنى من المعاني، والالف لا تكون علامة في المعنى، وإنما هي علامة في اللفظ هو
المشى. وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر الذي هو التشية وأراد اسم المفعول الذي هو
المشى كما يأتي الأزهرى في فصل المعربات، وإضافة التشية للأسماء من إضافة الصفة
للموصول أي في الأسماء المثناة والمثنى حقيقة هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره
صالحاً للتحرید، وعطف مثله عليه فالاسم جنس يصدق بكل اسم ويخرج به الفعل بناء على
أن الجنس يخرج فلا يثنى الفعل ولا يجمع، وعلة المنع فيه أن مدلوله جنس يصدق بالقليل
والكثير نحو: ضرب زيد عمراً. فمدلوله ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر،
وهذا معنى التشية والجمع فلا فائدة حيثئذ في تشيته أو جمعه، وأما الزيدان يقومان والزيدون
يقومون فيقال لمن صدر منه القيام مرة أو مرتين أو أكثر، ولو كان مثنى أو مجموعاً لجاز أن
تقول. زيد قاما إذا صدر منه القيام مرتين، وزيد قاموا إذا صدر منه القيام مرات وهو باطل،
وخرج بالدال على اثنين ما دل على واحد مع الزيادة كرجل رجلان كسكران وصف لمن
يمشي على رجليه، فهو مرفوع بصمة ضاهرة في آخره على النون، وخرج به أيضاً ما دل على
أكثر من اثنين نحو: صنوان أريد به الجمع، وخرج بزيادة في آخره ما دل على اثنين لا بالزيادة
كزوح وشمع، وخرج بصالح للتحرید اثنين واثنان فهما ملحقان بالمثنى، وخرج بعطف مثله
عليه القمران للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر، فليس ما ذكره مثنى حقيقة، وشرطو
هي لاسم الذي يثنى شروط ثمانية جمعها من قال:

ولدي ثنى قل ثمان	من الشروط فزت بالبيان
أولها الإعراب والتنكير	وعدم التركيب والنظير
وأن يكون مفرداً وأن لا	يعنى عنه غيره ع نقلا
كذا اتخاذ اللفظ المعنى الذي	شروط مجموعه للمحتدي

فيخرج بالمعرب المبني كأسماء الإشارات والموصولات، وأم دان وتان والندان
واللتان، فهو على صورته المشى لا مشى حقيقي لأن مفرد مبني، ويخرج العلم الدقي في
علميته ويشى إلا إذا قدر تنكيره، والدليل على التنكير دخول الألف واللام على المشى،
ويخرج المركب الإسنادي فلا يثنى اتفاقاً، والمزجي كبعلت فلا يثنى على الأصح، وأم

فالتزديدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة. (وَأَمَّا التَّوْنُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ) في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تنبيه وهو الألف نحو: يضربان وتضربان بالتحتمانية والفوقانية (أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ) المذكر وهو الواو نحو: يضربون وتضربون بالتحتمانية والفوقانية (أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ) وهي الياء التحتمانية نحو: تضربين، وتسمى الأفعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة.

(وَاللَّنْصَبُ) من حيث هو (خمسُ عِلَامَاتٍ الْفَتْحَةُ وَالْأَلْفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ التَّوْنِ) قَدَّمَ الْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَأَعَقَبَهَا بِالْأَلْفِ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا، وَثَلَّثَ بِالْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا

المركب الإضافي فيثنى صدره وهو المضاف، والنظير آخر البيت الثاني بالرفع عطف على الإعراب لا بالجزم عطف على التركيب مدخول لعدم لأنه شرط وجودي لا عديمي، ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس وهو ملحق بالمشئى كما مر، ويخرج غير المفرد فلا يشئ المشئ ولا الجمع الذي على حدة. ويخرج ما إذا استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كبواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي، فقائوا. سين، ولم يقولوا: سوا آن، ويخرج ما إذا اختلفا في اللفظ، وأما الأبواب للأب والام فهو من باب التعيب فهو ملحق بالمشئى ويخرج ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: عين إذا أريد بإحدهما الجارحة وبالأخرى الدهب فلا شئ.

فإن قلت: لم أعرب المشئى والجمع على حدة بالحروف؟ قلت: لأنهما فرعان عن الأفراد والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل، وإذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع فالأولى أن يقول: إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة ليشمل ما إذا كان ضميرين أو حرفين.

قول الأزهري: (وتسمى الأفعال الخمسة) منهم من سماها ثلاثة بطلاً لمجرد التصغير من غير بطل نداء ولا ضمير ولا حرف، ومنهم من سماها خمسة نظراً إلى أن بفعلاً وينفعلون، بما أن يكونوا بالياء أو بالياء من غير نظير لحرف ولا ضمير: وتفعلين، ولا يكون إلا بالياء ومجموع ذلك خمسة، ومنهم من جعلها ثمانية، ومنهم جعلها عشرة. انظر بيانها في حاشيتها على المكودي، وكسرت النون بعد الألف تشبيهاً لها بنون المشئى وفتحت بعد الواو تشبيهاً بنون الجمع. (وللنصب خمس علامات).

وقول الأزهري: (من حيث هو) أشار به إلى ما مر مثله في الرفع من أن المصنف إن أراد أنها خمسة بالنسبة إلى الاسم فقط فلا يصح لأنها بالنسبة إليه أربعة وإن أراد بالنسبة إلى الفعل فقط فهي بالنسبة إليه اثنان، وإن أراد بالنسبة لهما تفصيلاً فهي ستة. فأجاب: بأن ذلك إجمالاً من غير اعتبار واحد منهما.

قوله: (قدم الفتحة) تقدم وجهه وما في الذي بعده في الرفع مما قيل في الرفع يقال مثله

أُخْتُ الْفَتْحَةِ فِي التَّحْرِيكِ، وَأَعْقِبَهَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُ الْكَسْرِ، وَخْتَمَ بِحَذْفِ النُّونِ لِنُعْدَ الْمَشَابِهَةَ فِيهَا، وَلِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ الْخَمْسِ مَوَاضِعَ تَخْصُهَا. (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ): الْأَوَّلُ (فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ) نَحْوُ: رَأَيْتَ زَيْدًا وَعَبَدَ اللَّهُ وَالْفَتَى. (و) الْمَوْضِعُ الثَّانِي (فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ) نَحْوُ: رَأَيْتَ الزُّبُودَ وَالْهِنُودَ وَالْأَسْدِيَّ وَالْعِذَارِيَّ (و) الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ فِي (الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مِمَّا تَقْدَمُ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ نَحْوُ: لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشَى. (وَأَمَّا الْأَلْفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ) الْمُتَقَدِّمَةِ فِي عِلَامَاتِ الرَّفْعِ (نَحْوُ: رَأَيْتَ أَبَاكَ وَأَخَاكَ) فَبَاكَ وَأَخَاكَ مَنْصُوبَانِ بِرَأَيْتَ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِمَا الْأَلْفُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مِنْ نَحْوِ: رَأَيْتَ حِمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَلٍ (أَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) نَحْوُ: خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ، فَالسَّمَاوَاتُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ وَعِلَامَةُ نَصْبِهِ الْكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ. (وَأَمَّا الْيَاءُ

فِي لِنَصْبٍ وَبَعْضُهُ فِي الْحَرِّ وَالْحَرَمِ. فَلَا حَاجَةَ لِلْإِعَادَةِ. وَقَوْلُهُ: (مَوَاضِعُ) جَمْعُ مَوْضِعٍ بِإِعْتِبَارِ الْأَفْرَادِ لِشَخْصِيَّةِ الْحَاجَةِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَوْضِعٌ وَاحِدٌ وَالْكَسْرَةُ كَذَلِكَ وَالْيَاءُ لَهَا الْمَوْضِعَانِ، وَلَا يُقَالُ أَطْلَقَ الْجَمْعَ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُطَرَّدٍ لِلنِّسْبَةِ لِلْأَلْفِ وَالْكَسْرَةِ كَمَا عَلِمْتَ.

وَقَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) تَقْدِمُ مَا فِي مِثْلِ هَذَا وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرِ الْإِعْرَابِ أَوْ مَدْرَةٍ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِأَمْثَلَةٍ لِلْمُؤَنَّثِ مِثْلُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَذْكُورِ.

وَقَوْلُهُ: (الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الْخُ) هَكَذَا غَالِبُ النِّسْخِ وَفِي بَعْضِهَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَالْمُنَاسِبُ لِعِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ النِّسْخَةُ الْأُولَى. وَزَادَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ لِلإِضَاحِ، وَإِلَّا فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَنْصَبُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ النَّصْبِ وَلَمْ يَقِيدْ بِذَلِكَ فِي الرَّفْعِ لِأَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَوِيٌّ فَلَا يَظْهَرُ دَخُولُهُ. (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) قِيلَ هَذَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ قِيلَ نَحْوُ الْأُولَى لِلْأَزْهَرِيِّ أَنْ يَحْذِفَ نَحْوَ مِنْ قَوْلِهِ نَحْوُ: رَأَيْتَ حِمَاكَ الْخُ. لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى أَمْثَلَةَ الْخَمْسَةِ فَلَمْ يَبْقَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ نَحْوِ قَوْلِ الْأَزْهَرِيِّ: (وَقِيلَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ الْخُ) الْأَوَّلُ قَوْلُ الْحَمْهُورِ، وَالثَّانِي قَوْلُ الزَّمَحْشَرِيِّ وَابْنِ الْحَدَّادِ وَالْحَرَّاسِيِّ قَارِبِينَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الشَّيْءَ إِنْ كَانَ مَوْحُودًا قَبْلَ الْفِعْلِ تَمَّ أَوْقَعَتْ الْفِعْلَ عَلَيْهِ كَرِيدًا مِنْ ضَرَبَتْ زَيْدًا وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَإِنْ وَجَدَ بِالْفِعْلِ كَالسَّمَاوَاتِ فَإِنَّمَا وَجَدَتْ بِخَلْقِ اللَّهِ لَهَا فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَلَمْ يَفْرُقِ الْحَمْهُورُ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ نَصَبُوا جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ بِالْكَسْرِ وَهَلَا نَصَبُوهُ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ؟ قُلْتَ: فَعَمُوا ذَلِكَ لِيُضَبِّقَ الْفَرْعُ وَهُوَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ أَصْلُهُ الَّذِي هُوَ جَمْعُ الْمَذْكُورِ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ وَلَمْ يَعْرَبُوهُ بِالْحُرُوفِ كَأَصْلِهِ، لِأَنَّهُ فِي آخِرِهِ حُرُوفٌ تَصْلُحُ لِلْإِعْرَابِ بِهَا.

فَتَكُونُ لِلتَّنْضِيحِ فِي التَّنْثِيَةِ) نحو: رأيت الزيدَين، فالزيدَين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه مثني. (و) في (الجمع) المذكر السالم نحو: رأيت العمرَين، فالعمرَين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وأطلق الجمع لكونه على حد فإنه المثني إذا ذكر الجمع مع المثني انصرف إلى جمع المذكر لأنه السالم أخوه في الإعراب والحروف.

(وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلتَّنْضِيحِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي رَفَعَهَا بَيُّوتُ النُّونِ) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تشبیه نحو: لن يفعلوا ولن تفعلوا، أو ضمير جمع نحو: لن يفعلوا ولن تفعلوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لن تفعلين؛ فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة. (وَاللَّخْفُضُ) من حيث هو (ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَالْفَتْحَةُ) بدأ بالكسرة لأنها الأصل وثني بالياء لأنها تنتها وختم بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولكل واحدة من هذه العلامات الثلاثة مواضع تخصها. (فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِللَّخْفُضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) الأول (في الاسم المفرد المنصرف) وهو الاسم المتمكن الأمكن نحو: مررت بزيد، وسمي منصرفاً لدخول تنوين

وقوله: (المفتوح ما قبلها إلخ) بهذا فرقوا بين المثني والجمع لا يقل: لم كسروا نون المثني وفتحوا نون الجمع المشر إليهما بيئين من قول الألفية: ونون مجموع وما به التحق إلخ. مع قوله: ونون ما ثني والملحق به لا بالمول المثني خفيف لدلالته على اثنين فقط، والجمع ثقیل لدلالته على ثلاثة فأكثر، وانفتح حقیف وانكسر ثقیل فأعطى الحقیف ثقیلاً وانثقل للخیف ليقع التعادل قوله: (وتقدم أنها إلخ) لم تقدم له هذه العبارة بنفسها وإنما تقدم ما يفيدها.

وقوله: (مواضع) جمع باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالتفتحة ليس لها موضع واحد.

(المفرد والمنصرف) قول الأزهري: (وهو الاسم المتمكن إلخ) هذا تعريف المنصرف من حيث هو، سواء كان مفرداً أو جمع تكسير. واعلم أن الاسم ثلاثة أقسام: متمكن أمكن أي معرب منصرف وهو الذي لم يشبه الحرف فيثني ولا الفعل فيمنع من انصرف: كريد ورجل، والثاني منمكن ولا أمكن وهو الثمینی الذي أشبه الحرف في أحد الوجوه لمشار إليها بقول الألفية: كالشبه الوضعي. الييس. وذلك كالمضمرات وأسماء الإشارات.

وقوله: (الدخول تنوين إلخ) المراد بالدخول الملحوق لأن للدخول حقيقة إما يكون أولاً، والتنوين إنما يكون آخر، وإضافة تنوين إلى المنصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أي التنوين المسمى بانصرف، فيؤخذ منه أن التنوين هو المنصرف وهو خاص بتنوين التمكيس، ولا

الصرف عليه وهو المسمى تنوين التمكين . (و) الثاني في (جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرَفِ) نحو: مررت بريود وهنود، وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث في (جَمْعِ المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً نحو: مررت بالهند إذا لم يكن علماً، فإن كان علماً جاز فيه الصرف وعدمه.

(وَأَمَّا الْبَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) الأول (في الأسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذئ مال؛ فهذه مخفوضة بالياء

يقال لغيره من سائر التنوينات أنه تنوين الصرف وأشار في لائفة بقوله:

الصرف تنوين أتى مبيناً معنى به يكون الاسم أمكناً

وقيل: الصرف التنوين مع الجر، وقيل هو تنوين التمكين والعوض والمقابلة.

وقوله: (وسيأتي أن غير المنصرف) أي من النوعين الاسم المفرد وجمع التكسير.

وقوله: (ولا يكون إلخ) أشار بهذا إلى وجه تقييد النوعين قبله دونه بأنه لازم للتنوين فتقيده بذلك من باب تحصيل الحاصل، وهذا مبني على أن تنوين المقابلة يقال له تنوين الصرف، وقد علمت أن الحق خلافه فعدم التقييد حينئذ ظاهر.

وقوله: (إذا لم يكن علماً إلخ) هذا تقييد لقوله: ولا يكون إلا منصرفاً بدليل ما بعده، وقد يقال إن الكلام في الجمع وإذا صار علماً فهو مفرد فلا حاجة لهذا التقييد إلا باعتبار أصله.

وقوله: (فإن كان علماً إلخ) أي فإن صار علماً وذلك كهندات بغير أن مسمى به مثل عرفت اسم لموضع الوقوف.

وقوله: (جاز فيه الصرف وعدمه) اعلم أن العرب في هذا النوع المسمى به ثلاث فرق: فرقة نونته ونصبته بالكسرة إجرأ له محرى أصله وهي اللة المشهورة، وفرقة عرته إعراب لا ينصرف فحذفتوا تنوينه وبصبوه وجروه بالفحة، وفرقة حذفت تنوينه ونصبته بالكسرة. فالفرقة الأولى: راعت أصله فقط وهو الجمعية، والثانية: راعت الحالة الراهنة وهي العلمية دون الجمعية فمنعته من لصرف نعلمية النانيت، والثالثة: راعت الجمعية فنصبته بالكسرة رعت لجمعية فحذفت تنوينه فكأنها مركبة منهما، واللغات الثلاث إما تجري في المثني به الغير المقرون بال، وأما المقرون بها فالإتفاق على أنه يعامل معاملة الجمع فيصب ويخفض بالكسرة. فصواب الأرهري أن يمثل بغير المقرون بال ليتأتى له التقييد بقوله: (إذا لم يكن علماً) لأنه في المقرون بال لا يخلف الجمع مع المسمى به.

وقوله: (المعتلة) سميت بذلك لأنها حالة إضافتها لغير الياء آخرها واو رفعاً وألف نصباً وياء جرأ وهي حروف العلة.

الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة. (و) الثاني (في التشية) مطلقاً نحو: مررت

(في الاسم الذي لا ينصرف) أي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف لا اللفظ الذي ذكره المصنف فيصدق بالمفرد ظاهر الإعراب كزئيب، أو مقدرة كحبل، وجمع التكسير كذلك كمساجد وعذارى. وهذا مفهوم المنصرف في الموضعين السابقين، والاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها مجموع العلل تسع، جمعها بن الحاس في قوله:

أجمع وزن عدلاً آت بمعرفة ركب ورد عجمة بالوصف قد كملاً
والمراد بالمعجمة الخروج عن الأصل. وبيانه أن الأصل في لاسم أن يكون مفرداً
مذكراً بكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خرج عن أوزان الأحاد ولا
شبه بالفعل في وره، فإن خرج الاسم عن الأصل لفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحد قامت
مقام اثنين منها منع من انصرف الذي هو التنوين لأنه صار شيئاً بالفعل.

ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان إحداهما من جهة اللفظ والآخر من جهة
المعنى، أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه،
وأما من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل وما يحتاج فرع عن الاسم
الذي لا يحتاج، فإذا شابه اسم فعلاً في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو ما يقوم مقامها فلا
يوجد فيه أنجر والتنوين كما لا يوحدان في الفعل، فلو كانت علتان في الاسم من جهة اللفظ
فقط أو من جهة المعنى فقط، فلا أثر لهما. فمثال الأول احتمال تصغير إجمال جمع جمل
ففيه علتان من جهة اللفظ الجمع والتصغير، ومثل الثاني حائض ففيه علتان فرعيتان من جهة
المعنى فقط الوصفية والتأنيث كذا قالوا فيحران بالكسرة حينئذ منونين.

قلت: الحق أن التأنيث من العلل اللفظية يأتي والعلل المعنوية منحصرة في عتتين
العلمية والوصف، وهما لا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد، ثم إن هذه العلل تسع منها ما
يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وهي صيغة منتهى الجموع والفت التأنيث مطلقاً، وبقيها
لا بد فيه من وجود علتين إحداهما معنوية ولا تكون إلا علمية أو وصفية، والأخرى لفظية
وهي مع العلمية أحد أمور ستة: التركيب المنزجي أو التأنيث بغير ألف أو العجمة أو وزن
المفعول أو زيادة الألف والنون أو العذل. وأما مع الوصف فلا تكون لعلة أخرى إلا أحد أمور
ثلاثة: الوصف من العذل أو الوزن أو زيادة الألف والنون.

وقد ذكر الأزهري جميع ذلك مع أمثلتها على هذا الترتيب، فأشار للأول بما فيه علة
واحدة وهي صيغة منتهى الجموع بمصاييح ومساحد؛ فهما محفوضان بفتحة نيابة عن الكسرة
لأنهما من الاسم الذي لا ينصرف مع من صرفه صيغة منتهى الجموع وهي علة واحدة قامت
مقام عتتين إحداهما من جهة اللفظ وهي كونه جمعاً والأخرى من جهة المعنى وهي كونه لا
يظير له في الأحاد وله بعض، وأتى بمثالن إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون بعد الألف

بالزَّيْدِيْنَ وَلِهَنْدِيْنَ ، فَالزَّيْدِيْنَ وَانْهَيْدِيْنَ مَخْفُوضَانِ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَعِلَامَةُ خَفْضِهِمَا الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ (و) الثَّالِثُ فِي (الْجَمْعِ) الْمَذْكُورِ السَّائِمُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْنَ وَالزَّيْدِيْنَ مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَعِلَامَةُ خَفْضِهِ الْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةٌ عَنِ الْكُسْرَةِ.

(وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً الْخَفْضِ فِي الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ) وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ أَوْ كَانَ مَحْتَوًى بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ كَصَحْرَاءَ أَوْ الْمَقْصُورَةِ كَحَبْلَى . أَوْ كَانَتْ فِيهِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرَكِيبُ الْمَزْجِيُّ نَحْوُ:

حِرْقَانِ كَمَسَاجِدَ أَوْ ثَلَاثَةُ أَوْسَطِهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ كَمَصَابِيحَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُمَا مِثْمًا كَهَذَا الْمَثَلِ أَمْ لَا كَفَنَادِيْنِ ، وَإِلَى مَنْعِ صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ أَشَارَ فِي الْأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

وَكُرَّ لِحَمْعٍ مِثْلِهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلُ بِمَنْعِ كَفَلَا

وَسَبَبُ هَذِهِ الصِّيغَةِ صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ إِذَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَلَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ مَرَّةً أُخْرَى ، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ غَايَةٌ وَأَقْصَى جُمُوعِ التَّكْسِيرِ وَإِنْ كَانَ جَمْعُ التَّكْسِيرِ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّيغَةِ فَيُمْكِنُ جَمْعُهُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ مَرَّةً أُخْرَى: كَأَصْلٍ بَضْمِ الْهَمْرَةِ وَالصَّدَدِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِأَصِيلٍ ، وَأَصْلُ النِّجْمِ يَجْمَعُ عَلَى أَصَالٍ ، وَأَصَالٌ يَجْمَعُ عَلَى أَصَائِلٍ ، وَهُوَ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ فَلَا يَجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بَعْدَ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى ، وَأَمَّا هَذِهِ الصِّيغَةُ فَتَجْمَعُ جَمْعَ سَلَامَةٍ: كَصَوَاحِبِ الَّذِي هُوَ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ جَمْعٌ عَلَى صَوَاحِبَاتٍ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَائِمٌ.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ مَحْتَوًى بِأَلْفِ الْخ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى السُّوْعِ الثَّانِي مِمَّا فِيهِ عِدَّةٌ وَاحِدَةٌ وَمِثْلُ بَمَثَلَيْنِ إِيَّاهُ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ وَالْمَقْصُورَةِ وَإِلَى مَنْعِ أَلْفِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا أَشَارَ فِي الْأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَسْعٌ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

فَصَحْرَاءَ وَحَبْلَى مَمْرُوعَانِ مِنَ الصَّرْفِ لَوْجُودِ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ أَلْفُ التَّأْنِيثِ إِذَا قَامَتْ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا: نَفْظِيَّةٌ وَهِيَ التَّأْنِيثُ ، وَالْأُخْرَى مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَهُوَ نَزْوِمٌ لِلتَّأْنِيثِ.

وَقَوْلُهُ: (أَوْ كَانَتْ فِيهِ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّرَكِيبُ) الْخ. هَذَا شُرُوعٌ مِنْهُ فِيمَا يَكُونُ فِيهِ عِلَّتَانِ ، فَمَعْدِيكَرْبٌ مَمْرُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّتَيْنِ: نَفْظِيَّةٌ وَهِيَ التَّرَكِيبُ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ وَهِيَ الْعِلْمِيَّةُ ، وَقِيدُ التَّرَكِيبِ بِالْمَزْجِيِّ احْتِرَازًا مِنَ الْإِضَافِيِّ فَحُكْمُ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّرْفِ كَكُرٍّ مِنْ أُنْبَى بَكْرٍ أَوْ مَنْعِ الصَّرْفِ كَهَرِيرَةٍ مِنْ أُنْبَى هَرِيرَةٍ ، وَالْمِضَافُ الْأَوَّلُ فِيهَا مَصْرُوفٌ تَقْدِيرًا ، وَأَمَّا الْمَرْكَبُ الْإِسْنَادِيُّ الْمَحْمُولُ عَلَمًا فَحُكْمُهُ لِأَنَّهُ مَنِيٌّ ، وَمَحَلُّ كَوْنِ الْمَرْكَبِ الْمَزْجِيِّ مَعْرُوفٌ مَا لَمْ يَكُنْ مَحْمُولًا بَوِيهِ كَسَيُوبِيهِ ، وَمَا لَمْ يَرْكَبْ تَرْكِيبَ خَمْسَةِ عَشْرٍ وَالْمَخْتَوِمُ بَوِيهِ بِنَى عَلَى انْكَسَرِ ، وَالثَّانِي عَلَى الْفَتْحِ وَإِلَى مَنْعِ الْعِلْمِيَّةِ مَعَ التَّرَكِيبِ الْمَزْجِيِّ أَشَارَ فِي الْأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ

معد يكرب، أو العلمية والتأنيث نحو: زينب وفاطمة، أو العلمية والعجمة نحو: إبراهيم، أو العلمية ووزن الفعل نحو: أحمد ويزيد، أو العلمية وزيادة الألف والنون نحو: عثمان،

ولعلم أمتع صرفه مركباً تركيب مزج نحو معد يكرب وقوله: (أو العلمية والتأنيث إلخ) مثل بمثلين إشارة إلى أن التأنيث بغير ألف نارة يكون معنويًا وهو المحتوم بهاء التأنيث، سواء كان ما هي فيه علماً لمؤنث كفاطمة أو لمذكر كطلحة، ونارة يكون نطقاً وهو الذي ليس فيه التاء وشرط منع العاري من التاء أن يكون زئداً على ثلاثة أحرف كريب، أو يكون محرك الوسط كسقر اسم لجهنم عاذ الله منها، فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، أو يكون أعجمياً كجوز اسم لبلد، ويكون اسم ذكر في الأصل ثم سميت به امرأة الآن كزيد، فإن لم يوجد واحد من هذه الأربعة كهند فيجوز فيه وجهان الصرف وعدمه، والمنع أولى، وإلى قسمي التأنيث وجميع ما ذكر أشار في الألفية بقوله:

كد مؤنث بهاء مطلقاً وشرط مع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجوز أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العدم تذكير أسبق وعجمة كهند والمنع أحق
ففاطمة ورينب في كلامه ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهي العلمية ولفظية وهي التأنيث اللفظي الأول والمعنوي هي الثاني.

وقوله: (أو العلمية أو العجمة إلخ) فإبراهيم ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي العجمة، ومعنوية وهي العلمية. وجميع الأنبياء من غير العرب إلا أربعة وهم المشار إليهم بحروف «شهم»، فالشين لشعب، والهاء لهود، والصاد لصالح، والميم محمد ﷺ وعليهم أجمعين، فلا تمنع هذه الأربعة من الصرف. وزيد: شئت ونوح ولوط، فجميع ما يصرفه من أسماء الأنبياء سبعة، وإلى مع العلمية مع العجمة أشار في الألفية بقوله:

ولعجمي النوصع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع
وقوله: (أو العلمية ووزن الفعل إلخ) فأحمد ورينب ممنوعان من الصرف لعلتين، لفظية وهي وزن الفعل ومعنوية وهي العلمية، وكان ينبغي له أن يبدل أحد المثالبين نحو: «شمر» اسم فارس ليشير به إلى أنه لا فرق بين أن يكون النور حاصلاً بالفعل ولم يستعمل الاسم إلا شذوذاً كشمر، فهو فعل ماضٍ. أو لم يكن حاصلاً بالفعل ولكنه غالب فيه كأحمد، ويشترط في هذا الثاني أن يكون في أول الاسم حرف زائد مثل حروف المضارعة التي تراد في أول الفعل المضارع، ففي أول أحمد الهمزة، وفي أول يزيد الياء. وإلى منع العلمية مع وزن الفعل أشار في الألفية بقوله:

كذلك ذو وزن يخص الفعل أو غالب كأحمد ويعنى
وقوله: (أو العلمية وزيادة الألف إلخ) فعثمان ممنوع من الصرف لعلتين: لفظية وهي

أو العدمية والعدل نحو: عمر - أو كان فيه الوصف والعدل نحو: مثنى وثلاث ورباع، أو الوصف ووزن الفعل نحو: أفضل، أو الوصف وزيادة الألف والنون كسكرن، ونها شروط تطلب من المطولات. فهذه كلها نخفض بالفتحة بيابة عن الكسرة ما لم تضاف أو تشل آل فيها حيثئذ تخفض بالكسرة على الأصل نحو: مررت بأفضلكم وبأفضل.

الزيادة، ومعنوية وهي العلمية، وإلى مع العلمية مع زيادة الألف والنون أشار في الألفية بقوله:

كذلك حاوي زائدي فعلا كعطفان وكأصهاب

وقوله: (والعلمية والعدل إلخ) فعمر ممنوع من الصرف لعنتين لفظية وهي العدل، ومعنوية وهي العلمية، وعمر معدول عن عامر، وإنما ادعينا العدل لأننا وجدنا عمر ممنوعاً من الصرف، وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، فقد رنا العدل لثلاث يلزم هدم قاعدتهم من أن العلة الواحد لا تؤثر إلى مع العلمية مع العدل أشار في الألفية بقوله:

والعلم منع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد أو كشعلا

وقوله: (أو كان فيه الوصف والعدل إلخ) هذا شروع منه في الوصف مع أحد العلل الثلاث التي أولها معه العدل، ثم إنه ذكر ألفاظ الوصف التي فيها، ولم يأت بمثال تنزل عليه ومثاليها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْتَحِثُ مَثْنً وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: الآية 1] فمثنى وما بعده صفة لأولي أجنحة مخفوضة بالفتحة النائية عن الكسرة المقدرة في مثنى، والظاهرة في غيرها، وجميعها ممنوع من الصرف لوجود عنتين معنوية وهي الوصف، ولفظية وهي العدل لأنها معدلة عن أصول أعدادها المكررة، فمثنى معدول للاختصار عن اثنين اثنين، وثلاث معدول ومختصر من ثلاثة ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة أربعة.

وأما قوله تعالى: ﴿فَنَكِّحُوا مَا مَلَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: الآية 3] فهي أحوال منصوبة، وإلى منع العدل مع الوصف في مثنى وما بعده أشار في الألفية بقوله:

ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث وآخر

وقوله: (أو الوصف ووزن الفعل إلخ) فأفضل ممنوع من الصرف لوجود عنتين: معنوية وهي الوصف، ولفظية وهي وزن الفعل الغالب فيه. وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

ووصف أصلي ووزن أفعلا مسموع تأسيث بت كأشعلا

وقوله: (أو الوصف وزيادة إلخ) فسكران فيه أيضاً علتان: لفظية وهي زيادة الألف والنون، ومعنوية وهي الوصفية. وإلى هذا الإشارة بقول الألفية:

وزائداً فعلان في وصف سلم من أن يرى بتاء التأنيث ختم

وقوله: (ما لم تضاف إلخ) هذا تنكيث على المصنف حيث أطلق، وقد يقال: إن كلام

(وَالْجَزْمُ عِلَامَتَانِ السُّكُونُ) وهو حذف الحركة (والحذف) وهو سقوط حرف النعمة أو نون الرفع للجزم واحتُرزت لقوله للجزم من نحو ﴿سَدَّ الرَّبِّيَّةُ﴾ [انعلق - لآيه 18]: فإن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو: تبلون فإن لنون حذفت لتوالي لنوبات ولكل من السكون والحذف.....

المصنف في غير المتصرف والمضاف والمقرون بأل منها منصرف⁽¹⁾ تقديرًا على ما هو نُحَق من أقوال، وإلى هذا التقيد أشار في الأئمة بقوله:

ما لم يصف أو يك بعد أل ردف

(وللجزم علامتان) الجزم لغة القضع، واصطلاحاً: ذهاب الحركة أو الحرف من آخر الفعل المعرب. قول الأزهري: (وهو سقوط إلخ) إن قلت: إذا كان السكون اصطلاحاً الحذف أيضاً لأنه مراد للسقوط، فالأولى للمصنف أن يقول: وللجزم الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة ولحذف الحرف. قلت: صرح بالمقصود زيادة في التقريب على المبتدئ: المقصود بهذه المقدمة.

وقوله: (في الخط) أي من الخط، فيكون سندع: مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو المحذوفة من الخط تبعاً لحذفها في اللفظ منع من ظهورها أي الضمة الاستفهام.

وقوله: (الالتقاء الساكنين إلخ) هنا نسختان: نسخة بالإثبات ونسخة بالنفي بزيادة «لا» السالبة، وكلاهما صحيح. فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها في اللفظ كأنه قال: وإنما حذفت لدفع لائق الساكنين، ونسخة النفي راحعة للخط كأنه قال: حذفت في الخط تبعاً للفظ لا أنها حذفت في لخط لالتقاء الساكنين. وأما حذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات ليفيد علة حذفها في اللفظ أيضاً.

وقوله: (فإن النون حذفت إلخ) أصله قبل التوكيد: لنسبون على وزن تنصرون الواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع، ثم تقول: استثقلت الصمة على الواو الأولى وهي لام الكلمة فحذفت الضمة، أو تقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل فقلت الواو ألفاً فالتقى ساكنان على كل، فحذفت الأولى التي هي لام الكلمة لذلك، ولم تحذف الثانية لأنها كلمة برأسها ولأم الكلمة حرة كلمة. وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة فصار تبلون على وزن تعبون. ثم أكد سون التوكيد الشديد فصار تبلون فالتقى ثلاثة أمثال: نون الرفع ونون التوكيد وفيه نونان، فحذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدعمة،

(1) قول المحشي: منصرف تقديرًا على ما هو الحق: فيه مذاهب ثلاثة، والتحقيق أنه إن زالت إحدى عنتيه بالإضافة أو - أل - فمصرف نحو: اجرکم، وإلا فغير منصرف نحو: مثني. وهو اختبار ابن مالك. انظر المرادي. اهـ الناشر.

مواضع تحتصر به (فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ) إذ دس عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء نحو: لم يضرب، فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والمراد الصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء. (وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ) فِي مَوْضِعَيْنِ:

الأول (فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ الْمُغْتَلِ الْآخِرِ) وهو ما كان في آخره حرف علة نحو: لم يدع ولم يخش ولم يرم، فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون. فالمحذوف من آخر يدع الواو والضممة قبلها دليل عليها. والمحذوف من آخر يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها.

(و) الموضع الثاني في الأفعال الخمسة (التي رَفَعَهَا بِثُبُوتِ النُّونِ) وهو كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو: تم يضرباً ولم تضرباً، أو ضمير جمع المذكر نحو: لم يضربوا ولم تضربوا، أو ضمير المؤنثة المحاطة نحو: لم تضربي؟ فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

ولا سبيل لحذف إحداهما لأن الواو أتت بها للدلالة على الجمعية، والنون أتت بها لتوكيد، فحركنا الواو بحركة تناسبها، وهي الضمة وكيفية إعرابه أن تقول: اللام موطئة للقسم، وتُبلوَن فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو نائبة عن الفاعل.

وقوله. (مواضع) جمع باعتبار الأشخاص كما مرّ نظيره، وإلا فالسكون ليس له إلا موضع واحد والحذف ليس له إلا موضعان.

وقوله: (وعلامة جزمها إلخ) أنهم اختلفوا هل حرف العلة المحذوف عند الجازم بمذهب سيبويه إلى الأول، فقال: إن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكفياً به فصارت صورة المحزوم والموقوف واحدة، فحذفوا حرف العلة للفرق بين صورة المحزوم والموقوف، فحرف العلة حينئذ محذوف عند الحارم لا به، وذهب ابن السراج إلى الثاني وقال: إن الحركة في الأفعال لا تقدر لأن الإعراب في الأفعال فرع فلا حاجة لتقديره فيه، فالأفعال المعتدلة عنده مبنية، فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة فحذف الحرف لأن الحارم كالدواء المسهل إن وجد فضده: أخذها، وإلا أخذ من قوى البطن، فيكون حرف العلة محذوفاً بالجازم لا عنده.

فصل

في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامة الإعراب إلى هن تمرينات للمبتدئ على عادة للمتقدمين، رحمهم الله تعالى أجمعين.

وحاصله أن يقال: (المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ) الثلاث الضمة والمضمة والكسرة أو بالسكون.

فصل

الفصل لغة: هو الحاجز بين شيئين، واصطلاحاً: اسم لطائفة من المسائل مشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون عنها بباب فقط، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل من نمط ما قبله.

قول الأزهري: (في ذكر حاصل أي محصل مما تقدم) أي فكأنه قال لما ذكر علامات الإعراب تفصيلاً أراد أن يذكرها إجمالاً.

ثم كأنه قيل للأزهري: ولم فعل هذا، فقال: تمرينات واحتبر للطالب هل حصل شيئاً من باب معرفة علامات الإعراب أم لا.

وقد كان لراعي يعترض على المصنف كثيراً في زيادة هذا الفصل لقونه: إن هذه المقدمة صغيرة لا فائدة في التكرار فيها، ثم ظهر له بعد أن الصواب ما فعله المصنف نصيحة لطالب، وقد كان بعض الفضلاء يختم بمعرفة علامات الإعراب من جعل الزجاج الذي هو كلاً حرومة ثلاث مرات، ويقول: إن علم العربية مني على هذا الباب فإن حصله المبتدئ سهل عليه غيره.

قوله: (على عادة المتقدمين إلخ) غالب المتقدمين يذكرون الشيء أولاً مجملاً، ثم يذكرونه ثانياً مفصلاً، فيكون أوقع في النفس، وبعضهم يذكر الشيء مفصلاً ثم يذكره مجملاً كما فعل المصنف اختصاراً هل حصل للتقاري شيئاً مما مر أم لا؟.

(المعربات قسمان) المعربات مبتدأ، وقسمان خبره.

فإن قلت: يلزم عليه الإخبار بالمشي عن الجمع.

قلت: هو كذلك، ولكن لا بد من التأويل ثم لك أن تجعل التأويل في المبتدأ بأن تقول: أن فيه لحسن فصدق باثنين.

ولك أن تجعل التأويل في الخبر بأن تقول: هو جمع باعتبار تعدد كل قسم، لأن كل قسم تحته أنواع فهو في المعنى على حد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ فَيَقَرُّ يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشمل، الآية 45]. قول الأزهري: (أو بالسكون) أشار به إلى أن قول المصنف بالحركات شامل

(وَقِسْمٌ يُغَرَّبُ بِالْحُرُوفِ) الأربعة انواو والألف والياء والنون أو بالحذف.
 (فالذي يُغَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ) إجمالاً (أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) نوع من الأفعال وثلاثة من الأسماء.
 فأنواع الثلاثة (الاسم المفرد) نحو: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد (وجمع
 التكسير) نحو: جاء الرجال، ورأيت الرجال، ومررت بالرجال.
 (وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) نحو: جاءت الهندات، ورأيت الهندات، ومررت
 بالهندات.

للحركات لوجودية ولعدمها وهو السكون. وقوله: (بالحذف) أي حذف هذه الأحرف الأربعة
 في الفعل للجازم وحذف النون فقط للنائب، وأشار بذلك إلى أن الحروف في كلام
 المصنف: إما وجودية وإما عدمية.

(وكلها) قول الأزهري (أي مجموع إلخ) اعلم أن لكل عند المماطقة قسمين: حميعي
 ومجموعي، فإن كان الحكم على كل فرد فهو حميعي كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ دَائِقَةُ مَوْتٍ﴾
 [آل عمران: الآية 185].

وإن كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعي كقولك: كل بني تميم يحملون
 الصخرة لعظمة أي مجموعهم وبعض أفرادهم، وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك لأن
 منهم الضعفاء والنساء والصبيان، وجعل الأزهري كلام المصنف من الكل المجموعي لتخلف
 الأحكام في بعضها كما يأتي في قول المصنف (وخرج) إلخ، ولا يصح ما قال من أن الكل
 مجموعي إلا أن قطعنا النظر عن قول المصنف بعد: وخرج إلخ.

والصواب أن الكل في كلام المصنف حميعي بدليل قوله: وخرج إلخ، لأنهم لا
 يخرجون إلا ما دخل، وإلى هذه النكبة أشار في الألفية بقوله:

درفع بضم وانصبن فتحاً وجر كسراً كذا كوالله عبده يسر

واحزم بتسكين

وقوله: (هذا هو الأصل) أي هذا المذكور من الرفع بالضم والنصب والفتحة، وهكذا
 هو الأصل. (أشياء) جمع شيء وأصله شياء فكروها اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين
 وهو لآلف، فقدموا الهمزة الأولى لام الكلمة على الفاء والعين فصدر أشياء فهو ممنوع من
 الصرف لآلف التأنيث الممدودة.

(جمع المؤنث السالم) أي ما يصدق عليه جمع المؤنث إلخ، وهو ما جمع بآلف وتاء
 مزيدتين، لا هذا اللفظ المذكور عند المصنف، وهكذا يقال في نظائره إلى آخر هذا لفصل.

وإلى نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حملاً على الجر بها أشار في الألفية بقوله:

وم بتا وآلف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب مع

(و) نوع الأفعال (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو: يضرب ولن يضرب.

(وكُلُّها) أي مجموع الأنواع الأربع لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها أي جموعها (تُرْفَعُ بالضمة) نحو: يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتُنَصَّبُ بالفتحة) نحو: لن أضرب زيدا رجلاً (تُخَفَضُ بالكسرة) نحو: مررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتُجْزَمُ بالسكون) نحو: لم يضرب هذا هو الأصل.

(وخرج عن ذلك) الأصل (ثلاثة أشياء جمَعَ المؤنث السالم يُنصب بالكسرة) نحو: رأيت الهندات وكان حقه أن ينصب بالفتحة.

(والاسم الذي لا يتصرف يُخَفَضُ بالفتحة) نحو: مررت بأحمد ومسجد، وكان حقه أن يخفض بالكسرة.

(والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو: لم يغز، ولم يحش، ولم يرم، وكان حقه أن يجزم بالسكون.

(والذي يُغَرَّبُ بالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) أيضاً ثلاثة من الأسماء، ونوع واحد من الأفعال.

فأنواع الأسماء الثلاثة (الثنية) نحو: جاء الزيدان.

(وجمَعَ المذكر السالم) نحو: الزيدون (والأسماء الخمسة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال.

(و) نوع الأفعال (الأفعال الخمسة وهي يُفْعَلَانِ) بالياء المثناة تحت (وتُفْعَلَانِ) بانتاء المثناة فوق (ويُفْعَلُونَ) بالياء المثناة تحت (وتُفْعَلُونَ) بانتاء المثناة فوق (وتُفْعَلِينَ) بانتاء المثناة فوق لا غير.

(والاسم، أي لا ينصرف) أي يصدق عليه ذلك، وإليه الإشارة بقوله في الألفية:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف إلخ

(الآخر) هو لزيادة الإيضاح لأن المعتل عند النحاة لا يطلقونه إلا على المعتل الآخر، نعم أهل التصريف يطلقونه على المعتل بالفاء أو العين أو اللام، وإلى كون الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره أشار في الألفية بقوله:

واحذف جازما، ثلاثهن... إلخ

(والأفعال الخمسة) سماها خمسة باعتبار ما مرّ، وإلا فيصح أن يقال: هي أقل أو أكثر

(فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ) بمعنى المثنى من إطلاق المصدر على اسم المفعول (فَتَرْفَعُ بِالْأَلِفِ) نحو: جاء الزيدان.

(وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ) نحو: جاء الزيدون (وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ بِالْيَاءِ) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ) نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال.

(وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ) نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وفك وذا مال (وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ) نحو: نظرت إلى أهلك وأهلك وحمك وفك وذو مال.

(وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ فَتَرْفَعُ بِالنُّونِ) نحو: يفعلان وتفعلون وتفعلين.

كما مر (ترفع بالفتح) وإلى هذا أشار في الألفية بقوله.

بِالْأَلِفِ أَرْفَعُ الْمَثْنَى وَكَلَا

مع قوله:

وتخلف الباقي جميعها الألف جراً ونصباً بعد فتح قد ألف
وكون المثنى معرباً بالحروف هي اللغة المشهورة، ومنهم من يلزم الألف في الأحوال
كلها ويعربه بالحركات المقدرة عليها إعراب المقصور عليه خرج أن هذا الساهران.
ومنهم من يلزمه الألف ويعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجرّاً مثل:
ريد (فيرفع بالواو).

وإليه أشار في الألفية بقوله:

وارفع بواو وبيا أجزر وانصب سالم جمع عامر ومدب
(وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ) إلى حكمها أشار في الألفية بقوله:

ورفع بواو وانصب بالالف ولأجزر بياء ما من الأسماء أصف
(وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ) إنني رفعها بالنون أشار في الألفية بقوله:

واجعل لنحو يفعلان النونا رفعاً وتدعين وسأئون
وإلى حكم نصبها أو حرمها بحذفها أشار في الألفية بقوله:
وحذفها للجزم والنصب سمه

(وَتُنْصَبُ وَتَجُزَّمُ بِحَذْفِهَا) أَي بِحَذْفِ النَّونِ نَحْوُ: لَنْ يَفْعَلَا وَلَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلِيَ وَلَمْ تَفْعَلِي.

وَحَاصِلُ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَالسَّكُونُ، وَالْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ وَحَذْفُهَا لِلجَازِمِ وَالنَّونِ وَحَذْفُهَا لِلنَّاصِبِ وَالْحَازِمِ.

فَقَدْ اسْتَوْفَى الْمُصَنِّفُ أَبْوَابَ الْبَيَانِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ حَمَلُوا النُّصْبَ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ عَلَى الْجَزْمِ فَصَوِّهِمْ حَذْفَ لَنُونٍ وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ، بَلْ نَصَبُوهَا بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْمَقْدَرَةِ فِي الْأَلْفِ؟

قُلْتَ: أَحَبُّ بَتَعَزُّزِ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ وَبَدَلِهِ، وَلِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

بَابُ الْأَفْعَالِ

الاصطلاحية. (والأفعال) جمع فعل، وهي (ثلاثة) لا رابع لها. (ماضٍ) وهو ما دل

باب الأفعال

قدّم الكلام على الأفعال وإن كان شرف الاسم يستدعي تقديمه، لأن الكلام في لفعل قصير، وفي الاسم طويل لتنوعه إني مرفوعات ومنصوبات ومحتوصات، وعاداتهم غالباً تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرعوا بغيره.

قول الأزهري: (الاصطلاحية) قيد به لأجل قول المصنف ثلاثة احتراز من الأفعال اللغوية، فلا تنحصر في ثلاثة لأن الفعل لغة الحدث وهو المعنى الصادر من الشخص كلقيم والأكل والشرب (والأفعال) أظهر في موضع الإصهار تقريباً على المبتدئ وهو على حذف مضاف تقديره أنواع الأفعال الثلاثة لا صيغها. لأنها لا تنحصر في ثلاثة لأن منها ثلاثياً وغيره وصيغهن كثيرة مخنفة كما هو معلوم، ودليل حصر القسمة في الثلاثة أن الرمد إما ماضٍ وإما حال وإما مستقبل، وفي المعنى قيل:

هل الدهر إلا اليوم أو أمس أو غد
وما أحسن قول بعضهم:

ما مضى مات والمؤمل غيب ونك الساعة التي أنت فيها

فوضعوا الفعل الماضي ليدل على الزمان الماضي، ووضعوا المصارع للحال والاستقبال، ووضعوا الأمر للمستقبل فقط، وكون الأفعال ثلاثة هو مذهب لجمهور. وقال الكسائي: اثنان وسبعتين (ماضٍ) أصله ماضي بياء منونة فتعل به ما مر في قاصر، وقدم هن الماضي. ثم أعقبه بالمضارع، ثم بالأمر افتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [التحل: الآية 40] فقدّم الله سبحانه وتعالى الماضي وهو: أردنا، ثم أتى بالمضارع وهو: نقول، ثم بالأمر وهو: كن، فقدّمه لأنه أصل للمضارع، لأن المصارع هو الماضي، لكن ريدت عليه حروف المضارعة، وما لا زيادة فيه أصل لم فيه الزيادة، وما يقال قدمه لأن زمانه سابق ظاهر، لأنه لم يصير ماضياً حتى كان مستقبلاً ثم حالاً. وذكر المضارع بعده لشرفه بالإعراب ولأخذ الأمر منه، وتقدم حد الفعل على الإطلاق، وإنه كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان، وأما حد كل نوع بخصوصه فالماضي. قال الأزهري: (هو ما دل على حدث) إلخ، فخرج بعلى حدث ما دل على الدات فقط وضعاً

على حدث مقترن بزمان ماضٍ، وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو: ضَرَبْتُ. (ومضارع) أي مشابه وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال، وقيل نحو: لم

كزيد وعمرو. وخرج بمقترن بزمان ما دل على حدث ولم يدل على الزمان كالمصدر، وسم الفعل بمعنى لماضي كهيئات. فإنه دل على البعد ولم يدل على الزمان كما صرح به غير واحد، وإن قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجاً من قوله: (وقبل تاء التأنيث) وهكذا يقال في الفعل لمصدر ولأمر، وخرج بزمان ماضٍ المضارع، والأمر.

وخرج بقوله: (وقبل تاء التأنيث) المضارع المقرون بلم نحو: لم يضرب، فإنه وإن دل على جميع ما ذكر ولكنه لا يصل تاء التأنيث، فلا حاجة حينئذ لزيادة وضعاً في التعريف، لأن ما خرج به خرج بقوله: وقبل تاء التأنيث، فليس قوله: وقبل إلخ، علامة للماضي بعد تمام تعريفه خلافاً لمن وهم، ثم إن الاعتبار كون الفعل يقبل التاء باعتبار الأصل فلا يردا فعل في التعجب، وخلا وعدا وحشى في الاستثناء، فإن جميعها لا يقبل التاء مع أنها أفعال ماضية لأن الأفعال نفسها باعتبار أصلها، فلما صممت ما ذكر عارض قبول التاء عارض. وهو أن فاعل أفعال في التعجب عند على «م» وما معنى شيء مذكر، وفاعل أدوات الاستثناء عند على البعض المفهوم من الكلية السابقة والبعض مذكر.

وقوله: والمراد بالماضي الأول إلخ⁽¹⁾ هو المعروف بالفتح المذكور في كلام المصنف. وقوله: (الاصطلاحي) هو المقابل للمضارع والأمر. وقوله: وبالتالي أي في كلامه وهو المأخوذ في التعريف الاصطلاحي.

وقوله: (اللغوي) مراده به ما وقع.

وقوله: (فلا دور) الدور وهو توقف اللاحق على السابق والسابق على اللاحق، كتوقف «أ» على «ب» و«ب» على «أ» بأن لا يوجد أحدهما إلا بعد وجود الآخر وهو محال وذلك منافٍ هنا كما علمت.

(ومضارع) قول الأزهري: (أي مشابه) أشار به إلى وجه تسميته مضارعاً بأنه شبيه بالاسم في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فإن المضارع جارٍ على اسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وأما المعنى فإن المضارع يحتمل الحال والاستقبال كما أن اسم الفاعل محتمل للذات، فيضرب مثل ضارب في اللفظ والمعنى.

وقوله: (على حدث) خرج به ما خرج في الماضي. وقوله: (مقترن بأحد إلخ) معنى

(1) قوله: وقوله والمراد بالماضي - إلى قوله - وقوله: فلا دور: ليس في نسخ الشرح نفي بأيدينا. اهـ مصححه.

يَضْرِبُ. (وَأَمْرٌ) وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال، وقبل ياء المخاطبة نحو: اضربي، فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة (نحو: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَأَضْرِبُ) وأما أحكامها (فالماضي مَفْتُوحٌ الآخر أبداً) على الأصل نحو: ضرب ودحرج وانطلق واستخرج ما لم

الافتقار أن الواضع وضع المضارع يدل على أحد التمايزين لا بعينه، فهو مشترك⁽¹⁾ بينهما اشتراكاً نقضاً حقيقة فهما، كما أن الاسم يكون موضوعاً بنقطة واحد للمعنى لعدة كالعن للماضوية وللماء وللجارية والذهب، وخرج به ما لا يدل على الزمان من المصدر واسم الفعل بمعنى المضارع كوى بمعنى عجب، وخرج به أيضاً الماضي والأمر، لأن الأول دل على الزمان الماضي، والثاني على خصوص المستقبل، وخرج بقوله: وقبل إلخ، اسم الفعل فإن جمع ما يذكر فيه لكنه لا يقبل لم، فلا يحتاج حينئذ لزيادة وصعاً في التعريف لأن ما خرج به خرج بقبول لم، ولا يخرج المضارع المقرون بلم، لأن دلالة على الماضي عارضة ما دم مصحوباً بلم، والحال المقابل للماضي والمستقبل الفدر المشترك بين التمايزين بأن أخذ طرفاً من الماضي وطرفاً من المستقبل، وبعبارة أخرى في الحال الماضي وبداية المستقبل. فقوله: زيد يكتب لأن، فوجود هذا التلغظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا لحيثيتها، فإن بعض المحققين: (وَأَمْرٌ) هو لغة ضد السهي.

واصطلاحاً عزفه الأزهري بقوله: (ما دل على طلب) إلخ، فخرج بعلى طلب حدث في الماضي والمضارع الغير مقرون بلام الأمر ولا الناهية، لكونهما لا يدلان على الطلب، وخرج (في زمن الاستقبال) إلخ. ما دل على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب من فعله نحو: ضرب زيدا، واسم الفعل بمعنى الأمر نحو: صه بمعنى اسكت، ثم إن قوله: (في زمن الاستقبال) متعلق بمحذوف صفة لحدث أي حدث يقع في زمن الاستقبال، ولا يتعلق بطلب لأن الطلب حاصل في الحال والحدث يقع بعده، مثله: اصرب زيدا، فانطلب واقع في الحال، والضرب يقع بعد ذلك، ولا بد من زيادة في التعريف بغير واسطة ليخرج المضارع المقرون بلام لأمر نحو: ليضرب، والمقرون بلام الناهية نحو: لا تضرب، فإن الأول دل على طلب الفعل، والثاني دل على طلب الترك ويقبلان الياء، لكن دلالة الأول بواسطة اللام، والثاني بواسطة لا الناهية، وإلى أنواع الأفعال الثلاثة مع علاماتها أشار في الألفية بقوله:

فعل مضارع يلي لم كيشم وماضي الأفعال بالتامر ومم

بائنون فعل الأمر إن أمر فهم

(فالماضي مفتوح الآخر أبداً) أي مبني على الفتح، وعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق

(1) قول المحشي: فهو مشترك بينهما اشتراكاً لفظاً حقيقة فيهما، وقيل: إن حقيقة في الحال مجاز في غيره كما قال الرضي ورجحه السيوطي. اهـ الناشر.

يتصل به صمير رفع متحرك، فإنه يسكن نحو: ضربت وما لم يتصل به واو الجماعة فإنه يضم نحو: ضربوا على خلاف الأصل (والأمر مجزوم أبداً) عند الكسائي بلام الأمر مقدرة

بين الثلاثي والرباعي والحماسي والسداسي، وهو منتهاه، فضرب وسائر الأفعال الماضية مبينة لا يسأل عن علة بنائها لأنه الأصل، نعم يرد سؤالان أحدهما: أن يقال لم بني على حركة دون السكون مع قول الألفية:

ولا أصل في المبني أن تسكنا

ثانيهما: أن يقال: لم كانت الحركة خصوص فتحة على مذهب الجمهور؟ فقل مجيباً عن الأول: بني على حركة لتميز التي حصلت على فعل الأمر بوقوعه موقع المضارع في كون كل من الماضي والمضارع يقع صنة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء، مثال ما يجمع وقوع الماضي الذي طلع على سطح بني نزل، وقد كره أن جاءني أكرمته، فطلع ماض صنة، وسى صفة، ونزل خبر، وكره حال، وجاء شرط، وأكرم جواب الشرط، والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل أن يبني على ثقل الفعل وثقل انضم والكسر. قوله: (فإنه يسكن) اعلم أنهم اختلفوا، فقليل الماضي مبني على النسخ دائماً، ثم تارة يكون الفتح ملفوظاً به، وتارة يكون مقدراً وذلك إذا وليه صمير رفع متحرك نحو: ضربت، أو واو الجمع نحو: ضربوا، فتقول في ضربت: مبني على الفتح المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل وهو التا كالجاء من فعله، وفي ضربوا: مبني على الفتح المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهي الضمة، وهذا القول هو الحق وهو صريح. قول المصنف: (أبداً) وقيل مبني على الفتح إن كان ظاهراً وعلى السكون في ضربت، وعلى الضم في ضربوا، وهو مظاهره حيث عبر بيسكن ويضم وحلاف لأصل. (والأمر مجزوم أبداً) قول الأزهري عند الكسائي. كان ينبغي للأزهري أن يبين مذهب الجمهور أن الأفعال ثلاثة، ويبين أن مذهب الكوفيين ورئيسهم الكسائي: أن الأفعال فعلاً بإسقاط الأمر، ثم يستشعر سؤالاً يرد على ما للكسائي بأن يقال له: ما تقول في المسمى عند الجمهور الأمر كضرب؟ فيجيب: بأنه عند الكسائي والكوفيين مضارع مجزوم بلام الأمر مقدرة إلى آخر كلامه، ليسهل الأمر على الطالب، وإلا فكلامه باعتبار أوليته يقتضي على أن الكسائي يوافق على أن الأفعال ثلاثة إلا أن الأمر عنده معرب وليس كذلك كما علمت.

(فإن قلت): ما الموجب حتى حمل الأزهري كلام المصنف على ما للكسائي دون الجمهور؟ قلت: موحه تعبر المصنف بمجزوم الذي هو من ألقب فيقتضي أنه معرب ولم يعربه إلا الكسائي ومن تبعه، وما كان ينبغي للأزهري حمله على هذا مع تصريح المصنف بأن الأفعال ثلاثة، وأنصوب أن عبارة المصنف موقولة بأن تؤول مجزوم بصورته صورة محروم، أو على حذف مضاف أي مثل مجزوم.

فأصل اصرب عنده لتصرب حذفت اللام تحقيقاً، ثم اتاء حوف الالتباس بالمصارع في حالة الوقف، ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها، وعند سيبويه الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضرب، وعلى حذف الآخر إن كان معتلاً نحو: اخش وعز وازم، وعلى حذف النون إن كان مسنداً لضمير ثنية نحو: اصربا، أو ضمير جمع نحو: اضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: اضربي، وهذا هو المذهب المنصور.

(والمُضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع) المُسَمَّاة بأحرف المضارعة

وقوله: (عند الاحتياج إليها) إلخ، بأن كان ما بعد المضارعة ساكناً كما في مثاله، فإن كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة المحذوف محركاً نحو: لتقم، فإذا حذفت التاء واللام بقي قم، فالتقاء حركة فلا يحتاج إلى الهمزة ولا يؤتى بها.

وقوله: (مبني على السكون إلخ) وحينئذ فلا يسأل عن علة بنائه ولا على بنائه على السكون لأنهما أصلا، والسكون إما لفظي كاضرب، أو تقديري كاضراب الرجل.

(إحدى الزوائد) جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى، وتذكير العدد الأربع قاله الشواني، ونوفش. وسميت في هذا الأخير زوائد، لأن حروف المضارع تزيد على حروف الماضي بواحد منها، وإنما زيدت ليحصل الفرق بين الماضي والمضارع. وزيدت في المضارع دون الماضي لأن الماضي في التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع والمجرد سابق على المزيد فأعطى السابق للسابق واللاحق لللاحق، وخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن الزيادة تستلزم الثقل، وهذه الأحرف أخف، ولذلك يحذف ما عدا التام للجازم، وأما التاء فقد تكون بدلاً من الواو كما في أتعد فأصله أو تعدوا، أما الهمزة فهي بصورة الألف التي تحذف للجازم.

قول الأزهري: (أحرف المضارعة) يصح فتح الراء فيكون إضافته أي أحرف من إضافة السبب إلى المسبب أي الأحرف التي هي سبب المضارعة والمشباهة للاسم، ويصح كسر الراء فيكون صفة لمحذوف والأصل بأحرف الكلمة المضارعة والمشباهة للاسم يجمعها.

قول الأزهري: (حروف إلخ) هذا المضاف لا يصح تقديره لوجهين، أحدهما: أنه يعبر لفظ المصنف لأن هذه الكلمة هي قول المصنف: قولك مرفوع فاعل يجمعها، فإن قدر هذا المضاف صار مجروراً وهم لا يجيزون نحو هذا.

ثانيهما: أنه يتحد لفظ المجتمع بالكسر والمجتمع بالفتح لا الحروف هي مجموع أبيات وأبيات هو مجموع الحروف. قال هذا الثاني الفيشي، وعمر المصنف كما في غالب النسخ بأنيت بتفديم الهمزة لحسن النطق والمناسبة، وبيابها ما ذكره الراعي من أن بعض أولاد ملوك سته أعادها لله للإسلام طلب من الشيخ أبي إسحاق العافقي شارح الحمل أن يعلمه ويلقي

(يَجْمَعُهَا) حروف (قَوْلِكَ أَتَيْتُ) بمعنى أدركت وحروف أَيْتِ الهمزة بشرط أن تكون لِمَتَكُم وحده نحو: أقوم بخلاف همزة أكرم، والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو: نقوم بخلاف نون نرجس، والياء المثناة نحركت بشرط أن تكون للعايب نحو: يقوم بخلاف ياء يرنا، والتاء المثناة فوق بشرط أن تصلح للمخاطب نحو: تقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم وتقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أوله على

عليه وعلى انصبيان الصغار، فقرأ معه كتاب الجمل الذي هو كالأجرومية حتى وصل نقوله: (يَجْمَعُهَا قَوْلِكَ نَأَيْتُ) بتقديم النون على الهمزة، فقال له التلميذ: يا سيدي يسعي أن تقدم الهمزة على النون لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة، أما حسن النطق فنأى معناه بعد، وأنى معناه قرب، والتفاوتل بالقرب حسن، وأما المناسبة فهي أن يكون لكل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله، فإن الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده، والنون لمعنيين للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، فهو ضعف الهمزة والياء الأربعة معان للمفرد المذكور الغائب نحو: زيد يقوم. للمذكرين الغائبين نحو: الزيدان يقومان، ولجماعة الذكور الغائبين نحو: الزيدون يقومون، ولجماعة النسوة الغائبات نحو: الهندات يقمن، فهي ضعف النون، وأم التاء فهي ضعف الياء لثمان معان للواحد المخاطب نحو: تقوم يا زيد، وللواحدة المخاطبة نحو: تقومين يا هند، وللمذكرين المخاطبين نحو: تقومان يا زيدان، والمخاطبتين نحو: تقومان يا هندان، ولجماعة الذكور والمخاطبين نحو: تقومون يا زيدون، ولجماعة الإناث المخاطبات نحو: تقمن يا هندات، وللمفردة المؤنثة العدة نحو: هند تقوم، ولغائبين نحو الهندات تقومان، فلما سمع الشيخ هذا من التلميذ قال له: مثلك لا ينبغي أن يشغل غيره بل غيره هو الذي يشغله فلم يعد للقراءة معه، انتهى.

وقوله: (بشرط أن تكون إلخ) هذا جواب عما يقال لا يصح تعريف المصارع بهذه الزوائد، لأنها قد تكون أول الماضي. فأجاب: بأن الذي يختص بالمصارع منها هي الزوائد في أول الكلمة التي لها معنى من تكلم أو خطاب أو غيبة، وأم زوائد أكرم ونرجس ويرت وتعلم فلا تدل على ذلك.

وقوله: (أو المعظم نفسه) التعظيم إما حقيقة كقوله تعالى: ﴿وَرِيدٌ أَنْ تَمَنَّ﴾ [القصص الآية 5] أو ادعاء كقوله: شخص نفعل وليس هناك أحد معه.

وقوله: (بخلاف نون نرجس) يقال: نرجست الدواء إذا جعلت فيه النرجس وهو نور معلوم.

وقوله: (بخلاف ياء يرنا إلخ) بهمزة مفتوحة آخر الفعل يقال: يرنأت الشيب إذا خضبت باليرنا وهي الحناء المعلومة.

وقوله: (بخلاف تاء تعلم إلخ) يقال لهذه التاء ماء المطاوعة.

المعاني المذكورة، وأكرم وترجس ويرناً وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة.

(وهو) أي المضارع المجرد من النونين ومن الناصب الجازم (مَرْفُوعٌ أَبَدًا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه (حتى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ) فينصبه (أو جازم)

وقوله. (أو محلاً) أشار به إلى أحرف المضارعة خصوص التاء، لكن قد يحذف، وإليه الإشارة بقوله في الألفية:

وما بتاءير ابتدى قد يقتصر فيه على تاء- كتيبين- تعبر
الأصل: تتين لعبر، فحذفت تاء المضارعة على قول وهو كثير.

وقوله: (المجرد من النونين) أي العار من نون الإناث ومباشرة نوني التوكيد. فإن لحقت المضارع نون الإناث بني على السكون نحو: يتربصن، وإذا باشرت نون التوكيد بني على الفتح نحو: ﴿لِيُتَحَنَّ وَلِيَكُونًا﴾ [يوسف: الآية 32]، وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

وأعربوا مضارعاً إن عرباً

من نون توكيد مباشرة ومن نون إناث كيرعن من فتن

فإن لم تبشرها بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل بقي الفعل على إعرابه، والفاصل إما ملفوظ به كما تقدم لتبلون، فإن الفاصل هو واو الجمع وهو ملفوظ به، ومنه لا تنعان، وتارة يكون مقدرٌ نحو: هل تقومين يا ريدون. أصله تقومون مرفوع بثبوت النون، ثم أكد نون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أميال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكن فحذفنا الواو لذلك والضممة قبلها دالة عليها، فالفاصل وهو الواو مصدر.

فإن قلت: لم حذفوا واو الجمع هنا ولم تحذف في لتبلون؟ قلت: لأن ما قبل الواو هو مضموم والضم يدل على الواو المحذوفة، وهنالك في الحالة الرهنة مضوح فليس ثم ما يدل عليها. وقوله. (بالتجرد إلخ) ما ذكره من أن الرفع للمضارع معنوي وهو انحدر المشار إليه بقوله في الألفية:

ارفع مضارعاً إذا يجرد من ناصب أو جارم كتسعد

هو قول الفراء وهو الحق، وقيل: إن رافع المضارع وقوعه موقع لاسم ونسب لسيويه، وقال ثعلب: رافعه مشابته للاسم، وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة فهذه أقوال أربعة.

وقوله: (فينصبه) زاد هذا مع قوله بعد: فيجرمه احترازاً من الناصب المهمل كأن في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: الآية 233] في قراءة من قرأ برفع يتم، فالنصب وهو أن مهمل موحوده كلا وجود، واحرز من الحازم المهمل كلم في قوله: لم يوقون بالجازم، فالجارم في اللفظ كأنعدم، فلذا بقي المضارع على رفعه بثبوت النون، وهذا التقيد

فيجزمه ونكر من النواصب والجوازم عدد يحصره (فالتواصب) للمضارع وفقاً وخلافاً (عشرة) على ما ذكر هنا والمتفق عليها أربعة (وهي أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون نصب المضارع لفظاً أو محلاً وهي موصول حرفي يسبك مع منصوبها بمصدر، فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك: عجت من أن تضرب، والتقدير عجت من ضربك، فإن حرف مصدر ونصب واستقبال، وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

مأخوذ من المصنف لأن ناصب اسم فاعل من نصب، وجازم اسم فاعل من جزم، والوصف حقيقة في المتنسب بذلك المعنى. (عشرة) قول الأزهري: (على ما هنا) ليس المراد أن النواصب أكبر من عشرة والمصنف أقصر في هذه المقدمة على عشرة. بل المراد أن المصنف تبع الكوفيين في أنها عشرة. وأما الصريون فيقولون: النواصب أربعة لا غير، ونذا قال الأزهري قل وفقاً وخلافاً.

وقوله: (المتفق عليها أربعة إلخ) بل المتفق عليه واحد وهو أن فقط، والثلاثة أيضاً فيها خلاف، لكن لما كان المرجح في هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتر الخلاف فيها.

وقوله: (أو محلاً) وذلك فيما إذا كان المضارع مبنياً باتصال نون الإثبات به أو مباشرة نون التوكيد كما مر، وفي بعض النسخ والماضي محلاً، واعتراض على هذه النسخة الفيشي وقال: لنصواب أنه الإعراب في الماضي لا لفظاً ولا محلاً، ويمكن الجواب بما يأتي.

وقوله: (وهي موصول حرفي) حقيقته كل حرف أول ما بعده بمصدر، والحرف آلة السبك والموصولات الحرفية ستة جمعها من قال:

موصول الحرف في إن أن ولو وكفي وما في انذي خلف حكو

وقوله: (يسبك مع منصوبها إلخ) فيه مسامحة لأن المسبك هو ما بعده، نكر لما كانت هي آلة السبك صح ذلك ومحل تعين كونها مصدرية إذا وقعت بعد غير علم ولا ظن كمثال الأزهري، فإن وقعت بعد علم تعين أنها مخففة من المشددة، فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْحَى﴾ [المزمل: الآية 20] فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها، وفي الألفية:

وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر جعل جملة من بعد أن

وإن وقعت بعد ما يفد الظن جاز فيها وجهان كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: الآية 71] قرئ بالرفع على أن إن مخففة، والنصب على أنها ناصبه وهو لأوئي، وفي الألفية:

لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد تحفيفها من أن فهو مطرد

وقد تكون مفسرة زائدة. وقوله: (حرف نصب إلخ) سميت حرف نصب لعملها النصب

(و) الثاني (لَنْ) وهو حرف لنفي المستقبل نحو: لَنْ نرح، فلَنْ حرف نفي ونصب، ونبرح فعل مضارع منصوب بَلَنْ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(و) الثالث (إِذَنْ) وهو حرف جواب وجزاء نحو: إِذَنْ أَكْرَمْتُ جواباً لِمَنْ قَالَ: أريد أَنْ أَزورك، فإِذَنْ حرف جواب وجزاء ونصب، وأَكْرَمْتُ فعل مضارع منصوب بإِذَنْ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به في محل نصب، وشرط النصب بإِذَنْ أَنْ تكون في صدر الجواب والفعل بعدها مستقل متصل بها، ولا يضر فصله منها بالقسم.

وحرف مصدر لتأويل ما بعدها بمصدر. وحرف استقبال لأن المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال، فلما دخلت عليه ان عينه للاستقبال.

(ولن) هي بسيطة. وقال الفراء هي «لا» النافية قلت أنها نون. وقال الكسائي: هي مركبة من: لا أَنْ فحذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف لالتقاء الساكنين. قول الأزهري: (لنفي المستقبل إلخ) أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل والنفي بها نكرة يكون له غاية كآية التي مثل الأزهري بها أو يكون لا غاية له كقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَّكَآ﴾ [الحج: الآية 73] وإلى النصب بن ولن وكى الآتية أشار في الألفية بقوله:

ولن انصبه وكى كذا بأن

(وإِذَنْ) قول الأزهري: (وهي حرف إلخ) كونها حرفاً هو الأصح عند الجمهور، وقيل اسم وتونها تنوين عوض، والأصل: إذا جنتي أَكْرَمْتُ، ثم حذف جملة جنتي وعوض منها التنوين نظير ما مر في يومئذ، فأنصب إن مضمرة بعدها، والصحيح أنها بسيطة، وقيل إنها مركبة من إذ نقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، والجمهور يكتبونها بالألف. وقد بعض: أشتي أن أكوي يد من يكتب إِذَنْ بالألف لأنها بمنزلة أَنْ ولن، وقيل تكن بالون إن عملت وبالألف إن أهملت.

وقوله: (جواب) معنى كونها حرف جواب أنه يجلب بها كلام قبلها ملفوظ به أو مقدر، ولا تقع في كلام مستأنف وتسميتها وحدها للجواب مجازاً، وإلا فالجملة بتمامها للجواب وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف ورده غير واحد. قوله: (وشرط النصب إلخ) هذه الشروط في وجوب نصب المضارع. فإن وجدت كلها وجب نصبه ولا يجوز رفعه، وإن فقدت كلها أو بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه وليست الشروط في لصحة فقط، نعم بعض العرب جاز إهمالها مع توفر الشروط. قال في التصريح: وهو القياس.

وقوله: (في صدر الجواب) فإن تأخرت نحو: أَكْرَمْتُ إِذَنْ، أو توسّطت نحو: أَنْ أَكْرَمْتُ، أنغيت فيهما ورفع المضارع. قوله: (والفعل بعدها مستقبل) فلو كان حالاً فإنها تعمل كقولك لمن يحدثك: إِذَنْ تصدق، يعني الآن فيجب الرفع. وقوله: (متصل بها) فلو فصل بغير ما يجوز الفصل به تعين رفع المضارع نحو: إِذَنْ زيد يكرمك. وقوله: (ولا يضر فصله

(و) الرابع (كي) المصدرية وهي انداخلة عليها لام التعليل لفظاً نحو: ﴿لِكَيْتَلَا تَأْسَوْا﴾ [الحمد: الآية 23] أو تقديراً نحو: كي لا تأسوا في غير القرآن إذ قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها، فاللام حرف تعليل وجر، وكى حرف مصدري ونصب ولا حرف نفي، وتأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون، فإن لم تقدم على كي لام التعليل لفظاً ولا تقديراً، فكى تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وحبوباً.

والنواصب المختلف فيها ستة. والأصح أن الناصب بعدها أن مضمرة، (و) هي (لام) (كي) التعليلية وأضيفت إلى «كي» لأنها تخلفها في إفادة التعليل نحو: جئت لأزورك، فإنه لا يصح أن تحذف اللام وتعرض عنها «كي» وتقول: جئت كي أزورك، فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازاً، وتسمى هذه اللام لام التعليل.

(و) الثانية (لام الجحود) أي لام النفي وهي الواقعة في خبر كن المنفية به، أو خبر

الخ) وإنى عمل إذا نصب مع توفر الشروط الثلاثة وجواز الفصل بالقسم أشار في الأنفية بقوله:

ونصبوا بإذن المستقبلا
إن صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين

واغفر الفصل بالقسم لأنه زائد التوكيد في المعنى أن الفصل بلا النافية كالقسم، وأجازه بعضهم بهم معاً. قوله: (وكي) قول الأزهري (المصدرية) احترازاً من التعليلية، وحاصل كلامه فيهم أنه وجدت أن لام التعليل قبلها لفظاً تعين كونها مصدرية ناصبة بنفسها، ولا يحوز كونها تعليلية لأن التعليلية حرف جر واللام حرف حر، وحرف الحر لا يدخل على مثله، وإن لم تدخل اللام في اللفظ، فإن قدرت قبلها فهي مصدرية، وإلا فهي تعليلية، ولما نصب أن مقدرة بعدها وفيه تفصيل آخر انظره في المطبوعات في الشعر في قوله: كيم أن تغزوا وبخدها. ضرورة في هذا السح حوازاً بدن وجوباً وهي خلاف الحق كما علمت.

قوله: (ولام كي) قول الأزهري: (جوازاً) محل جوار الإضمار لم يقتصر الفعل بلا، وإلا وجب إظهار أن نحو قوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: الآية 150]، ﴿لَيْتَ لَا يَكُونَ لَكُمْ﴾ [الحديد: الآية 29] والأصل لأن لا ثم قلبت الهمزة ياء وأدغمت النون في اللام، وإلا وحبوب إظهار أن مع الفصل بلا وجواز الإظهار والإضمار دون فصل أشار في الأنفية بقوله: وبين لام جر الترم، إظهار أن ناصبة وإن عدم لا فإن أعمال مظهر أو مضمراً.

ويسوي لام كي لام العقبة كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرًّا﴾ [القصص: الآية 8]. ففرعون النقط موسى ليكون له ولداً شقيقاً عال أمره إلى أن صار عدواً.

(ولام الجحود) قول الأزهري: (هي لام النفي) أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق

يكون المنفية بلم نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية 33]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: الآية 137] فيعذب ويغفر: منصوبان بأن مضمومة بعد لام الجحود وجوباً، وسميت اللام لام الجحود لكونها مسبقة بالسكون المنفي والنفي يسمى جحوداً.

(و) الثانية (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو: حتى يرجع إلينا موسى، أو التعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوباً بأن مضمرة بعد حتى وجوباً.

(و) الرابع والخامس (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية (وَالْوَاوِ) المفيدة للمعية

الجحود على مطلق النفي، وإلا فالجحود لغة خاصة بنفي ما علم فلا يقال له جاحداً إلا إذا كان عالماً بالشيء وفاءً، ومراده هنا اللام الواقعة بعد السكون المنفي بما أو لم سواء كان بعد العلم أم لا، ولذا قال ابن النحاس: الأولى تسميتها بلام النفي، وإليه الإشارة بقول بعضهم:

وكل لام قبله ما كان أو لم يكن فلجحود باب

وخبر كان الواقعة بعد «ما»، ويكون الواقعة بعد «لم» محذوف، والتقدير والله أعلم في الآية الأولى: ما كان الله مريداً بتعذيبهم، وفي الثانية: لم يكن الله مريداً لغفرانهم، وإلى نصب المضارع بالسكون المنفي وحذف ان وجوباً أشار في الألفية بقوله:

وبعد نفي كان حتماً أو أضمر

(وحتى) قول الأزهري: (الجارة إلخ) قيد به لأن حتى كما يأتي أقسام استثنائية وعاطفة وجارة ولعذر للمصنف في إطلاقه إن حتى إذا أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة.

وقوله: (والتعليل) بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها، وما قبلها سبباً فيما بعدها، وعلامة التعليلية صحة وقوع كي موقعها، ولا بد أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً.

فلو كان حالاً وجب الرفع نحو: مريض زيد حتى لا يرجونه، يعني الآن، فيرجون: مرفوع بشوت النون.

وأما قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا﴾ [البقرة: الآية 214] حتى يقول الرسول قرىء بالنصب وبالرفع، فعلى قراءة النصب فتقول الرسول والذين آمنوا معه يقولون ذلك، وإلى كون المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد حتى وشرطا الاستقبال أشار له في الألفية بقوله:

وبعد حتى هكذا اصمار أن حتماً كجد حتى تسر ذا حزن

وتلو حتى حالاً أو مؤولاً به ارفعن وانصب استقبلاً

(والجواب بالفاء) فيه قلب كما سيذكر بعد عند قول الأزهري المفيدة للسببية أي مع العطف بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها.

وقوله: (المفيدة للمعية) بأن تفيد أن ما بعدها مصاحب لما فيها ووقع في رمي

واحد.

الواقعتين وبعد النهي لا تخصم بعد الأمر نحو: أقبل فأحسن إليك، أو أحسن إليك زيدا

وقوله: (الواقعتين) بالثنية وهي الصواب، وفي بعض النسخ الواقعة بالإنفراد وهي غير ظاهرة. وقوله: (بعد الأمر) أشار بهذا إلى أنه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء أو الواو ينصب بل محل نصبه إذا وقع بعد طلب أو نفي محضين، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

وبعد فالجواب نفي أو طلب محضين أن وسيره حتم نصب

والواو كالفاء أن تُقد منهوم مع، فإن كان النفي غير محض وهو المنتقض نحو: ما أنت إلا تأنس فتحدثنا، وحب رفع تحدثنا، والطلب المحض هو ما كان بالفعل فإن كان بغيره كاسم الفعل نحو: صه فحدثك، أو بالمصدر نحو: سكوباً فينام الناس، لم يجز النصب عند غير الكسائي. بل يجوز وجهان الرفع⁽¹⁾ والجزم. وفي الألفية:

والأمر إن كان بغير أفعّل فلا تنصب جوابه وجزمه أقبلا

وهذه المسألة تسمى عندهم مسألة الأجوبة التسعة المذكورة عند الأزهري مع أمثلتها، وهي: الأمر والنهي والفرص والتحضيض والتمني والترحي والدعاء والاستفهام والنفي، ومنهم من جعلها ثمانية بإسقاط الترجي، ولأجل الخلاف فيه خضع في الألفية بالذكر حيث قال:

والفعل بعد الفاء والرجاء نصب كنصب ما إلى التمني يتسب

وقوله: (أقبل فأحسن إلخ) فأحسن منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول بما قبله، والتقدير: وليكن منك إقبال عني فأحسن مني إليك، أو مع إحسان مني إليك، والإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو ومقارن للإقبال، وهكذا تؤول جميع الأمثلة ليصلح العطف والمعية فيؤول مثله في النهي فلا تقع محاصمة زيد فأغضابه أو مع إغضابه، وفي الفرض يقع عندنا نزول فيصابتك الخير أو مع إصابتك الخير. وفي التحضيض يقع مع إكرام زيد فشكره أو مع شكره، وفي التمني: لست كون مال عندي فتصدق منه أو مع تصدق منه. وفي الترجي: لتقع مراحة الشيخ فبهامي أو مع إفهامي. وفي لدعاء: ليقع توفيق لي لعمل صالح أو عمل صالح. وفي الاستفهام: هل كون زيد في الدار فإمضاء إليه أو إمضاء النفي فلا يقع قضاء على زيد، أي حكم عليه بالموت، فموته أو مع موته، والفرق بين العرض والتحصيص أن العرض طلب برفق ولين، والتحصيص طلب بحث وإرعاح، فهو كانت الفاء لمجرد العطف ولم تفد السببية أو لم تفد الواو المعية وجب رفع المضارع بعدهما. فمثال الفاء قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْدِرُوا﴾ (١٦١)

(1) الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة، ففي الفعل الموحب للدخول نحو: ما سرت حتى أدخلها ودخول الاستفهام عليه نحو: أسرت حتى تدخلها، والتقليل الذي يرد به النفي نحو: فلم سرت حتى أدخلها، وإن تقع حتى موقعا تكون فيه حبرا نحو: كان يسري حتى أدخلها. انظر الاشتباه.

فيغضب أو يغضب وبعد العرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب علماً أو تصيب علماً بعد التخصيص نحو: هلا أكرمت زيداً فيشكر أو يشكر.

وبعد لتمي نحو: ليت لي مالاً فأصدق منه وأصدق منه.

وبعد الترخي نحو: لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني، وبعد الدعاء نحو: رب وفقني فاعمل صالحاً أو وأعمل صالحاً.

وبعد الاستفهام نحو: هل زيد في الدار فأمضي إليه أو أمضي إليه.

وبعد النهي المحض نحو: لا يقص على زيد فيموت أو ويموت.

فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلمة منصوبة بأن مضمرة وجوباً، ولو قل الفاء والواو في الجواب لكان أوضح لأن الجواب منصوب لا ناصب.

(و) السادسة (أو) التي بمعنى «إلا» نحو: لأقفلن الكافر أو يسلم، أو إلى نحو: لألزمك أو تقضيني حقي فيسلم وتقضي منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوباً.

[المُرسلات: الآية 36]، ومثال الواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب عطف على تأكل إذا كان النهي عنهما، مجتمعين ومترقين، وبارفع إن جعلت الواو للاستشاف أي: ونك شرب اللبن، نعم إذا كان النهي عنهما مجتمعين فقط بعين النصب حينئذ لأن الواو أدوات المعية.

وقوله: (لكن أوضح) الصواب أن يقول: لكان صحيحاً، لأنه يقتضي أن نسخة المصنف صحيحة واضحة، إلا أن هذا أوضح منها مع أن نسخة المصنف فاسدة.

وقوله: (لا ناصب) والكلام في النواصب لا في المنصوبات وما في المعرب ها غير ظاهر.

(واو) هو في محل رفع عطف على الجواب، أو على النواصب وليست في محل حر عطف على لفاء، والو مدخولة الجواب لأنها لإيجاب. وكان الأليق بالمصنف تقديمها ليرتفع لإيها.

قول لأزهري: (بمعنى إلا) الفرق بين أو التي بمعنى إلا أن التي بمعنى لا والتي بمعنى إلى لا يقع ما بعده غالباً إلا لدفعة واحدة كالإسلام، والتي بمعنى إلى يحتمل وقوعه كذلك أو شيئاً فشيئاً، وهي عاطفة مصدراً مؤولاً على مصدر كذلك. وتقدير لمثال لأول: ليكن منك قتل لكافر أو إسلام منه، وتقدير المثال الثاني: نيقع لزومي لك أو قضاء حقي، وقد تكون بمعنى كي العلوية نحو: لأطيعن الله أو يعفر لي، وإلى النصب بعد أو بأقسامها «شار» في لألفية قونه:

والحاصل أن تضمير بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكى التعليلية وحتى بعد ثلاثة من حروف العطف وهي: الفاء والواو وأو.

(وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ) جازماً وهي قسمان ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين، فالذي يجزم فعلاً واحداً ستة:

(وهي لم) نحو: ولم يقم فلم حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقبله إلى الماضي، ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون.

(و) انشي (لما) مرادفة للم فيما تقدم نحو: لما يضرب، فلما حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقبله إلى الماضي، ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون.

كدلت بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي فشمّل قوله: حتى انتي بمعنى إني والتي بمعنى كي، وأما انتي بمعنى إلا فصرح بها. وقوله: (وهي اللام) أطلق فيها فيشمّل لام كي ولام الجحود به يسقط قول من قال: وحروف الجر أربعة وهو قان ثلاثة.

وقوله: (وكى التعليلية) هي التي لا يقدر الكلام قبلها، وقد مرت في كلام الأزهري، وتضمّر أن وجوباً في جميع ما مر إلا مع لام كي وتضمّر جوازاً.

(وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ) قول الأزهري (سنة) جعلها سنة باعتبار أن: لم ولما قسمان، ولام النداء ولام الأمر قسم واحد، ولا في السهي وفي النداء قسم واحد كما بينه لأزهري، ومن جعلها ثمانية جعل لام النداء قسماً بنفسه، ولا في اندعاء كذلك، وباعتبار الحقيفة إنما هي أربعة لأن «الم» زيدت عليها همزة الاستفهام، وألما أصلها «لما» زيدت عليها لهزمة كذلك ولم يجعلها في الألفية إلا أربعة حيث قال:

بلا ولام طائباً ضع جزماً في الفعل هكذا بلم ولم (وهي لم) قول الأزهري: (وينفي معناه) أي يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفعل ونفيها تارة يكون متصلاً بالحال كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَكِيدُ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: الآية 3]. وأما أن يكون منقطعاً كقوله: لم يقم زيد، فصح أن تقول: ثم قم.

وقوله: (وتقبله) أي تقلب زمن المضارع إلى الماضي، فيصير دالاً على الزمان الماضي بعد أن كان للحال والاستقبال. (ولما) قول الأزهري المرادفة (للم) احترازاً لما التي بمعنى حين نحو: ولما جاء أمرنا. ومن التي بمعنى «إلا» كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الصّافات: الآية 4] أي إلا عندها حافظ في قراءة من شدد الميم، وقد يقال: أن القيد للبيان لأن هاتين لا يقع بعدهما المضارع.

وقوله: (فيما تقدم إلخ) أشار بهذا إلى أن «لما» تشارك «لم» في أمور وتنفارقها في

- (و) الثالث (أَلَمْ) نحو: أَلَمْ تَسْأَلْ، فنشرح مجزوم بـأَلَمْ وعلامة جزمه السكون.
- (و) الرابع (أَلَمَّا) وهي أختها نحو: أَلَمَّا أَحْسَنَ إِلَيْكَ، فأَلَمَّا حرف تقرير مجزوم بـأَلَمَّا، وأحسن مجزوم بـأَلَمَّا وعلامة جزمه السكون.
- (و) الخامس لام (الْأَمْر) نحو: لِيَنْفَقْ ذُو سَعَةٍ. مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون. (و) لام (الدُّعَاء) وهي لام الأمر في الحقيقة، لكن سميت لام الدعاء تأدباً نحو: ﴿يُقْفِصُ عَلَيْنَا رُثْثًا﴾ [الزَّخْرَفُ: الآية 77] فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف لياء.
- (و) السادس (لَا) المستعملة (في النهي) نحو: لَا تَخَفْ فَلَا حرف نهى وجزم، وتخف محروم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون.
- (و) لَا المستعملة في (الدُّعَاء) وهي لَا الناهية في الحقيقة، ولكن سميت دعائية تأدباً نحو: لَا تَوَاضَعْنَا. فلا حرف دعاء وجزم، تواضع فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون.

أمور، فمما يشتركان فيه ما تقدم من حرفية وجزم ونفي وقلب، ومما يفرقان فيه أن «لما» لا يدخل عليها أداة شرط بخلاف «لم» قال الله تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [النِّسَاء: الآية 24] ومنها أن النفي بلما لا يكون زمانه إلا متصلاً بالحال بخلاف النفي بلم كما مر، ومنها أن مجزوم لم يحذف اختصاراً نقول: قاربت المدينة ولما، أي ولما أدخلها، ولا يجوز ذلك مع «لم» إلا في الضرورة ولاشتراكهما في أمور افتراقهما في أمور قيل: الأولى للأزهري أن يعبر بأختها بدل المر دفة التي تستلزم الاشتراك في كل شيء، والأختية لا تستلزم ذلك (وَأَلَمْ) أصلها «لم» زيدت عليها همزة الاستفهام وكذلك إنما أصلها لما.

قول الأزهري: (حرف تقرير) فيه: مسامحة لأن التقرير مأخوذ من الهمزة لا غير، كما أن المسامحة في تسميتها بجملتها حرف جزم مع أن الجازم لم وكل ما قيل في ألم يقال في الماء، والتقرير أن يكون المخاطب عالماً بثبوت أمر ونفيه ثم تذكره له بصيغة الاستفهام ليثبت.

(وَلَامِ الْأَمْرِ) أي مسمى لام الأمر وهي شكل وليس الحزم بالاسم الذي هو لام (والدُّعَاء) اعلم أن الطائب إن كان من الأعلى للأدنى فهو أمر، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وقد مثل الأزهري لهما معاً وإن كان من منك فهو القياس وفي السلم:

أمر مع استعلا وعكسه دعا وفي التسوي والقياس وقع

ومثل هذا يقال في النهي. لأن الطلب ما طلب الفعل وانترك. (ولا) قول الأزهري: (المستعملة) إلخ، أشر بهذا المنقدر لأمرين، الأول: أن الأصل في «لا» النفي ثم استعملت في النهي، والثاني: لبيان قول المصنف النهي متعلق بمحذوف، لكن الأولى تقدير المحذوف نكرة ويكون حالا من «لا» وخرجت لا النافية وانزائدة فلا يجزمن إلا شذوذاً.

والذي يجزم فعلين اثنا عشر جازماً:

(و) هي (إن) الشرطية بكسرة الهمزة وسكون النون، وهي حرف يجزم المصارع

وقوله: (الذي يجزم فعلين إلخ) أي أصالة وإلا فقد يكون الجواب غير فعل كالجواب فمهم نحو من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾ [الأعراف: الآية 132] الآية، وأول الفعيلين يسمى في الاصطلاح فعل الشرط لأنه علامة على وجود الثاني، والشرط لغة العلامة. وثانيهما يسمى جواب لشرط تشبيهاً له بجواب السؤال، ويقال له أيضاً: جراء. وكون الأداة⁽¹⁾ هي الجازمة لهما معاً، وهو مذهب الجمهور واعتراض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين. وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعيق الجواب عن الشرط نزل الشرط والجواب منزلة شيء واحد، وقيل: إن المحرم عمل في الشرط والشرط عمل في الجواب كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر، وأطلق في الفعلين فيشمل كونهما معاً مضارعين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾ [الأنفال: الآية 19] ويشمل كونهما معاً ماضيين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدًّا﴾ [الأنفال: الآية 8]، وما إذا كان مصارعاً نحو: ﴿مَنْ كَانَتْ يَدَاكَ تُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَكَ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: الآية 20]، ومصارعاً ثم ماضياً وهو قليل، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْزُقْكُمْ يَرِثُكُمْ﴾ [الشورى: الآية 20]، وإلى الأقسام الأربعة أشار في الألفية بقوله:

وما صيين أو مضارعين تلقىهما أو متخالفين

إلا أن الشرط كان ماضياً، والجواب مضارعاً، فإنه يحسن رفع الجواب، وإن كان الشرط مضارعاً والجواب كذلك فرفع المضارع الواقع جواباً قبيح وإليها أشار في الألفية بقوله:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهو

وقوله: (اثنا عشر جازماً) بزيادة كيفما على ما للكوفيين، والذي للبصريين أنها أحد عشر بإسقاط كيفما وهو الذي في الألفية إذ قل:

واجزم بأن ومن وما ومهما أي متى إيان أين إذا ما وحيثما أتي

وإن قول الأزهري: (وهي حرف إلخ) أما إن فهي حرف اتفاقاً وكذلك إذ ما لكن على الأصح وباقي الأدوات أسماء وفي الألفية:

وحرف إذ مـ كان وباقي الأدوات اسم

(1) قول المحشي: وكون الأداة هي الجازمة لهما معاً هو مذهب الجمهور إلخ. فإن قيل: الجازم أصعب من الجار فكيف يعمل في شيئين. قيل: الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما. اهـ الناشر.

لفظاً ولماضي محلاً ويقلب معنى الماضي إلى الاستقلال عكس «ثم» نحو: إن قدم زيد قمت، فإن حرف شرط وجزم. وقام فعل الشرط في محل جزم بإد، وزيد فاعل قدم، وقمت جواب الشرط.

(و) الثاني (ما) الشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية 197] فما اسم شرط جازم، وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون، ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً بما، وعلامة جزمه السكون.

(و) الثالث (من) الشرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: الآية 123] فمن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم بمن، ويجزم جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً بمن وعلامة حرمة حذف الألف من آخره.

(و) الرابع (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ أَيْنَ تُنْجِسَنَّهَا فَمَا نَجِّنُكَ

وقوله: (المضارع لفظاً) هذا إن كان معرباً وإن كان مبنياً حزمت محله.

وقوله: (الماضي محلاً) قال بعض: معنى حزمها السجل الماضي أنه لو قدرنا فعلاً معرباً محله لكان مجزوماً معرباً، وإلا فالماضي مبني لفظاً ومحلاً، وبه يجاب عن اعراض الفيشي السابق.

(وما) هي في الأصل موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهي في هذه الآية في محل نصب مفعول مقدم بتفعلوا لأن قاعدة إعراب اسم الشرط غالباً أن فعل الشرط إن كان فعلاً متعدياً غير مشغول في شيء فاسم الشرط معموله كما في هذه الآية، وإن كان فعل الشرط متعدياً مشغول بغير ضمير اسم الشرط كآية الممثل بها لمن يعد، فاسم الشرط في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر، وإن كان فعل الشرط مشعولاً بضمير عند على اسم الشرط جاز في سم لشرط وجهان كونه في محل نصب مبتدأ وما بعده خبر، وكونه في محل نصب معمول لمحذوف يفسر ما بعده كمهما في آية: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا﴾ [الأعراف: الآية 132]، وفي الآية هنا حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير والله أعلم وما تفعلوا من خير وشر، وخص الخير بالذكر لشرفه.

(ومن) هي في الأصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، ومن في الآية مبتدأ لكون ما بعدها متعدياً اشتغل بالعمل في سوءاً والخبر شرط فقط على الصحيح، وقيل الجواب وقيل هما معاً.

(ومهما) هي بمعنى «ما» وهي اسم على الأصح بذليل عود الضمير في به عليها وهي في الآية في محل رفع بالابتداء بمعنى شيء تأتيا إلخ. وبصح كونها في محل نصب مفعول بمحذوف يفسر من معنى ما بعده تقديره والله أعلم: أيما تحضر تأتد به، فأما مفعول بتحضر

بِمُؤْمِنِينَ ﴿[الأعراف: الآية 132] فمهما اسم شرط جازم. وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف الياء، ونا مفعول به في محل نصب، وبه جار ومجرور متعلق بتأتنا، ومن آية بيان لهما في موضع نصب على الحال من الياء في به، وتسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام كي، والفاعل مستتر وحيوا ونا مفعول به، وبه جار ومجرور متعلق بتسحر، فما الفاء رابطة للجواب، وما نافية، ونحن اسمها في المحل رفع إن قدرت حجازية، ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين، وبمؤمنين نصب خبر «ما»، وجمعة: فما نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط.

(و) الخامس (إِذَا مَا) كقول الشاعر:

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آت

فهذا حرف الشرط على الأصح، وتأت فعل الشرط وهو مجزوم بإذ ما وعلامة جزمه حذف الياء، وتلف جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء أيضاً.

(و) السادس (أَيُّ) نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: الآية 110] فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعو، وما: صلة، وتدعوا فعل الشرط مجزوم

قدم لصدرته، وأيا تفسر لمهما. وقوله: (في موضع نصب خبر ما) هذا إن قدرت «ما» حجازية، فإن قدرت ما تميمية فنحن مبتدأ وما بعده خبر.

(وإذ ما) قول الأزهري قوله: (كقول الشاعر: وإنك إذ ما إلخ) البيت من الطويل.

وإعرابه: إن: حرف توكيد ونصب والكاف اسمها، والجملة من الشرط أو الجواب أو هما معاً حرها، وتأت: فعل مضارع فعل ضمير المخاطب، وما: من ما أنت، موصولة في محل نصب مفعول تأت من الإتيان، وأنت: مبتدأ أو أمر خبره الجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» والعائد لمجرور بالياء، وتلف: مضارع أنفى متعدياً إلى اثنين، ومن: موصولة مفعول أول، وتأمر: مضارع أمر وفاعله ضمير المخاطب، وإيه: مفعول مقدم بتأمر، وأتياً: مفعول ثان لتلف.

والجمعة لا محل لها صلة من والعائد ضمير إياه. وباقي البيت أعربه الأزهري وفيه الشاهد.

(وأي) معناها معنى ما تضاف إليه. فإن أصيقت لعاقل كانت لعاقل. وإن أصيقت لغير العاقل كانت لغير العاقل، وإن أصيقت لطرف الزمان كانت طرف زمن، وإن أصيقت لطرف المكان كانت لطرف مكان وهكذا.

قول الأزهري: (وما صلة) أي زائدة، وعبر بذلك تأدياً، والتقدير والله أعلم أي اسم

تدعو.

بنياً وعلامة جزمه حذف النون. وفله: الفاء رابطة للجواب، ونه: جار ومجرور خبر مقدم، والأسماء مبتدأ مؤخر، والحسنى: نعت الأسماء. وجملة: فله لأسماء الحسنى في موضع جرم جواب الشرط.

(و) السابغ (متى) نحو قوله:

أف ابن جلا وضلاع الثنايا متى أصع العمامة تعرفوني

فمتى: اسم شرط جازم، وأضع: فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين؛ والعمامة: مفعول به، وتعرفوني: جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه. والأصل: تعرفوني بسونين، الأولى نون الرفع، والثانية نون التوقية.

(و) الثامن (أَيَّانَ) بفتح الهمزة نحو قوله: فأيان ما تعدل به الريح تنزل. فأيان: اسم شرط جزم، وما زائدة، وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وتنزل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض.

(ومتى) هي ظرف الزمان عام، فإن ضمنت معنى الشرط عملت، فلا تعمل الاستفهامية نحو: متى نصر الله.

قول لأزهري: (نحو قوله: أنا ابن جلا، إلخ) أنبت من الوافر، وأ: مبتدأ، وابن خبره، وحلا مضاف إليه ما قبله علم مفعول من الفعل والتفاعل المقدر، فيكون محكيًا، ولا يصح أن يكون معرباً مفعولاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل، لأن هذا الوزن غير خاص بالفعل أو غالب فيه. ومن شروط ما يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل أن يكون الوزن خاصاً بالفعل أو غائباً فيه كما مر. ويصح أن يكون جلا غير علم، بل بق على فعليته فهو فعل ماض وماعله ضمير عائد على موصوف محذوف، ومفعول جلا محذوف أيضاً.

والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشنتها وعرفها. وضلاع مبالغة في طلع يصح جره عطفاً على محل حلا على الوجه الأول.

ويصح أن يكون بالرفع فيكون معطوفاً على ابن، والثنايا جمع ثنية وهي العقبة الصعبة، ومتى في محل نصب مفعول مقدم بأضع، ومعنى أصع أجعل، وباقي البيت أعربه الأزهري، والعمامة المراد بها البيضة من حديد تجعل على الرأس في الحرب.

والمعنى: أتى في الوقت الذي أجعل فيه العمامة على رأسي في الحرب نعرف شجاعتي وصحة ما ادعيت، لأن الولد تابع لأبيه غالباً، ويحتمل أن يكون المعنى: متى أنزل العمامة على رأسي بالموت تعرف فضائلي، فيكون كقول ابن رشد: عند الممات تظهر البركات.

(و) التاسع (أَيْنَ) نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [نشاء.. لاية 78].

فأين: اسم شرط جازم، وما صلة، وتكونوا: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون لكاف الأولى، والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية، والميم علامة انجمع، والموت مرفوع على الفاعلية.

(و) العاشر (أَنَّى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله:

فأصبحت أنى تألها تستحر بها تجد حصاً حرلاً وناراً تأجج

فأنى: اسم شرط جزم، وتألها: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه الياء، وتستجر بدل منه، وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون.

(وإن) قول الأزهري (بفتح الهمزة) وكسرها لغة بعض العرب. وهي ظرف زمان صمى معنى الشرط مبنية على الفتح وناصبها أما بعدها.

قوله: (فإيان، إلخ) هذا شطر بست من الطويل، وما زائدة للورن، وتنزل مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدّر في آخره منع منه اشتغال المحل بحركة القاف.

(وأيّن) ظرف مكان ضمن معنى الشرط وهي في الآية خبر مقدم عن تكونوا، والواو اسمها ولا حاجة لكلام بعض هنا.

(وأنى) ظرف مكان ضمن معنى الشرط.

قول الأزهري: (نحو قوله: فأصبحت أنى، إلخ) البيت من الطويل، وأصبح من أخوات كن، والتاء المفتوحة اسمها، وأنى ظرف مكان خبرها، وتحد مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لمفعول واحد، وخضاً مفعوله، وجزلاً غليظاً بعت لخطب. وتأححاً مضارع وفعله ضمير عائد على الدر.

والجملة صفة نار أى تتوقد وأصله تنأجج بناءين ونون التوكيد الحفيفة حذفت إحدى التاءين عملاً بقونه:

وم بناءين ابتدى قد يقتصر

إلح. وأبدت نون التوكيد في الوقف ألفاً لفعل الألفية:

وأبدلنها بعد فتح المء وقف.. إلخ

فهو مبني لمباشرة نون التوكيد، وقيل: تأججاً ماض لا حذف فيه، والألف للثنية عائد على لحطب والنار. وقيل: الألف للاطلاق، والفاعل ضمير يعود على النار، والأصل: تأججت، فحذفت تاء التانيث ضرورة.

(و) الحادي عشر (حيثما) نحو قوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

فحيثما اسم شرط جازم، وتستقم فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه لسكون، ويقدر جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضاً.

(و) الثاني عشر (كيفما) نحو: كيفما تحلس أجلس، فكيفما: اسم شرط جازم، وتحلس فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وأجلس جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضاً. ويوجد في بعض النسخ (وإذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر.

ومثالها قول الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا نصبتك خصاصة فتجمل

(وحيثما) هي ظرف مكان ضمن معنى الشرط.

قول الأزهري: (نحو: حيثما تستقم إلخ) البيت من الخفيف، ونجاحاً: مفعول يقدر، وغابر الأزمان من إضافة الصفة للموصوف، أي: في الزمان الغابر، والنجاح الظفر بالمقصود الغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل، وهو المراد هنا، ويطلق على الماضي أيضاً.

(وكيفما) أي على ما للكوفيين من أنها جازمة وهي موضوعة للدلالة على الحال، ثم ضمت معنى الشرط. وقال البصريون: لا تعمل لمحاليتها لأدوات الشرط لوجوب موافقة جوابها لشرطها في المعنى كمثال الأزهري، فلا يحور: كيفما تحلس أذهب، وإذا في الشعر خاصة معطوف على الثمانية عشر، لأن الثمانية عشر تمت بدونها، أو معمول لمحدوف تقديره: وأزيدك على الثمانية عشر إذ في الشعر، وخرج بالشعر النثر فإنها لا تعمل فيه، وانفرد بسبب ويبس سائر الأدوات حتى عمل سائرها في النثر دونها أن إذا لميد التحقيق دائماً وغيرها من الأدوات الحارمة لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه.

قول الأزهري: (واستغن ما إلخ) البيت من الكامل، واستغن: أمر من استغنى مني على حذف لياء، وم ظرفية مصدرية، وبك فاعل باعنى، وخصاصة فعل تصبى، والخصاصة الفقر والحاجة، فتجمل روي بالتحيم أمر من تجمل أي أظهر الجمال، ولا نشتك لمخلوق بربك أو كل لجمل وهو الشحم المذاب، وأظهر أنك تأكل كل إدام، وروي فتحمل بحاء مهملة أمر من تحمل أي تكلف المساق العظيمة بالنصر: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: الآيتان 5، 6].

وعلى كل فهو أمر مسي على السكون المقدر المانع على ظهوره اشتغال لمحل بحركة

فردا: اسم شرط جازم، وتصلك فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وخصاصة فاعل، وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو وفاعله جملة فعبية في موضع جرم على أنها جواب الشرط، وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب، وإنما عملت إذا وإن كانت شرطاً غير جازم حملاً على متى، كما أهملت متى حملاً عليها كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس. رواه الجوزي في جامع المسانيد، كما قال ابن مالك.

الثقافة وهي الكسر، والمعنى: واستغن مدة غناء الله لك، وإذا ابتلاك لنفقر فاصبر. وقوله: (كقول عائشة إلخ) أي بنت أبي بكر الصديق زوج النبي ﷺ قالت ذلك لما اشتد وجع النبي ﷺ ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس» فقالت ابنته: إن أبا بكر إلح.

وقالت ذلك خوفاً أن تنكم الناس في أبيها. ومعنى: أسيف رفيق القلب، والشاهد في وقوع يقوم مرفوعاً بضممة ظاهرة بعد متى، وتسمع بصم الباء من أسمع، وفاعله عائدة على أبي بكر. ومفعوله الأول النفس، والثاني محذوف تقديره صوته أو قراءته، ويحتمل أن يكون يسمع بفتح الباء والحميم من سمع، فيكون النفس مازرع فاعلاً، ومفعوله محذوف أي صوته، والله أعلم.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

خاصة (المَرْفُوعَاتُ) من الأسماء (سَبْعَةٌ وهي: الفاعلُ) نحو: قام زيد (و) الشيء (المَفْعُولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ) نحو: ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المُبْتَدَأُ وخبره) نحو: زيد قائم (و) الخامس (اسم كان) واسم (أخواتها) نحو: كان زيد قائماً (و) السادس (خبر إن) (و) خبر (أخواتها) نحو: إن زيدا قائم (و) السابع (التابع)

باب مرفوعات الأسماء

لم فرغ من الأفعال وأقسامها شرع في الأسماء وأقسامها ثلاثة: المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات، وقدم المرفوعات لأنها عمد، ومعنى كونها عمداً أنه لا يمكن خلو كلام من مرفوع، وأتى بعدها بالمنصوبات لأن المجزورات منصوبة المحل، فهي دون المنصوبات لفظاً، وإضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المرفوعات أو الإضافة للبيان، وتقديرها المرفوعات التي هي الأسماء، أو الإضافة على معنى من أي الأسماء، وعلى كل فقد احتراز عن مرفوعات الأفعال، فإنها تقدمت في قوله: وهو مرفوع أبدأ إلح. وجمع مرفوعات هنا ومنصوبات ومخفوضات فيما يأتي بالالف، والتاء، مع أن مفرده مذكر وهو مرفوع ومنصوب ومخفوض على الحق، لأن هذه الثلاثة صفة ما لا يعقل وهو لفظ وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس، قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: الآية 197] جمع معلوم، صفة لمذكر عمر عاقل وهو أشهر جمع شهر. قوله ابن هشام.

(الفاعل) قدمه بناء على أنه أصل المرفوعات، وقيل: المبتدأ هو الأصل، ووجه الأول بأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي وما كان عامله لفظياً أقوى، ووجه الثاني بأن ابتدائية المبتدأ ثابتة تقدم أو تأخر، والفاعل إن تقدم بطل كونه فاعلاً اصطلاحاً، ولما رأى بعضهم أن حجة كل من القولين قوية قال: كل منهما أصل، وإلى الأقوال الثلاثة أشار السيوطي في الفريدة بقوله:

واختلفوا فيما له التأصل في الرفع هل مبدأ أو فاعل
وجه كل باتجاه يحلو من ثم قال لبعض كل أصل

وأتى بعده بنائيه لأنه عوض منه. ثم بالمبتدأ لأنه فاعل معي، ثم بالتأخر لاحتياج المبتدأ إليه غالباً، ثم اسم كان لأنه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إن لأن أصله خبر المبتدأ، وأخر النوبع لأنها لا تكون إلا لمتبوع.

للمرفوع (وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ): أولها (التَّعْتُّ) نحو: جاء زيد الكاتب. (و) ثانيها (العَطْفُ) نحو: جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التَّوَكُّيدُ) نحو: جاء زيد نفسه. (و) رابعها (البدلُ) نحو: جاء زيد أخوك.

وسياأتي تفصيلها في أبوابها منفردة على الأثر على هذا الترتيب بعينه مقدماً الأول فالأول.

(وهو) أي التابع لا يقيد كونه تابع المرفوع (أربعة أشياء) يجعل عطف البدل داخلاً في البدل بناء على قول الرضي: إن عطف البيان وبدل الكل من الكل مترادفان دائماً، ومذهب الجمهور إنهما مترادفان إلا في موضعين، وهذا الأخير هو المشار إليه بقوله في الألفية:

وصالحاً نبدله يرى في عبر نحو يا علام يعسر
ونحو بشر تابع البكرى ونيس أن يبدل بالمرضى

ودليل حصر التوابع فيما ذكر أن التابع لا يخلو إما أن يكون بحروف مخصوصة أم لا. الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أم لا. الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون مقصوداً بتحكم أم لا. الأول البدل، والثاني إما أن يكون مشتقاً أم لا. الأول النعت والثاني عطف النبين.

قول لأزهري: (على هذا الترتيب) بأن قدم المصنف الفاعل، ثم المفعول لذي لم يسم فاعله وهكذا، ثم إن المصنف رتب التوابع على حسب ما ظهر له، وإلا فإن اجتمعت لتوابع في تركيب، فإنه يجب تقديم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، والمثال الجامع لها على ترتيبها: جاء الرجل العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو، ولم يرتبها أيضاً في الألفية لا في الأبواب ولا في قوله:

نعت وتوكيد وعطف وبدل

وقوله: (مقدماً إلخ) الأونى أنه بكسر الدال اسم فاعل حال من المصنف المعلوم، ويكون قوله الأول بالنصب مفعونه، وهذا الكلام مسنغى عنه بما قبله.

بَابُ الْفَاعِلِ

رسمه ببعض خواصه تقريباً على النمبندى فقال: (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله

باب الفاعل

قول الأزهري: (رسمه ببعض إلخ) اسم هو التعريف بالأمر الخارج عن الماهية، ولا شك أن كونه مرفوعاً خارج عن الماهية لا يقال الرفع ليس خاصة للفاعل، لأنه يشمل جميع المرفوعات، وكذلك تقديم الفاعل عليه لأنه يشمل اسم كن لأن نقول: لخاصة عندهم قسمان: ما يختص بالشيء ولا يكون لغيره كائنصاحك للإنسان، وما يختص بالشيء لخروج بعض الأشياء دون بعض كالماضي للإنسان، فالمشي لا يختص به لكنه يجرح ما يمشي، وهذا الثاني هو المراد هنا، فتكون الخاصة التي هي الرفع والتقديم إصافة لخروج شيء دون شيء، والتعريف بالخاصة⁽¹⁾ الإضافية صوبه السيد، وبه يسقط اعراض من اعرض على الأزهري في قوله: (خواصه)، ولو أراد المصنف حده بالذاتيات لقان اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل، أو ما في تأويله على طريقة فعل أو فعل.

(هو الاسم) أطلق فيه يشمل الاسم الصريح نحو: قام زيد، والمؤول نحو قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بَارِئُونَ لِلدِّينِ ءَامَنُوا أَنْ تَحْشَعَ قُلُوبُكُمْ﴾ [الحديد: الآية 16]، ﴿أَوْ تَكْفُرَ أَنْتَ بِمَا كُنْتَ تَقُولُ﴾ [الأنعام: الآية 51] فيؤول أن تحشع بخشوع وأنزلنا بإنزالنا. (المرفوع) أي لفظ أو تقدير أو محلاً، مثل أول: دم زيد، ومثال الثاني: قام الفتى والقاضي وغلامي، ومن المقدر لفاعل المحرور في اللفظ بمن الزائدة كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [لسانده: الآية 19] وبالباء الزائدة نحو: ﴿وَكُنْفَى يَأْتِيهِ شَيْءٌ﴾ [الفتح: الآية 28] فبشير ولفظ بالله كلاهما مجرور لفظاً، وفي التقدير هما فاعلان مرفوعان بضممة مقدرة في أحدهما المانع من ظهورها اشتغال لمحل بحركة الحرف الزائد وهو من في الأونى، وإنباء في الثانية. ومثال المحلى وهو ما كان الفاعل مبيناً كما إذا كان اسم إشارة أو موصولاً نحو: قام هذا، وجاء الذي جاريته ذاهبة، ورفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وخص الفاعل بالرفع لأن الرفع أولى لأنه عمدة والفاعل أول لأن رتبته سابقة على رتبة المفعول فأعطى الأول للأول، وقد يصب الفاعل ويرفع المفعول

(1) قول المحشي: والتعريف بالخاصة الإضافية صوبه السيد، ومنه المتأخرون التعريف بالعدم أو بالخاص، واشترطوا الاطراد والانعكاس وتحوا عن طريق المتقدمين. اهـ. الناشر.

(المذكور قبله فعله) نحو: قام زيد، فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله. الصادر منه وهو قام وقام المذكور قبل زيد، فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسماً. ولا يكون مع الفعل إلا مرفوعاً، ولا يكون إلا مؤخراً عن الفعل.

لفظاً كقولك. خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر من باب القس. وأبهم المصنف رفعه ليكون كلامه جرياً على الأقوال في رفعه ففال هشام: الإسناد، وقال خلف: كونه فاعلاً في المعنى، والصواب أن رفعه الفعل، وما أشبهه من اسم الفعل واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفصيل والمصدر واسمه والظرف والجار والمحروور والمعتمدين، فقول الأزهري: يتعنه الأول أن يريد أو ما شبيهه، والعدد له أنه حص الفعل لكونه الأصل، ولاقتصار المصنف عليه في قوله المذكور قبله فعله، ثم كون الفعل المذكور له حقيقة كقام زيد أو حكماً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ أَسْجَارُكَ﴾ [التوبة: الآية 6] فأحد. فاعل بفعل محدود يفسره استجارك، فالفعل ليس مذكوراً إلا أنه عوض عنه استجارك، والمعوض عنه غيره كالمذكور، ويخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمحروور بالمذكور قبله فعله غالب المرفوعات.

فإن قلت: هذا لرسم غير مانع لأنه يشمل اسم كان وتابع المرفوع بالفعل نحو: قام زيد العاقل. قلت: هذا الحد إنما هو للتقريب على المبتدي كما قاله الأزهري والشيخ المعلم هو الذي يبين له.

قول الأزهري (الصادر منه إلخ) صدوره منه إما حقيقة أو حكماً، لأن الفاعل أقسام ثلاثة فاعل معنى، واصطلاحاً كقام زيد، وفاعل في الاصطلاح فقط نحو: مات زيد وما قام زيد، وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو: ما جاءنا من بشير، لأن بشير فاعل معنى وفي اللفظ مجرور بمن انزادة قاله غير واحد.

وقوله: (فعلم منه) أي من تعريف الفاعل المشار إليه تعريفه بجنس المثال في الألفية بقوله:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى

واحترز الأزهري بقوله: مع الفعل من كونه مع غير الفعل كالمصدر، فقد يكون محروور كقونه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: الآية 251] فدفع مصدر مضاف إلى الفاعل وهو الله.

وقوله: (ولا يكون إلا مؤخراً إلخ) إلى هذا أشار في الألفية بقوله: وبعد فعل فاعل. (ظاهر) يصح جره بدلاً مما قبله، ويصح رفعه على أنه خبر مبتدأ محدود تقديره أحدهما طاهر، والظاهر هو الذي لم يدل على تكلم ولا خطاب ولا غيبة، ومضمر هو الذي دل على تكلم أو خطاب أو غيبة.

(وهو) أي الفاعل على (قِسْمَيْنِ): قسم (ظَاهِرٍ وَ) قسم (مُضْمِرٍ، فالظاهرُ) يرفعه الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر ثم الظاهر على عشرة أقسام:

الأول: المفرد المذكر (نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَ) الثاني: المثنى نحو قولك: (قَامَ الزَّيْدَانِ وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَ) الثالث: جمع المذكر السالم نحو قولك: (قَامَ الزَّيْدُونَ وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَ) الرابع: جمع المذكر المكسر نحو قولك: (قَامَ الرِّجَالُ يَقُومُ الرِّجَالُ، وَ) الخامس: المفرد المؤنث نحو قولك: (قَامَتْ هِنْدٌ وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَ) السادس: مثنى نحو قولك: (قَامَتِ الْهِنْدَانِ وَيَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَ) السابع: جمع المؤنث السالم نحو

وقوله: (فالظاهر) قول الأزهري: (يرفعه الماضي) إلخ، ليس المراد أن كل ما صير يرفع الظاهر، بل انتعجت وحلا وعدا وحاشا في الاستثناء لا ترفع إلا الصمير المستتر، وليس المراد أن كل مضارع يرفع الظاهر، بل لا يكون في قولك: قام القوم لا يكون زيدا لا يرفع إلى لصمير المستتر.

وقوله: (لا يرفعه الأمر) أي استقلالا وأما تبعاً فيرفعه نحو قوله تعالى: ﴿سَكُنْ أَتَى وَزَوْجَكَ أَلْحَةَ﴾ [الأعراف: الآية 19] فزوحك: اسم طاهر معطوف على الضمير المستتر في اسكن، وانعامل في المعطوف وهو زوجك هو العامل في المعطوف عليه المستتر وأنت تؤكد له. (قام الزيدان ويقوم الزيدون إلخ) جرد الفعل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى المشار إليها بقوله في الألفية:

وجرد الفعل إذا ما أسند لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وهناك نعة أخرى تدحق الفعل المسند للمثنى: الألف علامة على التثنية وأسند للجمع علامة الجمع، وهو الواو واليود هذه النعة يسميها النحاة لغة أكلوني البراغيث، أو لغة قوم من العرب يقولون ذلك، وإنيها الإشارة بقول الألفية

وقد يقل سعدوا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

قول لأزهري: (نحو قامت هند إلخ)، بإلحاق تاء التانيث دالة على تانيث فاعله، وإنيها الإشارة بقول الألفية:

وناء تانيث بني الماضي إذا كان لأنثى كآبت هند الأذى

وتلزم هذه التاء في موضوعين، أحدهما: إذا كان الفاعل التانيث مفرداً كان نحو: قامت هند، ومثنى نحو: قامت الهندان على ما ألحق في المثنى، ثانيهما أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مؤنث لا فرق بين كونه عائداً على حقيقي التانيث نحو: هند قامت، أو مجازي التانيث نحو: الشمس طلعت.

والى لروم التاء في الموصعين أشار في الألفية بقوله:

وإنما ترم فعل مضمير متصل أو مفهم ذب حر

قولك: (قَامَتِ الْهَيْذَاتُ وَتَقُومُ الْهَيْذَاتُ، وَ) الثامن: جمع المؤنث المكسر نحو قولك: (قَامَتِ الْهُنُودُ وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَ) التاسع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من لأسماء الخمسة نحو قولك: (قَامَ أَخُوكَ وَيَقُومُ أَخُوكَ، وَ) العاشر: المضاف لياء المتكلم نحو قولك: (قَامَ غَلَامِي وَيَقُومُ غَلَامِي وما أشبه ذلك) فانفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم. (و) الفاعل الظاهر (المضمَرُ إثْنَا عَشَرَ) ضميراً وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً، أو هو قسمان متصل ومنفصل، وكل منهما إما لمتكلم وحده أو معه غيره، أو لمخاطب أو لمخاطبة أو مشدماً، أو لجمع الذكور المخاطبين أو لجمع الإناث المخاطبات، أو للمفرد الغائب أو للمفردة الغائبة، أو للمثنى الغائب مطلقاً، أو لجمع الذكور الغائبين أو لجمع الإناث الغائبات.

وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال إثنا عشر قسماً، ومجموعها أربعة وعشرون حصة من ضرب اثنين في اثني عشر، والمتصل هو الذي لا يتدأ به ويبي إلا

وإن كان الفاعل محاذي التأنيث نحو: طلعت الشمس، أو كان الفاعل جمع مؤنث أو م في معناه جاز فيه وجهان عملاً بقول الأنفية: والتاء مع سوى السالم من ومذكر كالتاء مع إحدى اللين وأما مع المذكر السالم فيتعين التجريد.

وقوله: (والعاشر إلخ) جعلها عشرة تقريباً وإلا فأقسام الظاهر لا تنحصر في العشرة، لأن المراد أنه إما أن يضاف أو لا. وإن أضيف فتارة يضاف إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرداً أو مثنى أو مجموع وإلى ظاهر كذلك قاله الفيثي (والمضمَر) وقول لأزهري. (اختصاراً) بيانه إن أكثر ما وضع عليه الضمير ثلاثة أحرف وأقله حرف واحد وأقل ما وضع عليه الظاهر ثلاثة أحرف وأكثره سبعة.

وقوله: (اثنا عشر قسماً) يجعل المثنى قسماً واحداً لا فرق بين كونه لمذكر أو لمؤنث. وقوله: (ومجموعها) أي الأقسام وفي بعض النسخ: ومجموعها، بضمير التثنية العائد على الحاصلين من ضرب قسمي المتصل والمنفصل في اثني عشر أقسام الضمير. (فالمتصل) قول الأزهري (هو الذي لا يتدأ به إلخ) أي لا يصح جعله مبتدأ فيخرج به ضمير الرفع المنفصل وتبقى ضمائر النصب المنفصلة نحو: إِيي، لأنها لا يتدأ بها أيضاً فأخرجها بقوله: ولا يلي إلا إلخ.

فلا يغني لأول عن الثاني، نعم الثاني يغني عن الأول ولا يصح، وليس المراد بالابتداء وقوعه في أول الكلام حتى يستغني بالأول عن الثاني. وبه يسقط اعتراض الفيثي وإلى حقيقة المتصل في الأنفية بقوله:

في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والأمر، وذلك (نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ) بسكون الباء فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وَضَرَبْنَا) بسكون الباء ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب، وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فإنها فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو: ضربت زيد. (وَضَرَبْتُ) بفتح التاء للمخاطب المذكور وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب. (وَضَرَبْتُ) بكسر التاء للمخاطبة وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب. (وَضَرَبْتُمَا) بضم التاء ومثنى المخاطب مطلقاً مذكراً كان ومؤنثاً، فالتاء اسم مضمرة في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالان على التنبيه. (وَضَرَبْتُمْ) بضم التاء لجمع

وذو اتصال منه ما لا يبتدأ

ويلي إلا اختيار أبداً واحترز بنفي الاختيار من الاضطرار قد يلي المتصل إلا فيه كقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

وقوله: (يرفعه الماضي) أي يرفع محله لأن الضمائر مبنية كما يأتي، وليس المراد أنه لا يرفعه إلا ما ذكر، بل كذلك يرفعه الصناد كضارب، ومثل المصنف للماضي، وسيمثل للمضارع، والأمر آخر الباب.

وقوله: (وكان ألف إلخ) يشمل ما غير الألف ما إذا كان صحيحاً نحو: ضربنا، وما إذا كان معتلاً بغير ألف نحو: غزونا ورمينا، ومفهومه أنه إذا كان ألفاً نحو: دعانا زيد، ورمانا عمرو، فالتون في محل نصب مفعول به، وبقي على الأزهري قيد آخر، وهو أن يكون ما قبل النون من أصول الكلمة احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَا أُمُوكُنَا﴾ [الفتح: الآية 11] فالتون في شغلتنا مفعوله ولأن ما قبلها هو تاء التأنيث وإن كان ساكناً لكنه ليس من أصول الكلمة. (وَضَرَبْتُ) قول الأزهري (بكسر التاء إلخ) إنما ضمنت التاء مع المتكلم مناسبة لحركة الفاعل المفرد وفتحت في خطاب المفرد المذكور وكسرت في خطاب المفردة المؤنثة فرقاً بين المتكلم والمخاطب، وحصوا المذكور بالفتح طلياً للتخفيف لأن خطاب المذكور أكثر من خطاب المؤنث أو لأن لمذكر أشرف من المؤنث، والفتح أشرف من الكسر فأعطى الأشرف للأشرف. (وَضَرَبْتُمَا) وقول الأزهري: (والميم والألف) فيه مسامحة لأن الذي يدل على التنبيه إنما هو الألف، وزيدت الميم في المعنى لئلا يلتبس بخطاب المفرد المذكور، إذ حركة التاء فيه وهي الفتحة قد تشع فنشأ عنها ألف وزيدت الميم في خطاب جمع المذكور الآتي، ولم يؤت بالواو لأنها ليس بصرف الموضوع للمتكلم وحده، إذ حركة التاء فيه، وهي الصمة، قد تشع فيشأ عنها الواو، وزيدت النون المشددة في جمع المؤنث مقابلة للميم في جمع المذكور، قال جميع ذلك الرضي.

الذكور لمخاطبين والباء اسم مضمرة في محل رفع على الفاعلية يضرب، والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين. (وَضَرَبْتُمْ) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث وما ذكره من أن التاء في الجمع هي الفاعل، وما اتصل به من حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح، ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة؛ فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب (وَ) هو قولك: زيد (ضَرَبَ) ففي ضرب ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو» عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل بضرب (وَ) هند (ضَرَبْتَ) ففي ضربت ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي» عائد على هند مرفوع المحل على الفاعلية، والتاء الساكنة المتصلة بالفاعل حرف دال على تأنيث الفاعل (وَ) الزيدان (ضَرَبَا) فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية (وَ) الهندان (ضَرَبَتَا) فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائداً على الهندان، والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الألف وهذا المثل ساقط من أصل المصنّف رحمه الله (وَ) الزيدون (ضَرَبُوا) قالوا: وضمير جماعة للذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والألف رائدة. (وَ) الهندات (ضَرَبْنَ) فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائداً على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب، هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل، وأما الفاعل المضمر

وقوله: (حروف دالة على التثنية والجمع) إلخ، هذه النسخة هي الصواب، وفي بعض النسخ دالة على التذكير والتأنيث والتثنية وهي غير صواب لأنه ليس هناك حرف بعد التاء في خطاب غير المثنى، والجمع إنما يفرق فيه بين خطاب المفرد المذكر والمؤنث بفتح التاء وكسرها.

وضرب: قول الأزهري: (تقديره هو) اعلم أن المستتر ما له صورة في ذهن لا يمكن النطق به والمفرد يمكن النطق به. إذا علمت الفرق بينهما ظهر لك أن الأزهري أصل الاستتار في قوله: مستتر، وأراد به التقدير بدليل قوله تقديره. ومثل هذا يقل في هند ضربت المذكور بعد.

(وضربا): قول الأزهري: (وهذا المثال ساقط إلخ) وجه سقوطه ما مر من أن الأقسام اثنا عشر بجعل المثنى المذكر والمؤنث سمياً واحداً.

(وضربوا): قول الأزهري: (والألف زائدة) أي في الخط بعد الواو لتطرفها. وإنما ترداد بشروط ثلاثة أن تكون بعد واو النجم متطرفة مع الفعل، فخرج بالأول نحو يغرو ويدعو، والثاني نحو: صربوك، والثالث نحو: الزيدون ضاربون، ولا يقال إنها غير متطرفة لأن نقول: النون مرسلة منزلة النوين، قالوا: ووقعت آخراً فلا تلحق الألف هذه الثلاثة.

المنفصل فهو ما يقع بعد إلا أو ما في معناها، نحو قولك: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنتم، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هن.

وتقول: إنما ضرب أنا، وإنما ضرب نحن. وكذلك الباقي هذا كله مع الماضي.

وتقول في المضارع مع الاتصال: يضرب إلى آخره، وفي الانفصال: ما يضرب إلا أنا. وإنما يضرب أنا إلى آخرها، ومع الأمر ولا يكون إلا متصلاً: اضرب ضرباً، اضربوا، اضربي، اضربن، وما أشبه ذلك.

وقوله: (أو ما في معناها) الذي في معناها ما هو إنما.

وقوله: (ما ضرب إلا أنا إلخ) إعراب هذا المثال كما بعده أن تقول: ما ضربة وضرب فعل ماضٍ وإلا أداة استثناء، ويقال فيها حرف إيجاب، ويقال لها بطلان لنفي لسابق، وأد فاعل، وكذلك نحن، وهكذا هو الجاري على ألسنة المعربين، وفي الحقيقة أن لضمير المنفصل الواقع بعد إلا بدل من مقدره تقديره: ما قام أحد إلا أنا، وهذا هو الاستثناء لمصرع الآبي المشار إليه بقول الألفية:

وإن يفرغ سابقاً إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما

وقوله: (وتقول في الفعل المضارع مع الاتصال: يضرب ونضرب إلخ) تمامه: تضرب وتضربين وتضربان وتضربون وتضربن، وفي الغالب يضرب وتضرب، والتاء للتأنيث ويضربان ويضربون ويضربن.

قوله: (مع الأمر ولا يكون إلخ) ليس المراد أن الأمر يرفع كل ضمير متصل كان متكلم أو مخاطب أو غائب، بل لا يرفع إلا اندي للمخاطب مستتراً وبارزاً، ولذلك خصصه الأزهري بالأمثلة الخمسة التي للمخاطب.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي الذي لم يُذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه يذكر بعض خواصه تقريباً على المنبئ فقال: (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله) لقيمه مقدمه في رفعه

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه عبارة للمتقدمين، وتبعهم أبو حيان وتبعه تلميذه ابن أجروم، وعبر ابن مالك بالنائب عن الفاعل، وعبارته أحسن من عبارتهم من وجوه، منها: أنها أخصر من عبارتهم، ومنها: أنها جامعة لكل ما ينوب، وعبارتهم غير جامعة لأنها تقتضي أن الذنب لا يكون لا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به بأن يكون واحداً مما أشار له في الألفية بقونه: وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جر بنياية جرى

ومنها أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لأنها تشمل المفعول الثاني من نحو: أعطى زيدا درهماً مع أنه غير مقصود، وإن أجيب عنه بأن الكلام في المرفوعات.

قول لأزهري: (الذي صدر منه الفعل إلخ) الذي صدر منه الفعل هو لذات وليست مراده، بل السراد للفظ الذي يقال له فاعل في الاصطلاح، ولما كن للفظ واقعاً على الذات صح ذلك، والمراد بالصدور مطلق التعليق فيصدق بمن صدر منه: كضرب زيد ويسحو ما ضرب زيد.

قوله: (ورسمه ببعض خواصه إلخ) تأتي هنا ما مر في الفاعل وهو الاسم أطلق في الاسم، فيشمل التصريح بنحو: ضرب زيد، والموول به نحو: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ سَمِعَ﴾ [الحج: الآية 1] فيؤول أنه استمع يستماع.

(المرفوع) أطلق فيه فيشمل المرفوع لفظاً نصرب كضرب زيد أو تقديراً كضرب موسى أو محلاً في المنى كضرب هذا.

(الذي لم يذكر معه فاعله) بأن ترك ولم يقصد الآ لا لفظاً ولا تقديرًا، فيخرج بالاسم الجملة والفعل والحرف، إلا أن قصد لفظ واحد من هذه الثلاثة نحو: كتب قام زيد أو كتب صرب أو كتب في، ولأصل كتبت قام زيد، أي هذا اللفظ، ثم حذف الفاعل، وأقيم المفعول مقامه، وهكذا يقال فيما بعده، وكذلك إن جعلت الثلاثة أعلاماً فيصبح نيباتها

وعمديته ووجوب تأخيرهِ عن الفعل وتأنث الفعل لتأنيته ودنث نحو قولث: ضرب زئد، والأصل: ضرب عمرو زيداً، فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الأغراض فبقي الفعل محتجاً إلى ما يسند إليه، فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالعمل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما من الآخر، فأبقي الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نأثبه في الماضي والمضارع.

(فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقاً كضرب أو تقديرأ كقيل

لصبرورتها أسماء حينئذ، ويخرج بالمرفوع المنصوب والمحرور، وأما الحار والمحرور نواقع نائباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: الآية 149] فهو في محل رفع يجرح بالذي لم يذكر إلخ، سائر المرفوعات. قول الأزهري: (وقيامه مقامه إلخ) لو قال لقيامه مقامه في جميع أحكامه لكان أخصر وأشمل لأن الأحكام لا تنحصر فيما ذكر بل أحكامها سبعة، وإني هذا العموم أشار في الألفية بقوله: ينوب مفعول به عن فاعل. فيما له.

وقوله: (والأصل إلخ) أشار به إلى أن صيغة المبني للفاعل أصل لصيغة المبني للمفعول وهو مذهب لبصريين وقال الكوفيون: كل منهما أصل وسبب نسبويه.

وقوله: (لغرض من الأغراض) كالخوف على الفاعل أو منه، والأغراض أحد عشر جمعها أبو حيان في قوله:

وحذفه للخوف والإسهام والوزن والتحقيق والإعظام
والعم والحهل لاختصار والسجع والوق والإيثار

انظر حاشيت على المكودي تستند.

وقوله: (في الإسناد إليه إلخ) الأولى في جميع أحكامه لا في خصوص الإسناد كما ذكر مثله إلا أن الإسناد فيهما محذف، لأن الإسناد للفاعل من جهة صدور الفعل منه أو قيامه به، وإني النائب من جهة وقوعه عليه أو فيه.

وقوله: (فالتبس إلخ) توطئة لقول المصنف: فإن كان الفعل ماضياً إلخ (وقوله في الماضي والمضارع إلخ) خص رافع النائب بالفعل تبعاً للمصنف، وإلا فكما يرفعه الفعل يرفعه اسم المفعول نحو: زيد مضروب عبده، وفي الألفية:

فهو كمن صيغ للمفعول في معناه أي وعمله

(فإن كان الفعل ماضياً) قول الأزهري: (أو تقديرأ) راجع الضم وانكسر بالنسبة لثقل وبيع، لأن كل منهما مقدر وفيهما راجع للثقل فقط بالنسبة لأشد، لأن الضم ملفوظ به، وأصل قيل قول بضم القاف وكسر الواو تقول: استثقلت الكسرة تحت الواو فنقلت إلى القاف بعد سلب حركتها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأصل بيع: بيع بضم الباء

وَيَبِيعُ وَشَدَّ. (وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) تحقيقاً نحو: يُضْرَبُ أو تقديرًا نحو: يُقَالُ وَيُبْعُ وَيُشَدُّ. وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول. (وهو) أي المفعول الذي لم يسم فاعله (على قسمين: ظاهري ومضمري) كما تقدم في الفاعل (فالظاهري) المسند إليه الماضي (نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ) بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضَرَبَ: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وزيد: مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى أيضاً نائب قولك الفاعل. والمسند إليه المضارع (نحو قولك: يُضْرَبُ زَيْدٌ) بضم أوله وفتح ما قبل آخره. وإعرابه: يُضْرَبُ: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وإن شئت قلت: مبني للمفعول وللمجهول. وزيد: نائب عن الفاعل مفعول لما لم يسم فاعله. (و) لا فرق في الفعل بين

وكسر الراء، فنقلت كسرة الباء بعد سلب حركتها، وبقيت الياء ساكنة. واعلم أن في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمفعول ثلاث لغات: إخلاص الكسر في الفاء، والإشمام فيها، والعمل في لفعل فيما مر الثالثة إخلاص الضم، فتقول في قال ودع قول ويبيع استثقلت الكسر تحت العين فيهما فحدثت انكسرة وبقيت الواو ساكنة في الأول، وقببت لياء واو في الثاني فصار نوع، وبقي اللغات الثلاث أشد في الألفية بقوله:

واكسر أو اشمم وما ثلاثي أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأصل شدَّ شَدَّدَ بضم الشين وكسر الدال الأولى اجتمع مثالان في كلمة وأدغم أحد المتين في الآخر. (وإن كان مضارعاً) قول الأزهري: (أو تقديرًا) هذا راجع للفتح فقط، ولا فالضم ملفوظ به، وأصل يقال ويباع بقول ويبيع بضم الأول وفتح ما قبل الآخر فيهما، ثم تقول: تحركت الواو والياء في الأصل وانفتح ما قبلهما في الحالة الراهنة بعد النقل، ويشد أصله يشدد بضم الياء وفتح الدال الأولى، فأدغم أحد المثاليين في الآخر وحبوا، وإلى هذا الحكم في الماضي والمضارع أشد في الألفية بقوله:

وأول الفعل أضمر والمنصل بالآخر اكسر في مصى كوصل

واجعله من مضارع منفتحا

وقوله: (لأنه لا يبنى للمفعول) علة عدم صحته ببناءه للمفعول أمران، أحدهما: فساد اللفظ لإيقاعه في التبس وذلك نحو: أكرم أمر من أكرم لو بنينه للمفعول صممت الأول، فإن كسرت ما قبل الآخر التبس بالماضي، وإن فتحته التبس بالمضارع. ثانيهما: فساد المعنى، وذلك أن الأمر يدل على الإشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهم متعديان.

(نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ) قول الأزهري: (وإعرابه) أي تطبيق المثال على لقواعد النكبة التي لا تختلف ولا فضرِب لا إعراب فيه. (ويضرب زيد) قول الأزهري: (وللمجهول إلخ) أي للمجهول فاعله، ثم إن هذه التسمية غير مطردة، لأن الفاعل قد يكون غير مجهول. وأجيب: بأن المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل جهل أم لا.

أَنْ يَكُونَ مَجْزُوعاً كَمَا مَرَّ أَوْ مَزِيداً نَحْوَ قَوْلِكَ: (أَكْرَمَ عُمَرُو) بضم الهمزة وكسر الراء. (وَيَكْرُمُ عُمَرُو) بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مَرَّ قبها، وقس ما بقي على أقسام لظاهر المقدمة في باب الماعل. (و) المفعول الذي لم يسم فاعله (المُضْمَر) قسمان: متصل ومنفصل.

فالم متصل (أَنَا عَشِرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ) بضم الصاد وكسر الراء، وإعرابه: ضَرَبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المصمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضَرَبْنَا) بضم الصاد وكسر الراء، وإعرابه: ضَرَبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول. وت: ضمير المتكلم مع فعل غيره أو المعظم نفسه في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضَرَبْتُ) بضم الصاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق، وإعرابه: ضَرَبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضَرَبْتُ) بضم الصاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق. وإعرابه: وَضَرَبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضَرَبْتُمَا) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق. وإعرابه: ضَرَبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقاً في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، والميم والألف علامة على التثنية.

(وَضَرَبْتُمْ) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم. وإعرابه: ضَرَبَ:

نحو (قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ) أصله ضَرَبَنِي فَلَانَ ثُمَّ حَذَفَ فَلَانَ الْمَاعِلَ وَأَقِيمَ الْمَفْعُولَ وَهِيَ الْيَاءُ الْمَقَامَةُ، وَهِيَ لَا تَصْلُحُ لِأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، فَاتَّيَا بِضَمِيرٍ مُرَادِفٍ لَهَا فِي الْمَعْنَى يَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَهُوَ أَنَا، ثُمَّ عَيَّرَتِ الصِّيغَةُ (ضَرَبْنَا) أَصْلَهُ ضَرَبَ فَلَانَ فَحَذَفَ فَلَانَ الْفَاعِلَ، وَأَقَامَ مَقَامَهُ بَعْدَ تَسْكِينِ مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّ نَاصِلَ يَصْلُحُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَفِي الْأَلْفَةِ: لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَحَرَتْ نَاصِلُ يَصْلُحُ. وَلَا يَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ إِلَّا إِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهُ كَمَا مَرَّ. (وَضَرَبْتُ) أَصْلُهُ ضَرَبَكَ بِفَتْحِ الْكَافِ فَلَانَ.

(وَضَرَبْتُ) أَصْلُهُ ضَرَبَكَ فَلَانَ بِكَسْرِ الْكَافِ، (وَضَرَبْتُمَا) أَصْلُهُ ضَرَبَكُمَا فَلَانَ، (وَضَرَبْتُمْ) أَصْلُهُ ضَرَبَكُمْ فَلَانَ، (ضَرَبْتَنِي) أَصْلُهُ ضَرَبَكُنِي فَلَانَ.

فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والميم علامة الجمع.

(وَضُرِبْتُ): بضم الضاد وكسر التاء وضم التاء المتصلة بالنون. وإعرابه: ضُرب فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر، والنون المشددة علامة جمع الإناث المخاطبات.

والحاصل أن الفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وأد لئلا في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله، إلا أنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج إلى تمييز كل منهما عن الآخر، فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى مطلقاً، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله في الحاضر.

(و) تقول في الغائب: (ضرب) بضم أونه وكسر ما قبل آخره. وإعرابه: ضُرب فعل ماضٍ مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره "هو" وهو ضمير للمفرد الغائب.

(وَضُرِبَتْ) بضم الضاد وكسر التاء وسكون التاء، وإعرابه: ضُربَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره تأنيث ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازاً في ضربت تقديره "هي" وهي ضمير المفردة المؤنثة الغائبة.

(وَضُرِبَا) بضم أونه وكسر ما قبل آخره. وإعرابه: ضُربَ فعل مبني لما لم يسم فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول لما يسم فاعله وأدخل بضرينا المثنى المؤنث الغائب. وإعرابه: ضُربَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء حرف تأنيث، والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

قول الأزهري: (ومناسبة كل بما اختص به إلخ) قد مر ذلك في باب الفاعل بعبارة قريبة، لأن المناسبة ذكره هنالك. (وضرب) أصله زيد ضربه فلان، (ضربت) أصله هند ضربها فلان، (وضربا) أصله الزيدان ضربهما عمرو.

قول لأزهري: (وأدخل بضرينا إلخ) قال الفيشي: فيه نظر لأن الألف هي الضمير، وأما التاء فهي لتأنيث وضرينا مثل ضرب وأصله الهندان ضربهما عمرو.

(وَضَرَبُوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره. وإعرابه: ضَرَبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، وانواو ضمير لجماعة المذكورين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف رائد.

(وَضُرِبَتْ) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة. وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير جماعة الإناث الغائبات في موضع رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله، وهذا كله في المتصل.

وتقول في المتصل: ما ضُرب إلا أنا، وما ضُرب إلا نحن، وما ضُرب إلا أنت، وما ضُرب إلا أنت، وما ضُرب إلا أنتم، وما ضُرب إلا أنتن، وما ضُرب إلا هو، وما ضُرب إلا هي، وما ضُرب إلا هما، وما ضُرب إلا هم، وما ضُرب إلا هن. وكذلك تقول: إنما ضُرب أنا. وإنما ضُرب نحن، إلى آخره.

والفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر. وقس عليه ما أمكن في المضارع فلا نظون بذكره.

(وَضَرَبُوا) أصله الزيدون ضربهم عمرو (وَضُرِبَتْ) أصله الهدات ضربهن عمرو، ففعل يجمع م مر عدا ضربا الثاني ما فعل نصرت الأول من حذف ضمير النصب، والإتيان بما يزداد به ضمائر الرفع.

قول الأزهري: (ما ضُرب إلا أنا إلخ) أصله: ما ضُرب فلان إلا إياي، ثم حذف فلان الفاعل، وأُتيب للضمير المنصوب مناه، وهو لا يصلح أن يكون في محل رفع، فيؤتى بضمير مرفوع متصل مرادف له في المعنى، وهو أنا. وهكذا يقال في جميع الضمائر المنفصلة.

وقوله: (وقس عليه ما أمكن إلخ) ليس المراد أن بعضها يمكن في المضارع وبعضها لا يمكن، بل كلها ممكنة، بل المراد قس ما أمكنك استحضاره. والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وهو الثالث والرابع من المرفوعات. (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول (المرفوع) لفظاً أو محلاً بالابتداء (العاري).....

باب المبتدأ والخبر

جمعهما في باب واحد، لأن الخبر لازم للمبتدأ وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر، لأن المبتدأ على قسمين: رافع للخبر، ووصف رافع المكفي به عن الخبر نحو: أقم لريدان. فقام: مبتدأ، والزيدان فاعل أغنى عن الخبر. وفي الألفية.

وأول مبتدأ وثاني فاعل سد في إसार دان؟

وسمي الجزء الأول مبتدأ لأن الجملة ابتدئت به لفظاً أو تقديراً أو رتبة إن تأخرت لأن رتبته التقديم، وسمي الجزء الثاني خبراً من تسمية الجزء باسم الكل، إذ مجموعهما هو الخبر الذي حصلت به الفائدة، أو لأنه هو الجزء المستعاد من الجملة. قول الأزهري: (وهو) أي ما ذكر من المبتدأ والخبر، وما ذكر يصدق بالمشي، فلذلك صح عوده على المشي وهما المبتدأ والخبر، والإخبار عنه بالمشي وهما الثالث والرابع.

وقوله: (الصريح) هو الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل فيصدق بانظاهر نحو. زيد، والمضمر نحو أنت، والمؤول هو الذي يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، وسيمثل الأزهري لهما معاً.

وقوله: (لفظاً أو محلاً) أطلق اللفظ على ما يشمل المقدر نحو: موسى قائم بدليل مقابته المحل، والفرق بين التقدير المحلي أن الأول الكلمة معه معربة ولا موجب لبنائها، والمانع من ظهور الإعراب فيها كون الحرف الأخير الذي يكون الإعراب عليه لا يقبل الحركة أصلاً لكونه ألفاً: كموسى بخشى، أو يقبلها ثقيلة لكونها ياء نحو: يأتي لهاضي، أو و و كيدعو كما مر، وأن الثاني المحلي المانع فيه قائم بحمله الكلمة وهو المبني نحو: هذا.

وقوله: (بالابتداء) سيعرفه الأزهري بعد، وأشار بهذا إلى القول الصحيح من أن رافع المبتدأ الابتداء ورافع الخبر المبتدأ كما سيذكره، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ

وهذا مذهب سيويه، وقيل. إن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، وقد الابتداء

أي المجرد (عن العوامل اللفظية) غير الزائد وما أشبهها فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير الزائد للزائد أو شبهها، وبالعاري عن العوامل اللفظية

رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر. وقيل: الابتداء رفعهما معاً؛ فهذه أقوال أربعة، وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جارياً على الأقوال الأربعة. وقوله: (أي المجرد) ليس المراد أن العوامل كانت فيه، ثم أزيلت كما يقتضيه التعبير بالمجرد، بل المراد أنه خال منها، فعبارة المصنف بالعاري أحسن من تفسير الأزهري له، لأنها إيهام فيها.

وقوله: (غير الزائد إلخ) هذا مخرج النقطية فلا يصح وجوده، ثم إن التقيد يحتمل أن يكون بياناً لمراد المصنف بناء على جعل أل في العوامل للكمال، لأن الزائد غير كامل، ويحتمل أن يكون اعتراضاً عليه بناء على جعل أل للاستغراق والحرف الزائد أو شبهه هو الذي لا يتعلق بشيء، وقد مثل الأزهري للزائد بحسبك درهم، فحسبك في اللفظ مجرور بالباء، وفي التقدير: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره مع من ظهوره استعمال المحل بحركة الحرف الزائد، ودرهم حرره.

وقال السيوطي تبعاً لشيخه: الصواب أن درهم مبتدأ، وحسبك حر لأن درهم هو الخبر عنه في المعنى بالكفاية. ومثل شبه الزائد كقوله:
لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف ترخّ وجر وأبي مجرور في اللفظ، ولعل بالياء الثانية عن الكسرة في تقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو الغائبة عن الضمة المقلوبة ياء لأجل الحرف الشبيه بالزائد وهو لعل، وقريب بالرفع خبر المبتدأ ليست لعل من أخوات إن، وإلا لقول: لعل أب بالألف، وانفراق بين الزائد وشبهه، وإن كان كل منهما لا يتعلق أن الزائد لا يتوقف عليه المعنى، فوجوده وعدمه سنان وشبه الزائد يتوقف المعنى عليه، ألا ترى أن لعل في المثال السابق تفيد الترحي. ولقرب إلى الآن لم يقع فلو حذفنا، وقلت: أبو المغوار منك قريب لتوهم أن القرب وقع مع أنه إلى الآن لم يقع، فيختل المعنى بحذفها.

وقول الأزهري: (فخرج بالاسم الفعل إلخ) محل خروجهما إذ بقي على معناهما ولم تنسب إليهما، وإلا بأن نسبت إليهما نحو: قام فعل ماضٍ، ومن حرف جر، فهما حسند اسمان فتعرب قام أو من مبتدأ ولك فيه وجهان: إما أن تقول أنه محكي قصد لفظه، وإما أن تعربه بالضمّة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية لا الضمة⁽¹⁾ الظاهرة خلافاً لبعضهم. وفي الكفاية:

إن نسبت لأداة فحث أو أعرب واجعّنها اسماً ما بعده خبر

(1) قول المحشي: لا انصمة الظاهرة، خلافاً لبعضهم. انظر الصبان أول حاشيته على الأسموني فقد عقد فائدة لذلك.

الفاعل واسم كان وأخواتها لكونها عاملها لفظياً، وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ. زيد قائم: فريد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أولاً لثان بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول، وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ. ومثال الاسم المؤن لواقع مبتدأ ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآية 184] فإن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخبر خبره. والتقدير: صوموا خير لكم.

(والخبر) الأصل (هو الاسم المرفوع) المبتدأ (المُسند إليه) أي إلى المبتدأ، ثم تارة

وقوله: (الفاعل) كما يخرج الفاعل يخرج النائب، وخبر أن وسائر المرفوعات.

وقوله: (والابتداء عبارة) أي معبر به فهو إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، ثم فسر معنى الاهتمام بقوله: (واجعله أولاً لثان) فيكون وجعله بالجر عطفاً على الاهتمام عطف تفسير، ولا ننفت إلى ما في الميثني وغيره. وانمراد بالشيء في قوله عن الاهتمام بالشيء وجعله أولاً المبتدأ أو بالثاني في لثان الخبر.

وفي قوله: (يكون الثاني خبر عن الأول إلخ) مراده بقوله خيراً. محبر به ولو حكماً ليدخل الفاعل الذي سبقت مسد الخبر فيما إذا كان المبتدأ وصفاً كما مر، فلا يعترض على الأزهرى بأن تعريفه للابتداء غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر.

وقوله: (والتقدير صومكم إلخ) أو صيامكم ثم لا فرق بين أن يكون السابك ملفوظاً به كآية أو مقدراً نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فتسمع منصوب بأن مضمرة مؤول بمصدر متدا أي سمعت، وخبر خبره، وأشار في الألفية إلى المبتدأ بالمثل حيث قال:

مبتدأ زيد وعاذر حمر إن قلت زيد عاذر من اعتذر؟

والخبر. قول الأزهرى: (الأصل) وهو المفرد. فإن قلت: الخبر كما يكون مفرداً يكون جملة كما يأتي فلم حصه الأزهرى بالمفرد؟ قلت: حمته على خصوص المفرد لأجل قول المصنف هو الاسم لأنه لا يصدق حقيقة إلا بالمفرد، ويكون المصنف على هذا لحمل ساكت عن تعريف الخبر الواقع حمته. والصواب حذف قوله: الأصلي ليكون كلام المصنف شاملاً للخبر المفرد والمجملة. ويكون قول المصنف الاسم شاملاً الاسم حقيقة وهو المفرد، والاسم تأويلاً وهو الجملة والمظرف والجر والمحروور إن تعلقا باسم، فهما من قبيل المفرد وإن تعقد بفعل فهما من قبيل الجملة.

(المرفوع) أي لفظاً وتقديراً أو محلاً، وتدخل الجملة في محل. (المسند إليه) أي المسند هو أي الخبر إلى المبتدأ، وخبر به جميع المرفوعات وإلى تعريف الخبر أشار في الألفية بقوله:

والخبر انحرز النميم العادة

يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر (نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ) فزيد المبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ (و) تارة يكونان مثليين لمذكر نحو قولك: (الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ) فالزَّيْدَانِ: مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف، وقائمان: خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً.

(و) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح نحو قولك: (الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ) فالزَّيْدُونَ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضاً نيابة عن الضمة، وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك: الريود قيام، وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو: هند قائمة، وتارة تكونان مثنيين لمؤنث نحو: الهندان قائمتان، وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو: الهندات قائمات، وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو: الهندود قيام. (وَالْمُبْتَدَأُ) من حيث هو (قَسْمَانِ): قسم (ظاهر) وقسم (مُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ مَا تَقْدَّمَ ذِكْرُهُ) من نحو قولك: زيد قائم، والزَّيْدَانِ قائمان، والزَّيْدُونَ قائمون وما أشبه ذلك.

(و) المبتدأ (المُضْمَرُ اثنا عشر) ضميراً منفصلاً (وهي: أنا) لـلْمَتَكَلِّمِ وحده (نَحْنُ) لـلْمَتَكَلِّمِ مع غيره أو معظم نفسه (وَأَنْتِ) بفتح الـتاء للمخاطب (وَأَنْتِ) بكسر الـتاء للمخاطبة (وَأَنْتُمَا) بضم الـباء للمثنى مطلقاً (وَأَنْتُمْ) بضم الـتاء لجمع الذكور المخاطبين (وَأَنْتُنَّ) لجمع الإناث المخاطبات (وَهُوَ) للمفرد الغائب (وَهِيَ) للمفردة الغائبة (وَهُمَا) للمثنى الغائب مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً (وَهُمْ) لجمع الذكور الغائبين (وَهُنَّ) لجمع الإناث الغائبات، وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة، والغائب فيها إذا وقعت مبتدات أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى (نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ) فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء، وقائم خبره. (وَنَحْوُ قَائِمُونَ) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الصم لا يظهر فيه إعراب لأنه ضمير ومحل رفعه، وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما

(والمبتدأ) قول الأزهري: (من حيث هو) أي لا يفيد كونه ظاهراً ولا مضمراً، وإن اعتبرت أحدهما لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (وهي أنا) حاصل الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنا عشر. الاثنان الأولان للمتكلم، وخمسة بعدهما للمخاطب، والخمسة الأخيرة للغائب. ويؤخذ من المصنف حيث ذكر الظاهر معرفة، والظاهر لا يكون إلا معرفة أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة، ولا يجوز أن يكون نكرة إلا بمسوح. وفي الألفية:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تغد..... إلح

وفوه: (بما يطابقها إلح) أي يساويها في المثنى تذكيراً ونائياً أفراداً وتشية وجمعاً، ومن غير الغالب أن لا يقع مطابقة كما إذا أخبر عن المبتدأ باسم التفصيل مضافاً إلى نكرة نحو:

أشبه ذلك) من نحو: أنت قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، وهم قائمون، وهن قائمات، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمّر مبني لا يدخل فيه إعراب، والصحيح في أن وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أن المضمير هو «أن» فقط، وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد.

(والخبر) من حيث هو (قِسْمَانِ): قسم (مُفْرَدٌ) وقسم (غَيْرُ مُفْرَدٍ) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها، ولو كان مثنى أو مجموعاً فإنه في هذا الباب يسمى مفرداً (فالمُفْرَدُ نحو قولك: زَيْدٌ قَائِمٌ) والريدان قائمان، والريدون قائمون. فأنحبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس بجملة ولا شبهها. (وغيرُ المُفْرَدِ) هو الجملة وشبهها ومحموع ذلك (أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ) في الجملة وشيئان في شبهها، فالشيئان في شبه الجملة هما (الجارُ

أنت بكسر التاء أفضل امرأة، وأنتما أفضل رجلين، وأنتم أفضل رجال، وأنتن أفضل نسوة أو كان مجرداً من الإضافة نحو: أنت بكسر التاء أفضل، وأنتما أفضل، وأنتم أفضل، وأنتن أفضل، فيلزم في اسم التفضيل في الوجهين عدم المطابقة عملاً بقول الألفية:

وإن لمنكور يضاف أو مجرداً يلزم تذكيراً وأن يوحد

وكما إذا أخبرت بمصدر نحو: أنت عدل، وأنتما عدل، وأنتم عدل، وأنتن عدل. وقوله: مبني سياطي في باب النعت وجه بناء انضمام من حيث هي، وقوله: هو أن فقط والالف زائداً في إنا للإشباع، وإنما حركت النون فرقاً بين المضمير والناصبية المخففة والزائدة. وقال الكوفيون: الجميع هو المضمير، وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقاً، وأما هو وما بعده، فالمختار أن المضمير هو الهاء في الجميع، وقيل: الجميع أيضاً قسمان: مفرد وغير مفرد. إلى هذا التقسيم أشار في الألفية بقوله: ومفرداً يأتي حملة.

قول الأزهري: (هنا) احترازاً من المفرد في باب الإعراب، ومنه في المنادي واسم «لا» وقد تقدم جميع ذلك ثم المفرد قسمان: مشتق وجامد، فالمشتق ما تحمل ضميراً يعود على المبتدأ كمثال المصنف، ومثال الأزهري: والجامد فارغ من المضمير نحو: زيد أحوك إلا أن أول بالمشتق فيتحمل ضميراً نحو: زيد تميمي أي منسوب إلى تميم، وإلى قسمي المفرد أشار في الألفية بقوله:

والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

(وغير المفرد)⁽¹⁾: قول الأزهري (هو الجملة إلخ) في هذا إشارة إلى أن لأولى للمصنف أن يقول شيئان بدل أربعة أشياء، والعذر للمصنف أن الحمّة لما كانت شامة

(1) قول الأزهري: وغير المفرد هو الجملة. فائدة: قال الرمخشري وصاحب المغني: الكلام أخص من الجملة. انظر ابن يعيش.

والمَجْرُوزُ وَالظَرْفُ) هو التامان (و) الشَّيْثَانُ فِي الْجُمْلَةِ هُمَا (الْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ) لظَاهِرِ أَوْ الْمَضْمَرِ (وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ) الْمَفْرُودُ أَوْ غَيْرُهُ فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَ) الظَرْفُ (نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ) وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخَبَرَ مُعَلِّقُ الْحَرِّ وَالْمَجْرُورُ وَالظَرْفُ الْمَحذُوفُ لَا هُمَا، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ لَا كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ.

لِلْأَسْمَاءِ وَالْفِعَالِ، وَشَبَّهَا قِسْمَانِ أَيْضاً صَحَّ ذَلِكَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ. قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: (التامان) إلخ، التام منهُمَا هُوَ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ غَيْرُ مِلَاحِظَةِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ الْمَقْدَرِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِخْرَاجُ بِالنَّقْصِ نَحْوُ: زَيْدٌ بَكَ أَوْ زَيْدٌ مَكَاناً، وَلَمْ يَقِيدْهُمَا الْمُصَنِّفُ لِأَنَّهُمَا إِذَا أُطْلِقَا لَا يَنْصَرِفَانِ إِلَّا لِمَتَامٍ. (مَعَ فَاعِلِهِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ مَعَ مَرْفُوعِهِ لِيَشْمَلَ النَّاسِبَ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ أَبُوهُ، وَاسْمُ كَانَ: زَيْدٌ كَانَ أَبُوهُ قَائِماً، وَيَجَابُ بِأَنَّهُ يَطْلُقُ عَلَيْهِمَا فَعَلٌ مُحْزَأٌ. قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: (الظاهر) مثاله زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وقوله: (أَوِ الْمَضْمَرِ) نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ (مَعَ خَبَرِهِ) الْأَوَّلَى أَيْضاً أَنْ يَقُولَ مَعَ مَرْفُوعِهِ لِيَشْمَلَ الْخَبَرَ وَيَشْمَلَ الْفَاعِلَ الَّذِي أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ عَمَرُو وَصَارَ بِهِ الزَّيْدَانِ فَعَمَرُو مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ وَصَارَ بِهِ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ وَالزَّيْدَانِ فَاعِلٌ بِالثَّانِي أَغْنَى عَنِ الْحَرِّ، وَالثَّانِي وَفَاعِلُهُ خَبَرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَرٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالْمُبْتَدَأِ، وَالرَّوَابِطُ قِيلَ أُمُورٌ عَشْرَةٌ غَالِبُهَا الضَّمِيرُ كَمَا فِي مَثَلِ الْمُصَنِّفِ، وَمِنْهَا اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ نَعَالِي: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الاعراف: الآية 26] وَمِنْهَا تَكَرُّرُ، وَالْمُبْتَدَأُ بَعْضُهُ نَحْوُ: ﴿الْحَقُّهُ ۝ مَا لِحَاقَهُ ۝﴾ [الحاقة: الآيات 1 - 2] وَمَحَلُّ كَوْنِ الْحِمْلَةِ تَحْتَاحَ إِلَى الرَّابِطِ إِذَا لَمْ تَكُنْ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، وَإِلَّا فَلَا تَحْتَاحَ لِرَابِطٍ نَحْوُ: مَطْوَئِي اللَّهَ حَسْبِي، فَمَنْطُوقِي مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، وَاللَّهُ مُبْتَدَأٌ ثَانِي، وَحَسْبِي خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي، وَالْحِمْلَةُ مِنَ الثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَا تَحْتَاحَ لِرَابِطٍ لِأَنَّهُ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، وَإِنِّي احْتِاحَ الْحِمْلَةَ الرَّابِطَ أَشَارَ فِي الْأَلْفِيَةِ بِقَوْلِهِ:

حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَفَتْ لَهُ

وقال معنى، ولم يقل: ضميراً ليشمل الرابطة بجميع ما يكون الرابطة به إنى كون الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابطة. أشار في الألفية بقوله:

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها

ويشترط في انجمله أن تكون خبرية، والإشائية نحو: اصرره لا تقع خبراً على مذهب الجمهور، وإن وردت فنؤول بحذف النقول.

وقوله: (لاهما) أي وحدهما أو مع متعلق، ففي المسألة ثلاثة أقوال: أصحها ما قاله الأزهرى، ولا يسبي على هذا الخلاف شيء لأن المقدر لا بد من اعتباره على كل.

وقوله: (وأن تقديره إلخ) معطوف على أن الخبر مدخول الصحيح لكن يجب تأويل الصحيح في هذا الأخير بالأرجح، لأن تقديره فعلاً أو اسماً كل منهما متفق عليه، والخلاف إما هو المحتر، وإن أقيمت العبارة على ظاهرها اقتضت أنه لا يجوز تقديره فعلاً، وليس

(و) الفعل مع فاعله نحو قولك: (زَيْدٌ قَامَ أَبَوَهُ) فزيد مبتدأ، وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف إليه هي موضع رفع خبر عن زيد، والرباط بينهما الهاء من أبوه.

(و) المبتدأ مع خبره نحو قولك: (زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ) فزيد: مبتدأ أول، وجاريته مبتدأ ثان، وذهابه خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره هي موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والرباط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته، والله تعالى أعلم.

كذلك، وإلى كون الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختيار تقديره مفرداً أشار في الألفية بقوله:

وأخروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقرّ

فلم قدم كائن على استقرّ علمنا أن المختار تقديره مفرداً وكائن المقدر اسم فاعل من كن السمة، ولا يجوز أن يكون ناقصة لأنه يكون الجار والمجرور والظرف خبرها، ويتعلق بكائن آخر ويلزم التسلسل.

فإن قلت: ما فائدة إفراد الجار والمجرور والظرف بالذكر مع أنه قدر عاملها اسماً كان من قبيل الإخبار بالمفرد، وإن كان عاملها فعلاً كانا من قبيل الإخبار بالجملة كما مر. قلت: لما لم يتممها بحجة واحدة إفراداً وبالذكر وسمياً بشبه الجملة (زيد قام أبوه).

قول الأزهري: (والمضاف إليه إلخ) يقتضي أن المضاف إليه له مدخل في الخبرة كذلك والعذر له إنه كما كان رابطاً صح أن يعد من جملة الخبر، والمختار عند النحويين نحو: زيد ضربته، أن الخبر إنما هو الفعل والفاعل، وأما لمفعول وسائر المنصوبات قائماً هي من تتمات الفعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الْعَوَامِلِ الِدَّاحِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وتسمى النواسخ (وهي) هنا أقسام (ثلاثة): الأول (كان وأخواتها و) الثاني: (إن وأخواتها و) الثالث: (ظننت وأخواتها) وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف. (فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم) أي المبتدأ.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

لما علمت أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمستدأ أراد أن يبين لك بعض العوامل اللفظية المحترز عنها فيما مر التي تدخل على المبتدأ والخبر فتزيل عمل الابتداء والمبتدأ ويصير العامل لها. قول الأزهري: (وتسمى النواسخ إلخ) جمع ناسخ مأخوذ من النسخ الذي هو الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته عن مكانه، وتسميتها بذلك ظهر لأنها أزلت عمل الابتداء، والمبتدأ إنما أزالته لأنها عامل لفظي والابتداء معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

وقوله: (هنا) أي من الكتب، قيل: لا حاجة إليه لأنها في كل كتاب ثلاثة، وأما ما ذكر في غير هذا الكتاب من أفعال المشاركة ومن وما ولا ولات، وأن المشبهات بليس فهو داخل في أخوات كان. قلت: يحاب عن الأزهري بأنه جعل ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعل كما علم وأرى قسماً رباعاً، فيكون عنه احتراز وهو ظاهر، وكونها ثلاثة باعتبار عملها، وأما باعتبار ذاتها فهي قسمان: أفعال وهي: كان وظن وأخواتها، وحروف وهي: إن وأخواتها، وقدم كان وأخواتها لأنها أفعول، والأصل في العمل للأفعال. وقال: كان وأخواتها ولم يقل: أمسى وأخواتها مثلاً، لأن كان هي أم الماب، ولذلك اختصت بأمر منها ما أشد إليه في الألفية بقوله: «ترد كان حشو... إلخ». وقدم أن وأخواتها على ظن، وإن كتب أفعلاً لأن أحد الجرأس مع أن مرفوع، وإن كان الرفع جديداً، وأما ظن فالجزأين معاً منصوبون فخرج معاً عن أصلهما.

وقوله: (أي المبتدأ) أي الذي كان قبل دخولها يسمى مبتدأ يؤخذ منه أن الرفع جديد، فهو غير الرفع الذي كان حيث كان مبتدأ، هذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: إن المبتدأ نون على رفعه وهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول كان وكان غير عاملة، ورد باتصال

ويسمى اسمها (وَتَنْصُبُ الْخَبَرَ) أي الخبر ويسمى خبرها. وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجرّدت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، فصارت كالروابط ومن سمى الزجاجي حروفاً. (وهي) ثلاثة عشر فعلاً على ما ذكره هنا، وإلا فهي أكثر من ذلك. الأول (كان) وهي لانصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي إما مع الدوام والاستمرار نحو:

الضمير بها في نحو كنته، والصمير لا يتصل إلا بعامله. وقوله: (ويسمى اسمها) أي يسمى المحة المرفوع بها اسمها حقيقة، ويسمى فاعلها محراً، كما أن المنصوب يسمونه خبراً حقيقة ومفعولاً مجازاً، والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى. وإلا فزيد من قولك: كان زيد قائماً، وضعه الواضع اسماً للذات لا لكان. لأن اسم كان النقط المخصوص وهو الكاف وانواو والنون، لأن أصله كون وقائماً ليس خبراً في المعنى عن كان، لأن كان فعل، والأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملابسة وهي كونها تعمل فيه، وإلى عمل كن أشار في الألفية بقوله:

ترفع كأن المبتدأ اسماً والخبر تنصبه.....

وقوله: (إنما لم يسموا الاسم المرفوع بها فاعلاً) أي اصطلاحاً، وإلا فيسمى فاعلاً مجازاً، كما أن المنصوب بها يسمى مفعولاً مجازاً كما علمت.

وقوله: (تجرّدت إلخ) بيانه أن كل فعل تام له مدلولان: الحدث والزمان، كضرب في قولك: ضرب زيد عمراً، فإنه يدل على الحدث وهو الضرب الصادر من الفاعل، ووقع على المفعول، ويدل على لزمان الماضي، وهذه إنما دلت على الزمان دون الحدث، فلذلك قبل لها نواقص، وهذا الذي قلناه الأزهرى هو قول سيبويه وأكثر المصريين. ورده ابن مالك في شرح التسهيل بوحوه عشرة، وقال: الصواب أنها دالة على الحديث العام ومعنى نقصانها حينئذ أنها لا تكتفي بالمرفوع، وهو الذي تقصيه عبارته في الألفية إذ قال:

وذو تمام ما برفع يكتفي

وقوله: (فصارت كالروابط) أي من حيث كونها تجمع على معمولين كما أن الحرف يربط اللازم ويوصله إلى المعمول.

وقوله: (ومن ثم) بفتح الثاء المثناة بمعنى هنالك أي من أجل كونها محردة عن الحدث وصورتها كالحروف الراسطة والموصله لمعاني الأفعال إلى الأسماء سماها إلخ. وانصواب أنها أفعال كما عرفت.

وقوله: (هنا) أي في هذه المقدمة، وإلا ففي غيرها المطولات أكثر ولم يذكر في الألفية في باب كن ما ذكره المصنف هنا، نعم زاد في الألفية: ما ولا ولات وأن المشبهات بسن وأفعال المقاربة. (كان) قول الأزهرى: (هي لانصاف إلخ) حصل ما حققوه هنا أن كان من

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: الآية 96] وأما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شيباً. (و) الثاني (أَمْسَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو: أمسى زيدٌ عنياً (و) الثالث (أَصْبَحَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو: أصبح البردُ شديداً. (و) الرابع (أَضْحَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: أضحى الفقيه ورعاً. (و) والخامس (ظَلَّ) بالمطاء المشالة وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهراً نحو: ظل زيدٌ صائماً. (و) السادس (بَاتَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر للاً نحو: بات زيدٌ مفطراً. (و) السابع (صَارَ) وهي لتحويل والانتقال نحو: صار السعرُ رخيصاً. (و) الثامن (لَيْسَ) وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة، نحو: ليس زيدٌ قائماً، أي الآن. (و) التاسع والعشر والحادي عشر والثاني عشر (مَا زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتَى وَمَا بَرَحَ) مقترنة بما النافية أو شبهها كالهي ونحوه.

فولت: كان زيد قائماً تدل على زمن معين وهو الماضي، وعلى حدث مبهم وهو السكون، ووجه إبهامه صدقه بالقيام والقيود والأكل والشرب مثلاً، وقد عيّن الخبر الذي قائم مما يدل على حدث معين وهو القيام، وعلى زمن مبهم لصدقه بالماضي والحال والاستقبال وقد عيّنته كان، والحاصل أن الحدث المبهم في كان عيّن الخبر والزمن المبهم في الخبر عيّنته كان، والمراد بالخبر عنه والإنصاف من جهة المعنى، وكذا يقال في سائر هذه الأفعال، فإنه بعض وتأمله، وهذا مبني على دلالة هذه الأفعال على حدث نكته مبهم وهو الحق كما علم، لكنه خلاف ما مر للأزهري.

(وظل) قول الأزهري: (بالمطاء المشالة) أي التي شيلت عليها شكلة تشبه الألف للفرق بينها وبين الضاد (وبات) قول الأزهري: (بات زيد مفطراً) الأولى أن يبدل مفطراً بنحو مصلية لأن الخبر لا فائدة فيه، لأنه من المعلوم أن يبيت الإنسان مفطراً. (وصار) قول الأزهري: (والانتقال عطف تفسير على ما قبله) ثم تارة يكون من ذات إلى ذات نحو: صار الطين بريقاً أو من صفة إلى صفة كمتال الأزهري نحو: صار الفقير عنياً (وليس) قول الأزهري: (لنفي الحال) أو لنفي زمن لحال وانكتم.

وفوله: (عند الإطلاق) فسر به بقوله: والتجرد عن القرينة أي بأن كان التركيب خالفاً عما يفيد لدلالة على الزمن الماضي والمستقبل، ومفهوم أنه إذا كان التركيب قرينة تدل على الماضي كأمس، أو تدل على الحال كآلتي، أو على المستقبل كعبد عمل عبيها ولا إشكال حينئذ. (وما زال) قول الأزهري: (بما النافية) ليس الشرط تقدم خصوصاً كما يوهمه، بل الشرط تقدم النفي بما أو غيرها، بل لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالاسم نحو غير منفك زيد عن القيام، فمفك اسم فاعل من انفك، وزيد اسمها، وعن القيام خبرها، أو بالفعل نحو: ليس ينفك زيد جالساً، والنافي إما ملفوظ به كم ذكر أو مقدر كقوله تعالى:

وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد عالماً، وما انفك عمر جالساً، وما فتى بكر محسناً، وما برح محمد كريماً، وما أشبه ذلك. (و) الثالث عشر (ما دام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهي لاستمرار الخبر نحو: لا أصبحك ما دام زيد متردداً إليك، وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف، ومصدرية لتأويلها مع صلها بمصدر، وانتقدير مدة دوام زيد متردداً إليك.

﴿قَالَ تَقْتُلُوا﴾ [يوسف: الآية 85] أي لا تقتلوا، لكن لا يحذف إلا بشروط ثلاثة: كون الفعل مضارعاً في جواب قسم، وإنافي «لا» ومثل تقدم النفي تقدم شبهه وهو الهي والدعاء، فمثال الهي:

صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت ت فتنسيه ضلال ميس
فصاح مادي مرخم صاحب على غير قياس، لأن ترخيم الخلى من التا شرطوا له أربعة شروط من حملتها العلمية، وصاحب ليس بعلم، وإنما هو صفة، ولا نهيية، وتزل مضارع زل من أخوات كان فيه ضمير مستتر اسمها، واذكر بالنصب خبره مثال، والدعاء: ولا ران منهالاً بجراعاتك القطر. فلا حرف دعاء، ورل من أخوات كان، وانقطر اسمها، ومنهالاً من أنهل المطر إذا نزل خبرها، وهو دعاء المحبوبة بدوام المطر الذي يدوم معه الحير.
وقوله: (هذه إلخ) مبتدأ والأفعال بالرفع نعت أو بدل، والأربعة نعت للأفعال ولملازمة متعلق بمحذوف خبر هذا.

وقوله: (على حسب ما يقتضيه الحال) فإن اقضى الحال ثبوت مدلول خبرها لاسمها في بعض الأزمنة دون بعض، فعلى ما اقتضاه نحو: ما زال زيد عالماً أي منذ صلح للعلم وليس ذلك على سبيل الدوام، فالحاجة تشهد بأنه قبل قوله للعلم لم يكن عالماً. (وما دام) قول الأزهرى: (لنيابتها عن الظرف) الظرف الذي نابت عنه مدة، ومعنى نيابتها عنه أنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف، وأشار الأزهرى بهذا إلى دفع ما قد يقال: إن «ما» حرف ولظرف لا يكون إلا اسماً، وحاصله أنها ليست ظرفاً بنفسها، وإنما استعملت في موضعه.

وقوله: (لتأويلها مع إلخ) فيه مسامحة لأن المؤول هو ما بعدها لكنها لما كانت آلة للسبك صح إسناد التأويل لها محاراً، فلو لم تكن قبلها «ما» فهي تامة بمعنى بقي والمنصوب بعدها حال نحو: دمت صحيحاً، وكذلك يعرب المنصوب حالاً إن تقدمها «ما» وكانت مصدرية وغير ظرفية نحو: بعجيني ما دمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً، وأما كونها ظرفية غير مصدرية، فلا محذور. فحصل مما ذكر أن هذه الأفعال ثلاثة أقسام، منها: ما يعمل بدون شرط وهي ثمانية: كان ونيس وما سهما، ومنها ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهة وهو أربعة: زال وبرح وفتى وانفك، ومنها ما يعمل بشرط تقدم ما الظرفية المصدرية، وهي: دام

(وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا) أي والذي تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف (تَخَوَّ كَانَ) في الماضي (وَيَكُونُ) في المضارع (وَكُنْ) في الأمر (وَ) نحو (أَصْبَحَ) في الماضي (وَيُصْبِحُ) في المضارع (وَأَصْبَحَ) في الأمر (تَقُولُ) في عمل الماضي من كان (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) وإعرابه: كان فعل ماض ناقص، وزيد اسمها، وقائماً خبرها، وتقول في عمل المضارع من كان: يكون زيد قائماً. وإعرابه: يكون فعل مضارع ناقص، وزيد اسمها، وقائماً خبرها. وتقول في عمل الأمر من كان: كن قائماً. وإعرابه: كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». وقائماً خبره. وتقول: أصبح زيد قائماً، ويصبح زيد قائماً وأصبح قائماً. وإعرابه: على وزن ما قبله، والذي لا ينصرف منها

خاصة، وإلى تعداد هذه الأفعال وتقسيمها للأقسام الثلاثة أشار في الألفية بقوله: «ككان ظل بات أصحى أصحاً» الأبيات الثلاثة.

(وما تصرف منها) لما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي يعمل عمل الماضي نبه عليه بقوله: وما معطوفة على كان، ويصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذبت، ومعنى التصرف هنا وفي باب المصدر تحول الفعل إلى أمثلة مختلفة، وليس المراد به الاشتقاق لأن المختار أن أصل المشتقات المصدر. وفي الألفية:

وكونه أصلاً لهذين انتخاب

قول الأزهري: (والذي يتصرف منها إلخ) اعلم أن هذه الأفعال باعتبار التصرف وعدمه أقسام ثلاثة: منها ما لا ينصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودام على الأصح، ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته لأنه ليس له أمر ولا مصدر، ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي، فيستعمل منه جميع التصاريث إلا اسم المفعول لأنه إنما يضاف من التام. وقد مثل المصنف للماضي، ومثل الأزهري للمضارع والأمر، ومثل المصدر: يعجبني كون زيد قائماً، فكون مصدر كان النقص، وزيد اسمها، وقائماً خبره. ومثال اسم الفاعل:

وما كل من يبدي الشاشة كئناً أحاك.....

فكانت: اسم فاعل، وفيه ضمير مستتر يعود على من اسمها، وأحاك خبرها، ومن أراد استثناء مصادر هذه الأفعال فعليه بالشريف في هذا المحل، فقد بيئنا مع أمثلتها. وإلى عمل غير الماضي أشار في الألفية بقوله:

وعبر ماض مثله قد عملاً

وهذه الأفعال تستعمل تامة مكتفية بالمرفوع إلا ثلاثة منها لا تستعمل إلا ناقصة، وهي: فتى وليس وزال، وإلى القسمين أشار في الألفية بقوله:

وذو تمام م برفع يكتفي وما سواه ناقص في

فتى ليس زال دائماً فتى

دام وليس. تقول: لا أكلمك ما دام زيد قائماً (وَلَيْسَ عَمَرُو شَاخِصاً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من الأمثلة. (وأما) القسم الثاني من الناسخ وهو (إِنْ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْأِسْمَ) أي المبتدأ ويسمى اسمها (وترفع الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها (هي) ستة أحرف: (إِنْ) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب، (وَأَنْ) بفتح الهمزة وتشديد النون (وَلَكِنْ وَكَأَنَّ) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح الهمزة المشددة فوق، (وَلَعَلَّ) بتشديد اللام الأخيرة (تَقُولُ: إِنْ زَيْدًا قَائِمًا) وإعرابه: إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع خبرها، وزيد اسمها، وقائم خبرها.

وتقول: بلغني نُ زَيْدًا مَبْطَلَقًا، وإعرابه: بلغ فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وأن حرف توكيد ونصب، وزيد اسمها، ومنطلق خبرها. أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني، والتقدير بلغني انطلاقاً، وتمتد أن المفتوحة الهمزة بكونها لا بد أن يطنبها عامل كما مثلنا بخلاف إن المكسورة، وتقول: كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا، ولكن عمرًا جالس (وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) ولعل الحبيب قادم، وإعرابه: على وزن ما تقدم لا يختلف عملها، وإنما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها،

(شَاخِصًا) معناه ذاهباً أو حاضراً، فإن الشخص يكون بمعنى الذهاب وبمعنى الحضور. (وترفع الخبر) يأتي في تسميته الاسم اسماً والخبر حراً ما مر في كن، وما ذكره من أن الخبر مرفوع بها هو مذهب البصريين. وقال الكوفيون: هو مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، واستدلوا على ذلك بأنها أضعف من الأفعال، فلا تعمل في منصوب ومرفوع وإلى عمل إن وأخواتها أشار في الألفية بقوله:

لِإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ كَانَ عَكْسَ مَا لَكَ مِنْ عَمَلٍ

وقوله: (لا بد أن يطلبها عامل إلخ) يجب تقييد العامل بغير القول، فإن كان العامل قولاً وجب الكسر وإلى ما تفتح فيه همزة إن وتكسر فيه، أشار في الألفية بقوله:

وهمز إن فتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك اكسر
فاكسر في الابتداء وفي بدء صلة وحيث إن ليمين مكملة
أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كزرتة وإنني ذو أمل

وقوله: (وإعرابها على وزن إلخ) نعم يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر طرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز التقديم نحو: ﴿إِنْ لَدَيْنَا نُكَالَا﴾ [المُرْمَل: الآية 12]، ﴿وَكَيْفَ فِي ذَلِكَ تَعْبَرُهُ﴾ [ارِ عَمْرَان: الآية 13] وإلى ذلك أشار بقوله في الألفية:

وراع دا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير الذي

وقوله: (لاختلاف ألفاظها إلخ) اللام ليست للتعليل لأن العلة تدور مع المعلول وحوادث

وإنما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو: كان في البدء على الفتح ودلالاتها على المعاني فمعنى كان اتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (وَمَعْنَى إِنَّ) المكسورة (وَأَنَّ) المفتوحة (لِلتَّوَكُّيدِ) أي تأكيد النسبة. (وَ) معنى (كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ) وهو الدلالة

وعدمًا، فيقتضي أنه مهما اختلف اللفظ إلا ويختلف المعنى، وليس كذلك إذ الغالب اختلاف المعنى لاختلاف اللفظ نحو: إن ولكن، وقد يختلف اللفظ ولا يختلف المعنى كما في: إن وأن باعتدال فتح الهمزة وكسرهما الأولى أنها ظرفية بمعنى وقت كانه، وبما يختلف المعنى وقت اختلاف البسط فيؤخذ منه أنه مهما اختلف المعنى إلا ويختلف اللفظ ولا عكس وهو المراد.

وقوله: (وإنما عملت) هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال الأصل في الحرف إذا اختص بالاسم أن يعمل عملاً خاصاً وهو الجر، فلم عملت هذه الأحرف لنصب والرفع؟ فأجاب بقوله: (وإنما عملت) إلخ، وقدر منصوبها على مرفوعها ليعلم أنها فرع في العمل على عكس الأفعال المتعدية.

وقوله: (دالاتها على المعاني) أي الآنية لا معنى كان وأخواتها. فوجه انشبه كون كل منهما دل على معنى، لكنه غير المعنى الذي دل عليه الآخر، ولدنك بينه الأزهري بقونه: (فمعنى أن إلخ للتوكيد) لام الجر هنا، وفي الألفاظ المذكورة بعد زائد في الخبر قطعاً ولا معنى لحواب بعض بقوله التوكيد خبر متعلق بخاص تقديره مصروف التوكيد، لأنه يقتضي أن الأصل فيها غير التوكيد ثم استعمالاً في التوكيد وليس كذلك، والتوكيد يقويه الحكم عند المخاطب إيجاباً نحو: إن زيدا قائم، أو نفياً نحو: إن زيدا ليس بقائم، وقد مر في الكلام على لخطبة إن السمع إن كان خالي الذهن يلقى إليه الكلام من غير تأكيد، وإن كان شاكاً في النسبة فالأحسن التأكيد، وإن كان منكراً فيجب التأكيد. (للاستدراك). وقول الأزهري: (وهو تعقيب الكلام إلخ) أي لا تيان بها عقب كلام نام مغاير لما بعدها إيجاباً أو نفياً وهي متوسطة بينهما.

وقوله (برفع ما يتوهم ثبوته إلخ) أي من الكلام الواقع قبها كما إذا قلت: زيد شجاع، فتوهم أنه كريم، لأن من جاد بنفسه وجود غالباً بماله من باب أخرى. فإذا أردت رفع ذلك التوهم قلت بعد ذلك الكلام لكنه بخيل.

وقوله: (أو نفية) اعترض بأنه لم يوجد مثال يختص به كل مثال نه هو داخل فيما قبله وهو كذلك، فإذا قلت: ما زيد بكريم لتوهم أنه غير شجاع لأن السخر وأنجن متلازمان غالباً. فإذا أردت رفع ذلك التوهم، قلت: لكنه شجاع، فيقال لهذا رفع لتجبن الذي توهم ثبوته. ويقال أيضاً ثبوت الشجاعة التي توهم نفيها، فالأول يغني عن الثاني. ونظر ما معنى كلام الفيشي هـ. (للتشبيه) قول الأزهري: (وهو الدلالة إلخ) وتفسير فعل التشبيه من فعل المتكلم والدلالة وصف للفظ الدان على التشبيه كالكاف، ولا يصح أن يفسر فعل المتكلم

نفيه (و) معنى (لَيْتَ لِلتَّمَنِّي) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر . (و) معنى (لَعَلَّ لِلتَّرَجِّي) وهو طلب الأمر المحبوب .

(وَالْتَوَقُّع) وهو المعبر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه نحو: لعل زيدا هالك، والترجي في المحبوب نحو: لعل الله يرحمني فإن الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب .

(وَأَمَّا) القسم الثالث من التواسخ وهو (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ) ويسمى مفعولها الأول (و) تنصب (الْخَبَرِ) ويسمى مفعولها الثاني، وإنما نصبهم (على أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا) وحيث لا مانع .

وهو التشبيه بوصف اللفظ وهو الدلالة ولا العكس، وأجيب: بأن في الكلام حذفاً، والتقدير: وهو الحكم بالدلالة ولا شك أن الحكم من فعل على مشاركة أمر لأمر في معنى (و) معنى (لكن) للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو المتكلم ولا بد أن يزداد في التعريف بالكاف ونحوه لإخراج نحو: عمرو، فإنه يصدق عليه مشاركة أمر لأمر في معنى وهو المجيء والإخراج نحو: قابل زيد عمر .

(لِلتَّمَنِّي) قول الأزهري: (وهو طلب ما لا طمع فيه إلخ) أي أصلاً ولا يمكن وجوده وهو المستحيل كقوله:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وقوله: (أو ما فيه عسر إلخ) أي يمكن وجوده، ولكنه عسير كقول الفقير: ليت لي قنطراً من ذهب، فوجدان الفقير لقنطار من الذهب عسير وليس بمحال عقلاً، ويمتنع طلب الواجب لذاته كقولك: ليت غداً يجيء .

(لِلتَّرَجِّي) قول الأزهري: (بإشفاق المكروه) أي الخوف من الوقوع في المكروه، وقيل: التوقع أعم من المحبوب والمكروه، ولكن المحبوب يسمى ترجياً، والمكروه إشفاقاً، ثم إن الترجي أحض من التمني، لأن التمني يكون في المستحيل، والممكن والترجي لا يكون إلا في لممكن ولا يكون في المستحيل، فلا يقال: لعل الشباب عائد، وأما قول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَمْلَأُ الْأُسْبُكَ﴾ [غافر: الآية 36] وبلوغة لأسباب السماوات محل فهو جهل منه .

(على أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا) لهذا مذهب المصريين، وقال الكوفيون: الثاني منصوب على الحال إلى عمل ظن وأخواتها وعندها أشار في الألفية بقوله: أنصب له بفعل القلب جزأي ابتدأ أعني رأي إلخ .

قول الأزهري: (حيث لا مانع) عندهم أمران إنعاء وتعليق، فالإلغاء ترك العمل جوازاً لغير موجب لفظي ومحلاً لضعف العامل إما بتوسطه نحو: زيد ظننت قسم، وإما بتأخره نحو: ريد قائم ظننت، فيجوز في كل منها العمل والإلغاء إلا أن المتوسط يجوز فيه العمل والإلغاء

وذكر من ذلك عشرة أفعال، أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول لثاني (وهي ظننتُ) نحو: طننت زيدا قائماً.

(وحسبتُ) نحو: حسبت بكرةً صديقاً.

(وخللتُ) نحو: حلت الهلال لائحاً.

(وزعمتُ) نحو: زعمت زيدا صادقاً. وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني.

(و) هي: (رأيتُ) نحو: رأيت المعروف محبوباً.

على حد سوء، وقيل العمل أقوى والإلعاء في التأخر أقوى، وإن تقدم العامل على كل شيء فلا يجوز إلغائه نحو: ظننت زيدا قائماً، وإن تقدم على المعمولين وتقدم غيره عليه نحو: متى ظننت زيدا قائماً، ففي جواز الإلعاء في هذه الصورة خلاف، وظهر عبارة الألفية كما قال المكوذي جوازاً للإلعاء في هذه الصورة أيضاً حيث قال مشيراً لجميع الصور:

وجوار الإلعاء لا في الابتداء

والتعليق ترك العمل لفظاً لا محلاً لتوسط واحد مما له الصدارة بين العامل والمعمولين أو أحدهما، والأشياء التي تعلق أشار إليها بقوله في الألفية:

والتزم التعليق قبل بفي ما وأن ولا لام ابتداء أو قسم

كذا والاستفهام داله احتم

نحو: عذمت لزيد قائم، فجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد معنوي علم كذا عمن بعضهم في المانع في كلام الأزهرى، والطاهر تخصيص المانع في كلامه بالإلعاء، لأن العمل معه منروك لفظاً ومحلاً، فهو الذي ينبغي أن يعد مانعاً، وأما التعليق فالعمل في المحل موجود، فلا ينبغي أن يعد مانعاً.

وقوله: (وذكر من ذلك عشر إلخ) أشار بهذا الكلام إلى أن المصنف لم يستوف جميع أحوال ظن وهو كذلك، فقد بقي عليه من الثلاثة عشر المذكورة في الألفية خمسة: عذ، وحج، ودري، وهب، ونعلم. وزاد هنا على ما في الألفية سمعت، وأما اتخذت فليس من زيادته على الألفية، لأنها من أفعال التصيير فهي داخلة في قوله:

والتي كصيرا أيضاً بها نصب مبتدأ وخبر

وقوله: (أي تفيد ترجيح إلخ) بمعنى أنها تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني غالباً، ومحل ظن تتعدى للمفعولين إذا لم تكن بمعنى إيهام، وإلا تعدت لواحد فقط نحو: ظننت زيدا على المال أي سهمته ويأتي نص الألفية.

(ورأيت) كون رأى لليقين غالب، ومن غير الغالب إفادتها الظن، وقد احتجنا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ ﴿٦﴾ وَيَرَوْنَهُ قَرِيْبًا ۖ ﴿٧﴾﴾ [المعارج: الآيات: 6 - 7] أي يظنون يوم القيامة

(وَعَلِمْتُ) نحو: علمت زيداً صادقاً.

(وَوَجَدْتُ) نحو: وجدت العلم. واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال من حال إلى أخرى.

(وَ) هما (اتَّخَذْتُ) زيداً صديقاً.

(وَجَعَلْتُ) نحو: جعلت النطين إريقاً. وواحد يفيد حصول النسبة في السمع.

(وَ) هو (سَمِعْتُ) نحو: سمعت النبي ﷺ يقول: فالنبي مفعول أول، وحملة يقول مفعول ثان. هذا على رأي أبي علي الفارسي في قوله: أن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثين، والجمهور على أن جملة يقول وبحوها في موضع نصب على المحل من المفعول، لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد.

(تَقُولُ) في إعراب (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) ظننت: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول أول، ومطلقاً: مفعول ثان.

(وَ) في إعراب (خَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا) خلت: فعل وفاعل، وأصل خلت وحليت

بعيداً، ونعمه قريباً، وتقدر أي بما إذا لم تكن بمعنى ذهب، وإلا تعدت لواحد فقط نحو: رأى أبو حيفة حليّة كذا، ورأى الشافعي حرمة، وكذلك إذا كانت بمعنى أنصر نحو: رأيت الهلال أي أبصرته.

(وَعَلِمْتُ) كونه لليقين غائب ومن غير الغالب نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: الآية 110] أي ظننتموهن لأن الإيمان محل القلب، فلا يمكن فيه إلا النضر، ومحل تعدتها لمفعولين إذا لم تكن بمعنى عرف، وإلا تعدت لواحد نحو: علمت الحق بمعنى عرفته، وإلى كون علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم المقدمة، أشار في الألفية بقوله:

لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد مسترمة

(وَوَجَدْتُ) محل تعدى لمفعولين إذا لم تكن بمعنى أصاب، وإلا تعدت لواحد نحو: وجد زيد صلاته، أي أصابها، ومحل كونها متعدية إذا لم تكن بمعنى حزن، وإلا كست لارمة نحو: وجد زيد على عمرو، بمعنى حزن عليه.

وقوله: (حصوله النسبة) أي استقرارها في السمع وقوله: (إذا دخلت على ما لا يسمع) أي وكان ما بعدها يسمع كما في المثال المذكور، فإن دات النبي لا تسمع القول المذكور بعد يسمع، فلو كان الأول بما يسمع نحو: سمعت قول النبي ﷺ. تعدت لواحد اتفاقاً، وكذلك إن كان الأول والثاني مما لا يمكن سماعها نحو: سمعت النبي ﷺ يأكل أو يذهب. لأن التقدير سمعت قول النبي في حال أكله أو ذهابه تعدت لواحد أيضاً.

بكسر الياء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعمراً: مفعول أول، وشاخصاً: مفعول ثان.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) ومن أمثلة ما يفيد الرجحان، ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق، وهذا القسم أعني ظن وأخواتها دخيل في المرفوعات، وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكر استطراداً لتمييز بقية النواسخ.

وقوله: (بعد سلب حركتها) وهي الفسحة فالتقى ساكنان بالياء واللام، فحذفت الياء لرفع التقاء الساكنين، وكذا يعدل في كل معتل العين مهما أسند إلى ائتاء أو «يا» نحو: نعت وعنا، وقتت وفنا، لكن بعد نقل هذا الأخير من فعل مفتوح العين إلى فعل المضموم.

وقوله: (ليس داخلاً) أي ليس منها فيقال حينئذ ما وجه ذكره فيها؟ فأجاب: بأنه ذكره فيها استطراداً لتمام النواسخ والاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة، ومحل ظن وأخواتها المنصوبات، كما أن ذكر خبر واسم أن استطرادي أيضاً تمييز لعمليهما، وفي بعض النسخ، وهذا القسم دخيل في المرفوعات بالإثبات وهي صحيحة، ويكون المعنى. وهذا القسم أدخله المصنف في المرفوعات، وكان حقه أن يذكر في المنصوبات ويجلب بالاستطراد كما قل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ النَّعْتِ

رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدي فقال: (النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ) إِنَّ

باب النعت

لَمَّا فُرِعَ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ الَّتِي تَعَرَّبَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السَّعْيَةِ شَرَعَ فَمَا عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ، وَبَدَأَ مِنْهَا بِالنَّعْتِ، وَتَقَدَّمَ عِدْدُهَا وَوَجْهَ حَصَرِهَا، وَمَاقَدَّمَ مِنْهَا عِنْدَ احْتِمَالِهَا فِي بَابِ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَالنَّعْتُ عِبْرَةٌ الْكُوفِيِّينَ وَعِبْرَةٌ الْبَصْرِيِّينَ الْوَصْفُ خَاصٌّ بِمَا لَا يَتَغَيَّرُ، قِيلَ: وَلَدَا يُقَالُ أَوْصَفَ اللَّهُ، وَلَا يُقَالُ نَعُوتَ اللَّهُ.

قول الأزهري: (رسمه ببعض خواصه إلخ) قال بعض: الصواب إن قول المصنف تابع ليس برسم ولا حد، بل لبيان بعض أحكامه، والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً ما أشار إليه في الألفية بقوله:

فالنَّعْتُ تَابِعٌ مَتَمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ بِهِ اعْتَلَقَ

فتابع جنس يصدق بجميع التوابع، ومعنى متم مكمل لمتبوعه وموضح له إن كان معرفة: كزيد العاقل، ومخصص لمنعوت إن كان نكرة نحو: جاء رجل عاقل، وبوسمة أي بعلامة تكون في المتبوع نفسه، وذلك إذا كان النعت حقيقياً نحو: جاء زيد انفاضل، أو علامة تكون فيما يتعلق بالمتنوع، وذلك إذا كان سيباً نحو: جاء زيد الفاضل أبوه، فيكون الحد شاملاً للحقيقي والسببي فتابع جنس مكمل مخرج لعطف النسق والبدل لأنهما لا يقصد بهما مجرد الإيضاح والتخصيص، بل كل منهما مقصود في نفسه.

وخرج بقوله: (بوسمه إلخ) عطف البيان والتوكيد، إما عطف البيان فلأن الثاني عين الأول معنى قائم به فقط، وكذلك التوكيد فإنه يكون بالنفس، ونفس النفي هو الشيء لا معنى فيه، واعترض ابن هشام على هذا الحد بأنه غير جامع، ورد اعتراضه في التصريح فانظرهما تستفد.

(في رفعه) أي رفعه المطلق لا في شخصه، ليشمل ما إذا كان رفع المنعوت والنعت ظهراً نحو: جاء زيد انفاضل، أو مقدراً نحو: جاء يحيى القاضي، ويشمل ما كان رفع أحدهما ظهراً والآخر مقدراً نحو: جاء موسى العاقل وجاء زيد القاضي، ويشمل ما إذا كان رفعهما معاً بالحركة كما مثل وأحدهما بالحركة والآخر بالحروف نحو: جاء أخوك العاقل، وما إذا كان مرفوعين بالحرف نحو: جاء الزيدون والعاقلون، وهكذا يقال في النصب والجر.

كان المنعوت مرفوعاً (ونصبه) إن كان المنعوت حقيقياً أم سببياً، ثم إن رفع المنعوت مخفوضاً (وتعريفه) إن كان المنعوت معرفة (وتذكيره) إن كان المنعوت نكرة سواء أكان النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضاً في تذكيره وتأنينه وإفراده وتثنيته وجمعه، ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة، ويسمى النعت حينئذ حقيقياً، وإن رفع سببي المنعوت الظاهر

(وتعريفه) أي مطلق التعريف لا في الشخص ليشمل ما إذا كان تعريف المنعوت والنعت من جهة واحدة نحو: جاء الرجل القاضل. فكان من المنعوت والنعت تعريف بأن، ويشمل ما إذا كان تعريفهما من جهتين نحو: جاء زيد العاقل، فالمنعوت تعرف بالعلمية والنعت تعرف بأن، نعم يجب أن يكون المنعوت مساوياً للنعت في التعريف كما في المثال الأول، أو يكون المنعوت أعرف من النعت كما في المثال الثاني، ولا يجوز أن يكون النعت أعرف من المنعوت، فإن ورد ما يوهمه وحب إعرابه بدلاً نحو: يا زيد العاقل، لأن الأولى تعرف بالنداء، ولثانيه تعرف بأن، والمعرف بأن أعرف من المعروف بالنداء قول الأزهري: (سواء كان النعت حقيقياً إلخ) حمل كلام المصنف على ما يشمل القسمين الحقيقي والسببي، وهو الصواب لأنهما يشتركان في الخمسة المذكورة، لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمشأين.

وقوله: (تبعه أيضاً في تذكيره إلخ) أي تبعه في اثنين من خمسة زيادة على ما ذكره المصنف. فإن قلت: قد بقي حينئذ على المصنف ما يريد فيه الحقيقي على السببي من الأشياء الخمسة المذكورة عند الأزهري. قلت: أجيب بأن ذلك مأخوذ من تمثيله، أو يقال: إن المعلم نائب عن المصنف، فهو الذي يبين ذلك للمتعلم، وإلى كون النعت يتبع منعوته في التعريف والتذكير كن النعت حقيقياً أو سببياً، أشار في الألفية بقوله:

وليُعص في لتعريف وانتكير ما لما تلا

وقوله: (ويكمل له حينئذ أربعة عن عشرة إلخ) واحد من الرفع والنصب والنخض، وواحد من التعريف والتذكير، وواحد من التأنين، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وإنما تكمل له جميع العشرة في وقت واحد، لأن الاسم لا يكون مرفوعاً منصوباً مخفوضاً مرة واحدة لما بينهما من التضاد، ولا معرفة نكرة، وكذلك ولا مذكراً ومؤنثاً ولا مفرداً مثني مجموعاً.

وقوله: (وإن رفع) فاعل رفع عائد على النعت وسببي معقول رفع، والمنعوت مصاف إليه والظاهر بالنصب نعت سببي، والمراد بالظاهر في كلام الأزهري ما قابل المستتر بدليل مقابله، فيدخل فيه ما إذا رفع ضميراً بارزاً، فيكون من قبيل النعت السببي نحو: جاء زيد الصارفة أد.

وقوله: (تبعه في اثنين من خمسة إلخ) هي المذكورة في كلام المصنف واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتذكير. وقوله: (ويسمى النعت حينئذ) أي حين رفع الاسم الظاهر الملتصق بضمير الموصوف.

اقتصر فيه على ما ذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت حينئذ سبباً (تقول): في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الأفراد والتعريف والتذكير (قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ وَ) في النصب (رَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ وَ) في الخفض (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ) وتقول مع التنكير والأفراد: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقل، ونقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت لزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين. ونقول في تثنية المذكر مع التنكير: جاء رحلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين. وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاء الريدون العاقلون، ورأيت الريدن العاقلين. ومع التنكير: جاء رجال عقلاء، ورأيت رجالاً عقلاء. ومررت برجال عقلاء. وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند العاقلة، ورأيت هند العاقلة، ومررت بهند لعاقلة. ومع التنكير:

وفوه: (سبباً) سبة إلى السبب النعت السببي هو الذي يبه وبين المنعوت علاقة ككونه أباً للمنعوت أو عبداً له.

وقوله: (تقول في النعت الحقيقي إلخ) حاصل ما ذكره الأزهري هن أن صور النعت التي مثل لها حقيقي أو سببي اثنان وسبعون سورة، وبيانها إجمالاً أن تقول: لنعت إما أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وكل من الثلاثة إما مذكراً وإما مؤنث، وذلك ست، وكل من لست إما مرفوع أو منصوب أو محفوض وذلك ثمان عشرة، وكل إما معرفة ونكرة ومجموع ذلك ست وثلاثون، وكل إما حقيقي وإما سببي، ومجموع ذلك اثنان وسبعون، وقد استوفى رحمه الله مثلها وكونها اثنين وسبعين فقط مبني على أن جمع المذكر السالم مع المكسر قسم واحد، كما أن جمع المؤنث والمكسر كذلك في الحقيقي والسببي، والحق أن كلاً من السالم والمكسر قسم برأسه في جميع ما ذكر، فتكون الصور حينئذ ستاً وتسعين صورة حاصلها أن النعت إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو جمع سالم أو جمع تكسير؛ فذلك ثمان. وكل الثمان إما معرفة أو نكرة وذلك ست عشرة، كل مهملة إما مرفوع أو منصوب أو محفوض، وذلك ثمان وأربعون من ضرب ثلاث في ست عشرة، وكل إما حقيقي وإما سببي وذلك ست وتسعون، وقد مثل الأزهري لاثنين وسبعين، وبقي عليه أربع وعشرون وسأبينها لك في مواضعها فريية إن شاء الله تعالى.

وقوله: (وتقول في جمع المذكر مع التنكير) إلخ بقي عليه ها ست صور كان ينبغي نه أن يذكرها قبل قوله: ويقول إلخ. ثلاث منها لجمع المذكر السالم مع التنكير نحو: جاء زيدون عاقلون، ورأيت زيدن عاقلين. ومررت بزيدن عاقلين، لأنه لا يجمع نعلم حتى يقدر تكثيره، وثلاث من جمع المذكر المكسر مع التعريف نحو: جاء الرجال لعقلاء، ورأيت الرجال العقلاء، ومررت بالرجال العقلاء.

جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة. وتقول في مثني المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين. ومع التنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين. وتقول في جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات. ومع التنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات. فالنعت في هذا كله رافع لصمير النعوت المستتر. وتقول فيما إذا رفع سببي لنعوت الظاهر في الإفراد مع التعريف: جاء زيد القائم أبوه، ورأيت زيدا قائم أبوه، ومررت بزید القائم أبوه. ومع التنكير: جاء رجل قائم أبوه، ورأيت رجلاً قائماً أبوه، ومررت برجل قائم أبوه. وتقول في تشية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان القائم أبوهما، ورأيت الزيدين القائم أبوهما، ومررت بالزيدين القائم أبوهما. ومع التنكير: جاء رجلان قائم أبوهما، ورأيت رجلين قائماً أبوهما، ومررت برجلين قائم أبوهما. وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاءني الرجال القائم أبأؤهم، ورأيت الرجال القائم أبأؤهم، ومررت بالرجال القائم أبأؤهم. ومع التنكير: جاءني رجل قائم أبأؤهم، ورأيت رجلاً قائماً أبأؤهم. وتقول في الممردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند القائم أبوها، ورأيت هنداً قائم أبوها، ومررت بهند القائم أبوها. ومع التنكير: جاءتني امرأة قائم أبوها، ورأيت امرأة قائماً أبوها، ومررت بامرأة قائم أبوها. وتقول في تشية المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان القائم أبوهما، ورأيت الهندين القائم أبوهما، ومررت بالهندين القائم أبوهما. ومع التنكير: جاءت امرأتان قائم أبوهما، ورأيت امرأتين قائماً

وقوله: (مع التنكير جاءت نساء إلخ) الأولى أن يبدل نساء بهندات، لأن نساء ليس جمعاً، وإنما هو اسم جمع لا مفرد من لفظه، وإنما له مفرد من معناه وهو امرأة، وبقي عليه أيضاً ست صور، كان الواجب ذكرها قل قوله: (فالنعت في هذا) إلخ ثلاث، منها لجمع المؤنث مع المكسر نحو: جاء الهنود الحيليات، ورأيت الهنود الحيليات، ومررت بالهنود الحيليات. وثلاث لجمع المؤنث مع التنكير نحو: جاء هنود حيليات، ورأيت هنوداً حيليات، ومررت بهنود حيليات، فصور الحقيقي ثلاث وأربعون، ست وثلاثون ذكرها، وبقي عليه اثنتا عشر قد علمتها.

وقوله: (ويقول في جمع المذكر مع التعريف إلخ) وبقي عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله: وتقول ثلاث منها لجمع المذكر مع النعريف نحو: جاء الريدون القائم أبأؤهم، ورأيت الريدون القائم أبأؤهم، ومررت بالريدون القائم أبأؤهم، وثلاث أيضاً فيه مع التنكير نحو: جاء زيدون قائم أبأؤهم، ورأيت زيدين قائماً أبأؤهم، ومررت بزيدين قائم أبأؤهم.

أبوهما، ومررت بامرأتين قائم أبوهما. وتقول في جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات القائم أباهن. ورأيت الهندات القائم أباهن، ومررت بالهندات القائم أباهن. ومع التنكير: جاءت نساء قائم أباهن. ورأيت نساء قائم أباهن، ومررت بنساء قائم أباهن. فالنعت في هذا القسم يلزمه الأفراد والتذكير دائماً مع غير الجمع، وأما مع الجمع

وقوله: (مع التنكير جاءت نساء إلخ) يأتي فيه ما مر في الحقيقي وفي عيه ست صور، كان الواجب ذكرها قبل قوله: فالنعت في هذا إلخ. ثلاث منها: المؤنث المكسر مع التعريف نحو: جاءت الهندات القائم أباهن، ورأيت الهندات القائم أباهن، ومررت بالهندات القائم أباهن، فصور السببي ثمان وأربعون. ذكر الأزهري منها ستاً وثلاثين، وفي عيه اثنتا عشر كما علمت، فصور الحقيقي والسببي من حيث هما ست وتسعون. هذا إن كان النعت باسم الفاعل، فإن كان باسم المفعول بأن تجعل المصروب بدل العاقل أو القائم فيما مر، أو بالصفة المشبهة بأن تجعل الحس بدلاً من العاقل أو القائم كانت الصور مائتين وثمانين

وقوله: (والنعت في هذا القسم) أعني السببي يلزمه الأفراد، أي ولو كان مثنى أو مجموعاً، وإنما يلزمه الأفراد لأن النعت الرفع للاسم الظاهر منزل منزلة الفعل الرفع لظاهر أيضاً، فكما أن الفعل إذا أسند إلى مثنى ومجموع يجرد من علامة التثنية والجمع، فكذلك الوصف. وهذا على اللغة المشهورة المشار إليها بقول الألفية:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهد

وأما على اللغة التي تلحق الفعل علامة التثنية نحو: قاما الزيدان، أو علامة الجمع نحو: قاموا الزيدون المشار إليها بقوله: وقد يقال سعدا وسعدوا إلخ. فيقال عليها هذا: جاء الزيدان العاقلان أبوهما، وجاء الزيدون العاقلون أباهن، فتكون الألف حرفاً دالاً على التثنية، والواو حرفاً دالاً على الجمع.

وقوله: (والتذكير) أي إذا كان الفاعل مذكراً، ولو كان المفعول مؤنثاً كقولك: جاءت هند القائم أبوها، وسائر أمثلة المؤنث السابقة، وإذا كان الفاعل مؤنثاً أثبت الوصف، ولو كان المفعول مذكراً نحو: جاء زيد انعاقده أمه، لأن الوصف تابع للمفعول وحكم الفعل أنه أسند لمذكر ذكر، وإن أسند لمؤنث أنث، وإلى كون النعت الحقيقي يطابق منعه في الأفراد والتذكير وفروعهما، والسببي فيما ذكر أشار في الألفية بقوله:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل

فسوى التذكير هو التأنيث، وسوى التأكيد هو التثنية والجمع، وأحال في ذلك على الفعل، فعلم أن الحقيقي يطابق المنعوت في الأفراد والتذكير وفروعهما، والسببي لا يطابق المنعوت فيما ذكر.

وقوله: (مع غير الجمع) غير الجمع هو المفرد والمثنى.

فيختار تكسيره على إفراده نحو: مررت برجال قيام أباهم، ويضعف تصحيحه هذا نعت باسم الفاعل، فإن نعت باسم المفعول أو صفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال، وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت، فيستتر في النعت وينصب السببي

وقونه: (ويضعف تصحيحه إلخ) أي جمعه جمع سلامة نحو: جاء رجال قائمون أبائهم، ووجه ضعفه إنه تابع للفعل، والفعل يجرد على اللغة الفصحى، فكذلك ما أشبه وهو الوصف كما مر، فتحصل أن الوصف مع الجمع يختار تكسيره، ثم إفراده ثم جمعه جمع تصحيح.

وقونه: (هذا إذا نعت إلخ) الإشارة عائدة على لزوم الأفراد في السببي مع غير الجمع.

وقونه: (هذا استعمال) هو رفعه للاسم الظاهر ولزوم إفراده السببي الظاهر، وإما إذا كان النعت بهما حقيقياً فتلزم مطابقتها كاسم الفاعل من غير إشكال.

وقوله: (عن السببي الظاهر) وهو العبد والوجه في المثالين بعد والمناسبت تقديمها هنا ليتنزل ما ذكر عليهما، وليبين أصلهما، وحاصل ذلك أن أصلهما: جاء زيد المضروب عبده الحسن وجهه، فالمضروب والحسن بعثان لزيد، وعبده مرفوع على النية عن الفاعل بمضروب، ووجه مرفوع على أنه فاعل بالحسن، فالنعت فيهما سببي لرفعهما الاسم الظاهر الملتبس بضمير الموصوف، ثم حول الإسناد عن الظاهر الذي هو العبد والوجه إلى المضاف إليه الذي هو الهاء العائدة على الموصوف. وصار الضرب مسنداً إلى ضمير زيد محذراً، وكذلك لحسن لأن من الضرب عبده أو أحسن وجهه صح. أو يسد الضرب إليه أو الحسن مجزأً، ثم نصب الاسم الظاهر الذي كان مرفوعاً على الشديد بالمفعول به، فوقع هالك قبج إجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى الوصف المتعدي لاثنيين في الأول الذي هو مضروب، فإنه اسم مفعول من ضرب. وهو إنما هو يتعدى لواحد محرى الوصف لمتعدي لاثنيين في الأول الذي هو مضروب إلى اثنين.

صورة إحداهما. النائب عن الفاعل، والآخر المنصوب على التشبيه بالمفعول به فجر العبد كذلك.

الوجه في المثال الثاني نصب على تشبيه المفعول به فوقع فيه قبج أيضاً، وهو إجراء الوصف القاصر الذي هو الحسن لأنه من حسن، وفعل مضموم لا يكون إلا لازماً مجرى الوصف المتعدي لواحد، فحروقه بالإضائه، فأنحر عيهما من نصب لا من رفع. مثلاً يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وأل في العبد والنوحه لتربين اللفظ لا غير ولست خف عن الهاء المضاف إليه، لأن انتهاء تم تحذف، وإنما هي مستترة في الوصف كما علمت، وحيث حول الإسناد فيهما وحب في النعت المطابقة نحو: جاء الزيدان المضروبان العبد، وجاء الزيدون الحسن الوجه، بنصب العبد والوجه أو جرهما مع حذف النون.

وقونه: (فيستتر) أي الضمير الذي كان مفصلاً بالاسم الظاهر. وقونه: (ينصب السببي)

على التشبيه بالمفعول به أو يخفض بإضافة النعت إليه، وحينئذ يطابق منعوتة في التأنيث والتثنية ولجمع، وترجع إلى القسم الأول مثاله: جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما، وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه.

(والمعرفة) من حيث هي (خمس أشياء):

أي لذي كان سبباً منحملاً للضمير، وإلا فالضمير الآن انتقل لنوصف وصار لوصف مسنداً للضمير ولا الظاهر ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، أو على التمييز إن كان نكرة، وظاهره أن النصب وانحر على حد سواء وليس كذلك بل لجر أولى لرفع القبح كما علمت.

وقوله: (حينئذ) أي حين تحويل الإسناد عن الظاهر إلى الضمير، وصيرورة الظاهر منصوباً أو محروراً.

وقوله: (إلى القسم الأول) وهو الحقيقي، ومعنى رجوعه له أن تعين فيه المطابقة، وليس المراد أن النعت يصير حينئذ جارياً على من حوله كالحقيقي.

(والمعرفة) لما قدم المصنف في كلامه ذكر التعريف والتنكير كان قائلاً قال له: ما هي المعرفة وما هي النكرة؟ فشرع بينهما. فإن قلت: كما قدم التعريف والتنكير قدم الرفع والنصب وانخفض، فلم تكلم على الأولين وسكت عما عداهما؟ قلت: استغنى عن الكلام في الرفع والنصب والخفض، لتقدم الكلام عليها في باب علامات الإعراب، ثم المماسات تقديم النكرة على المعرفة، لكون المعرفة فرعاً عنها لكونها تحتاج، والنكرة لا تحتاج، وما لا يحتاج أصل لما يحتاج، وأجيب بأنه قدمها لشرفها بدلالتها على شيء معين. ثم القاعدة أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد استغنوا عن حده، ولما كانت المعرفة محصورة بالعدم لم يحتج المصنف لحدها، بل قيل حدها غير ممكن نقول ابن مالك في شرح التسهيل: من أراد أن يحد المعرفة من دون اعتراض عليه، فقد عجز عن الوصول إليها. قول الأزهري: (من حيث هي) أي لا تفيد كونها ضميراً أو علماً إلخ لثلاث يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ولا يفسد كونها لا تنعت ولا ينعت بها إلى آخر ما يأتي للأزهري. (خمس أشياء) الحق أنها سبعة، جمعها ابن مالك في الكافية بقوله مقدماً الأعرف فالأعرف:

فمضمرا عرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عينا وذو إضافة بها تبين

وبقي المصنف من السبعة الموصول كما بقي عليه وعلى الألفية في قولها:

وعيره معرفة كهم وذو وهند وابني والغلام والدي

النكرة المقصودة بالنداء نحو: يا رجل لمعين، وأجيب عن المصنف: أنه مر على أن الموصول داخل في انقسام الثالث وهو المبهم، ووجه إيهامه أن الذي يقع على كل فرد مذكر

غالباً، وإن كان قد يقع على الله تعالى، وهو لا يوصف بذكورها ولا غيرها، وأن انّتي تقع على كل مفرد مؤنث وهكذا. وقيل: إن الموصول نعرف بأن الموجودة في الذي والتي وشيهما وجمعهما والمقدرة فيما عداها إلا أبا فهي معرفة بالإضافة. وأجيب عن المصنف وعن الأئمة. بأن النكرة المقصودة تعرفت بما تعرف به اسم الإشارة وهو الحضور، وقيل. تعريفة بأن محدودة ناب عنها حرف النداء.

(الاسم المضمَر) بدأ به لأنه أعرف المعارف بعد اسم الجلالة. وقد ورد: أن سيبويه رثي بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: عفر لي، فقيل له: بم؟ قال: بقولي أعرف المعارف لضمير بعد اسم الجلالة، وكما يقل له المضمَر يقال له الضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وهو قسمان: بارز ومستر، فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضده وهو قسمان مستتر وجوباً وهو ما لا يخلفه ظاهر وذلك في عشرة مواضع: فعل أمر للواحد المذكور نحو: اعمل، والمضارع المبدوء بهمة المتكلم نحو: أوافق، والمبدوء بسون المتكلم نحو: نغبط، والمبدوء بفاء الخطاب نحو: تشكر. وإلى هذه الأربعة أشار في الأنفية بقوله:

ومن ضمير انرفع ما يستتر كافعل أوافق نغبط إذ تشكر

[illegible]

وهو ما دل على متكنم (نحو: أنا و) نحن أو مخاطب نحو (أنت) وأنت وأنتما وأنتم وأنتن، أو غائب نحو: هو وهي وهما وهم وهن. (و) الثاني (الاسم العلم) وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبه سواء كان علم شخص لعائل (نحو: زيد) وهند أم غير

ذكرهما السوداني أن من ضمائر اصولاً، وذلك أنا وله فرع واحد وهو نحن، ولأصل الثاني أنت بفتح التاء، وله فروع ثب بكسر التاء، وأنتما وأنتم وأنتن، والأصل الثالث «هو» وله فروع وهي: وهما وهم وهن. وإي هو الأصل وله فرع واحد وهو إيانا، وقس ذلك على ما قبله وكلها مبنية، وفي الألفية:

وكل مضمرة له البنا يجب

وذكر في التسهيل لبنة أربعة أسباب، أحدهما: الشبه الوضعي في جميعها لأن منها ما هو موضوع على حرف واحد، ومنها ما هو موضوع على حرفين فقط على الأصح، إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة، وبني حملاً على سائر انضمام طرد الباب.

قول الأزهري: (ما دل على متكلم إلخ) أي وضعاً لإخراج نحو قول رجل اسمه زيد جاء زيد، يعني نفسه، لأن الاسم الظاهر موضوع للغيبة، ولا بد من تفيد الخطاب والغيبة بالوضع أيضاً.

(واسم العلم) بفتح العين واللام مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام، لأن العلم بالكسر يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف المعلوم، والعلم بالفتح يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات قاله لرضي. وقيل: من العلم بفتحين الذي هو الجبل وهو لغة العلامة، واصطلاحاً عرفه الأزهري باعتباره شموله لعلم الشخص ولعلم الجنس بقوله: (وهو ما علق) إلخ، فما بمعنى لفظ وعلق بمعنى دل، وهو الموجود في بعض النسخ بدل علق، ولم يعبر بوضع لأن الأعلام قسمان. منقول ومرتجل، ولو عبر بوضع لما شمل المنقول فما جنس وعلق على شيء بعينه مخرج للنكرات، وخرج يعبر متناول إلخ. سائر المعارف لأن العلم جزئي وضعاً واستعمالاً، بمعنى أن العرب وضعت العلم لشيء بعينه، واستعمل في شيء بعينه، وسائر المعارف وضعت كلياً، واستعملت حرثيات. ألا ترى اسم الإشارة نحو: ذا، فإن الواضع وضعه لكل مفرد مذكر فهو كني، وعند استعماله في الإشارة يتعين به كل فرد حصص. وهكذا هو لذي حرره السعد، ورحح السيد خلاف هذا.

وقوله: (سواء كان علم شخص إلخ) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريباً أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهنياً وحارجاً كزيد، فإنه يعين ذاته المسماة به في الذهن، وكذلك في حارج العيون. ولا يتناول عمراً مثلاً لا في الذهن ولا في الخارج، وعلم الجنس يعين مسماه ذهنياً لا حارجاً كأسامة، فإنه يعين مسماه الذي هو الحقيقة الذهن، فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلاً، وفي الحارج لا يحتص به واحد من أفراد هذه الحقيقة، بل يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلاً، وعلم الجنس هو كعلم الشخص في

عقل إما لمكان نحو عدن (ومكّة) أو لغيره: كشدقم اسم جمل، وهيلة اسم شاة، أو علم جنس. أم الحيوان نحو: حضاجر علم للضبع، وأسامة علم للأسد، أو لمعنى كسبحان وبره. (و) الثالث (الاسم المبهّم) وأراد به اسم الإشارة ووجه إبهامه عمومته وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص (نحو: هذا) حيوان وجماد وفرس ورحل وزيد، وهو أقسام: فهذا للمفرد المذكور.

اللفظ، فتجري عليه الأحكام اللفظية فيقع مبتدأ نحو: أسامة أجراً من تعانة، وتأتي مدة لحال في فصيح الكلام نحو: هذا أسامة مقبلاً، وفي المعنى مدلوله كالنكرة لأنه لا يختص به واحد دون آخر، وفي الألفية:

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم
وأما اسم الجنس، فهو ما وضع للحقيقة ولا يحصل به التعيين لا ذهنياً ولا خارجاً
كأسد.

وقونه: (نحو عدن) اسم بلد بساحل اليمن.

وقوله: (وشدقم) الشنواني: بالذال المعجمة، والذي في الصحيح وذكره ابن هشام أنه بالمهملة سم جمل كان للعثمان بن المذر وإليه تنسب الإبل الشذمية.

وقوله: (وهيلة اسم شاة) كانت لبعض نساء العرب، وقيل: اسم صنم كان لبعض العرب.

وقونه: (حضاجر) بضم الحاء المهملة وصاد معجمة وغير مثالة وبعد الألف جيم.

وقونه: (كسبحان) وعلم الجنس التسبيح، ثم قيل محل كونه علماً إذا كان غيره مضاف، فإن أضيف كما هو العائب فيه سبحانه الله، فلا يكون علماً لأن الأعلام لا تضاف، ورد بأن الإضافة التي تمنع في العلم هي التي تكون للتعريف أو للتخصيص، فإن كانت للبيان فلا تمنع كفرعون موسى، وحاتم طي، ومنه ما هنا. (والاسم المبهّم) قول الأزهري: (وأراد به اسم الإشارة) جملة على خصوص الإشارة ليوافق أمثلة المصنف، ولأولى أن المراد بالمبهّم ما يشمل اسم الإشارة والموصول، لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للموصول نحو: الذي.

وقوله: (ووجه إبهامه إلخ) لا منافاة بين كون اسم الإشارة معرفة وبين كونه مبهماً لأن تعريفه حين استعماله في مشار إليه معين وإبهاماً باعتباره وضعه كما مر.

وقوله: (وصلاحيته) بالرفع عطف تفسير على عمومته والصلاحية باعتبار الوضع، وقيل استعمال كما علمت نحو: هذا. قول الأزهري: (للمفرد المذكور) أي غائباً وإلا فقد يكون لمن لا يوصف بذكورة، ولا أنوثة كالباري تعالى كما في ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ﴾ [أنعام: الآية 102]

(وَهَذِهِ) للمفردة المؤنثة، وهذان للمثنى المذكر، وهاتان للمثنى المؤنثة بالالف رفعاً وبالياء فيهما نصباً وجراً (وَهَؤُلَاءِ) بالمد على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث. (و) الرابع (الاسم الذي فيه الألف واللام) للتعريف (نَحْوُ: الرَّجُلُ) والرجلة (وَالْغُلَامُ) والغلام (و) الخامس (مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ) المذكورة تقول في المضاف إلى المضمَر:

ثم اسم الإشارة إنما هو ذا، وأما «ها» فهي حرف تنبيه، وإلى الإشارة بذا أشار في الألفية بقوله:

بِذَا لِمَمْرَدٍ مَذْكَرٍ أَشْرَ

(وهذه) لا يختص المؤنث بهذا اللفظ، بل يشار له بألفاظ عشرة: ذي وتي وهي وتي ذه وتا وذات، واقتصر في الألفية على أربعة من عشرة أشار إليها بقوله: (بذي وذه تي ت على الأشي اقصر).

(وهؤلاء) قول الأزهري (بالمد على الأفصح إلخ) إلى هذا أشار في الألفية بقوله:

وَبَوْنِي أَشْرَ لْجَمْعٍ مُطْلَقاً والمد أولى.....

وهي نعة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، فان تعالى: ﴿هَآؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: الآية 119] واقتصر لغة تميم. ثم اعلم أن مراتب الإشارة عند الجمهور ثلاثة: قريبة ويشار لها بأسماء الإشارة مجردة من الكاف، سواء كانت مقرونة بهاء التنبيه نحو: هذا، أو مجردة منها نحو: ذا، ومتوسطة ويشار إليها بزيادة الكاف على أسماء الإشارة دون اللام، وبعيدة ويشار إليها بشئ فتح الساء المثلثة أو بزيادة اللام مع الكاف نحو: ذلك، ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام. وفي الألفية:

وَاللَامُ إِنْ قَدِمَتْ هَا مُمْتَنِعَةٌ

وعند ابن مالك: اسم الإشارة مرتنان: قريبة وبعيدة، وجميع ألفاظ الإشارة مبنية، إلا دان وتان للمثنى فهما معربان بالالف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، وفي الألفية:

وَذَنْ تَانٍ لِلْمُثْنَى الْمَرْنُفَعِ وفي سواه ذين تين اذكر تطع

(والاسم الذي فيه الألف واللام) يؤخذ منه أن الألف واللام معا لتعريف، وهو مذهب الخليل وسيبويه، إلا أن الخليل قال: إن الهمزة همزة قطع وحذفت في الندرج لكثرة الاستعمال، وقال سيبويه: إن الهمزة همزة وصل، وقيل: اللام وحدها للتعريف، وإلى هذين القولين أشار في الألفية بقوله:

أَلْ حُرُوفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ

وقيل الهمزة لتعريف، وأتى باللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام. قول الأزهري: (للتعريف) احترازاً من الزائد فلا تعرف.

وقوله: (والرجلة) هي المرأة الكاملة التي فيها بعض أوصاف الرجال. (وما أضيف)

غلامي وغلالمها، وفي المضاف إنى العلم غلام زيد وغلالم مكة، وفي المضاف إلى الاسم المبهم: غلام هذا وغلالم هذه. وفي المضاف إلى الاسم الذي فيه الألف واللام: غلام الرجل وغلالم المرأة، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه إلا لمضاف إلى المضممر. فإنه في درجة العلم، وإنما قيدت المعرفة بالحديثة المضافة لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها نعت وينعت بها أقسام، الأول: المضممر لا ينعت ولا ينعت به. الثاني: العلم ينعت ولا ينعت به. الثالث والرابع والخامس: اسم الإشارة

يشترط في كون المضاف يتعرف بالمضاف إليه شروط ثلاثة: أن يكون المضاف غير متوغل في الإبهام، فإن كان متوغلاً في الإبهام كمثل وغير فلا تفيد إصافته تعريفاً. وأن لا يكون وقع موقع النكرة، وإلا فلا يتعرف نحو وحده من قولك: جاء زيد وحده، فوحده بمعنى منفرد حل، والحال لازم للتكثير. وأن تكون الإضافة معنوية فإن كانت لفظية فلا تفيد التعريف كإضافة انوصف نحو: ضارباً، وفي الآلية:

وإن يشابه المضاف بمعل وصفاً فعن تنكره لا يعزل

وأخذ من المصنف أن لمضاف إلى غير واحد من هذه الأربعة لا يتعرف نحو: غلام رجل، وهو كذلك. قول الأزهري: (فهو في درجة العلم إلخ) وإنما قالوا إنه في درجة العلم، ولم يقولوا في درجة المضممر لأنهم أطلقوا في قولهم: إن الضمير أعرف المعارف، ولو كان ما أضيف إليه في مرتبته لقالوا: إن أعرف المعارف شيئان.

وقوله: (الضمير لا ينعت ولا ينعت به إلخ) فلا تقول: رأيت الكريم بالنصب على أنه نعت الضمير، ولا رأيت زيدا إياه على أن يكون إياه نعتاً لزيد، وعلة عدم صحة نعته أن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، ووصف المعارف يكون للتوضيح. ونوصيح الواضح تحصيل الحاصل، وما أحسن قول أبي حفص سيدي عمر الفارسي:

أضمرت في انقلب هوى شادن مشتغل بالنعو لا يصف
وصفت ما أضمرت يوماً له فقال لي: المضممر لا يوصف

وعلة عدم النعت أن النعت لا يكون إلا بما هو مساوٍ للمنعوت في التعريف أو أدون منه فيه كما علمت، ولا يكون النعت أعرف من المنعوت والضمير أعرف من المعارف، وأحاز الكسائي وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: الآية 6] فقال: إن العزيز الحكيم صفتان له هو، والجمهور يحملون هذا على لبيده.

وقوله: (العلم ينعت ولا ينعت به) إلخ، إنما صح نعته لأنه قد يفتقر إلى الإيضاح لرفع الاشتراك، وأما كونه لا ينعت، فإن النعت إنما يكون بمشتق والعلم في الغالب لا يكون إلا حمداً.

وقوله: (اسم الإشارة) مثال النعت به قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبِّي لِلْعَالَمِينَ﴾ [القصص: 25]

والمعرف بالإضافة تنعت وينعت بها. (والنكرة) لا تنحصر بالعدد بل بالحد وحدها (كُلُّ اسم شائع في) أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) نحو: رجل، فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر نطق بالغ من بني آدم، لا يختص لفظ رجل واحد من أفراد الرجال دون آخر، بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل، وهذا الحد فيه عموض. (وتقريبه) أي تفريب حد النكرة على المستدي (كُلُّ ما) أي كل اسم (صلح) بفتح اللام وصمها (دُخُولُ الألف واللام

الآية 27] ومثل نعته قولك: مررت بهذا الفاضل. ومثال قول المقرون بأن منعوتاً ونعتاً قولك: مررت بالرجل العاقل. (والنكرة) قول الأزهري: (بل بالحد) قيل لا يكن حدّها أيضاً لعدم انضباط أقسامها، ولكن حدّها المصنف تقريباً على المبتدي. (شائع) شيوع النكرة باعتبار مدلولاتها باعتبار لفظها، وإلا فرجل لا شيوع في لفظه. قول الأزهري: (الشامل له ولغيره) اشارة إلى أن المراد بالجنس مصدق على متعدد فيصدق بالجنس المصطلح عليه كحيوان، وبالنوع كالإنسان، وبالوصف كعربي وعجمي. (لا يختص به واحد) هذا تفسير لقوله: شائع في جنسه لا قيد زائد، فإن التعريف تم بدونه، ثم البناء في به داخلة على المفصور، ولعائب دخولها على المقصور عليه وهو واحد في كلام المصنف كأنه قال: لا يختص بواحد بعينه دون آخر. قول الأزهري: (من أفراد) زاد لفظه إشارة إلى أن الشيوع إنما هو في أفراد الجنس، وأما الجنس نفسه فلا شيوع فيه وقد علمت ذلك.

وقوله: (على سبيل البدل) أي يطلق على هذا ثم هذا بدله، ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعة واحدة خرج بكل اسم انفعال والحرف، فلا يكونان نكرتين، وهذا مذهب الأصوليين في الفعل، ولا وصف بتنكير ولا تعريف. والذي للنحاة أنه نكرة، وقد بينا ذلك في حاشيتنا على المكيودي عند قول المتن: (نكرة قابل أل) إلخ، وخرج بشائع في جنس المعرفة، فإنها تفيد التعيين أما من أصل الوضع كالعلم أو عند الاستعمال كسائر المعارف.

وقوله: (فيه غموض) بضم الغين أي خفاء. (صلح) أي لغة لا عقلاً، وإلا فالفعل يجوز دخول «أو» على كل لفظ، والمراد صلح بنفسه، أو مرادفه ليشمل «دو» معنى صاحب ونحوها، وبها نكرة، ولا نقبل أن لكها في موضع ما يقلها وهو صاحب فيكون موافقاً لقول الألفية:

نكرة قبل أل مؤثراً أو واقع موقع ما قد ذكر

كذا قالوا. والأولى بقاء كلام المصنف على ظاهره، وأن المراد الدخول بالفعل، ولو عُممت لكان فيه الانتقال من غموض إلى غموض، فلا يكون تقريباً ولا يضر جهل لمبتدي لما وقع موقع ما قبلها لقلته. (دخول الألف واللام) أي التي للتعريف ولما يقال في الألفية: مؤثراً، أي نعرف بخلاف أل الزائدة، فإنها تدخل على المعرفة نحو: العباس والضحاك، فعبس وضحاك هما معرفتان بالعلمية، فالداخلة عليهما زائدة للمع الأصلى، وتدخل على

عَلَيْهِ) فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ فَهُوَ نَكْرَةٌ (نَحْوُ) رَجُلٍ وَفَرَسٍ، فَإِنَّهُمَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا فَتَقُولُ: (الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ).

لَامِ التَّشْكِيرِ نَحْوُ: وَضُبْتُ النَّفْسَ، فَالنَّفْسُ تَمَيِّيزُ نَكْرَةٌ وَأَنْ فِيهِ زَائِدَةٌ. قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: (فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ) قَبْدٌ لَهُ لِإِحْرَاجِ أَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى انْفِعَالِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضِي حُكُومَتِهِ

فَأَلْ فِي التَّرْضِي دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْلُ انْمِضَارِعُ، وَالْأَوَّلَى حَذَفَ هَذَا الْكَلَامَ لِأَنَّهُ كَلَامٌ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَأَنْ هَذِهِ زَائِدَةٌ.

وَقَوْلُهُ: (رَجُلٌ وَفَرَسٌ) أَخْرَجَ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ عَنْ ظَاهِرِهَا لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ تَقْتَضِي أَنَّ الرَّجُلَ وَالْفَرَسَ الْمُقْرَوَيْنِ بِأَلٍ تَدْخُلُ أَلٌ أُخْرَى عَلَيْهِمَا وَذَلِكَ لَيْسَ بِمُرَادٍ، فَأَجَابَ بِأَنَّ أَصْلَهُمَا رَجُلٌ وَفَرَسٌ، ثُمَّ دَخَلَتْ أَلٌ عَلَيْهِمَا فَنَطَقَ الْمُصَنِّفُ بِهِمَا عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي صَارَ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

بَابُ الْعُطْفِ

ومراده عطف النسق هو العطف بحروف مخصوصة (وَحُرُوفُ الْعُطْفِ عَشْرَةٌ) القول

باب العطف

هذا هو الثاني من التوابع، والعطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. واصطلاحاً قسمان: عطف بيان وعطف نسق، ولم يتكلم المصنف على عطف البيان بناء على أنه مردف لبديل كما مر، ومن قال: إنهما غير مترادفين عرف عطف البيان بتعريف خاص، أشار له في الألفية بقوله:

فدو البيان تابع شبه الصفة حقبة القصد به منكشفة

فتابع جنس وشبه الصفة مخرج لسائر التوابع. فأما التوكيد والبديل وعطف النسق؟ فهي غير شبيهة بالصفة، وأما النعت، لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء. فكأنه قل: تابع غير صفة حقيقة القصد لا يخرج به شيء خلاف ما في التصريح والمكودي: بل هما لبيان معنى شبه الصفة، فكأنه قال: شبه بالصفة في كونه بوضح متبوعه إن كان معرفة نحو: أفسم بالله أبو حمص عمر. فعمر: معطوف عطف بيان على أبو حمص للإيضاح، ويخصصه إن كان نكرة: من ماء صديد، فصديد عطف بيان، وكونه لإيضاح المعارف متفق عليه، وكونه لتحصيل النكرات نفاه النصريون وحمدوا ما أوهمه على الدلية، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي. وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

فأوليته من وفاق الأول ما من وفاق الأول والنعت ولي

وقوله: (ومراده عطف النسق) قرينة هذا المراد أن المصنف لم يذكر غيره مع قوله: (وحروف العطف عشرة) والنسق لغة الجمع والنظم يقال: سقت العقد إذا جمعت يوقيته، واصطلاحاً أشار إليه في الألفية بقوله:

بان بحرف متبع عطف النسق

فإن أي تابع جنس، وبحرف مخرج لجميع ما عدا، لكن تقيد الحرف بغير أي التفسيرية، وإلا فالمتبوع بها كقولك: عسجد أي ذهب، يقال له عطف بيان لا نسق. وذهب الكوفيون إلى أن المعطوف بها عطف نسق لا عطف بيان (وحروف العطف عشرة) هذا غير مناسب للترجمة، والمناسب تعريف العطف ثم يذكر، وأجيب بأن في الترجمة حذف الواو مع ما عطف، والتقدير: باب العطف وحروفه وحروف العطف قسمان: قسم يشترك في اللفظ

بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه (وهي) أي حروف العطف العشرة (الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو معه، (والفاء) للترتيب والتعقيب نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد (ثم) بضم المثناة للترتيب والتراخي نحو: جاء زيد ثم عمرو إذا كان مجيء عمرو بعد

أي لإعراب دون معنى وهي ثلاثة: بل ولكن ولا، وإنها أشار في الألفية بقوله: «وأتسعت لفظاً فحسب بل ولا لكن»، وقسم يشرك ما بعده لما قبله في اللفظ والمعنى وهو باقيها.

وقوله: (والتحقيق خلافه) أي والقرآن انحق أن العاطف إنما هو الواو وفيلها، لأن الواو حرف عطف، والعاطف لا يدخل على مثله، ولا يلزم من كونها بمعنى «أو» أن تكون عاطفة. لا ترى أن «لن» مصدرية و«ما» مصدرية، والأولى تنصب والثانية لا تنصب، وإذا قلنا: إن «إما» عاطفة فالواو فيها زائدة.

قوله: (لمطلق الجمع) والمراد بالجمع الاجتماع أي اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولا فرق في المعنى بين مطلق الجمع والجمع والمطلق، ولتفرقة بينهما اصطلاح فقهي: الماء والماء المطلق، ومن فرق بينهما ما فقد خلط بين الاصطلاحين.

وقوله: (من غير ترتيب) أي المعطوفين أو المعاطيف، فيحصل تقدم المعطوف بهما وتأخره ومصاحبه، وهو تفسير المطلق الجمع فتعطف اللاحق على السابق نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: الآية 26] فإبراهيم مؤخر في النوحود والرسالة على نوح وتعطف المصاحب نحو: ﴿فَتَجِدُنَهُ وَأَصْحَابَ السُّيُوفِ﴾ [العنكبوت: الآية 15] فأصحاب السيف معطوف على الهاء العائدة على نوح، ونوح وأصحاب السيف كانوا متصاحبين، وتعطف السابق على اللاحق نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الْأُنبياءِ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية 2]. وفي الألفية:

فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

واحتار غير واحد أنها تميد الترتيب. (والفاء) قول الأزهري: (للترتيب إلخ) الترتيب هو كون هذا بعد هذا، ثم نارة يكون في اللفظ والمعنى نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان مجيء زيد قبل عمرو. ونارة يكون في الذكر دون المعنى كقوله تعالى: ﴿وَدَدَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾ [هود: الآية 45] إلخ، فحملة «قال» معطوفة على جملة ندى، والفاء للترتيب في لذكر لأن بدء نوح هو قوله: ﴿رَبِّ إِن ابْنِي مِن أَهْلِي﴾. قوله: (والتعقيب) هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهمة، والتعقيب في كل شيء بحسبه تقول: تروح فولد إذا لم يكن بين الزوج والولادة إلا أمد الحمل، وإنى الفاء أشار في الألفية بقوله:

والفاء للترتيب بالتصال

ثم إن التعقيب أحص من الترتيب، لأن الترتيب يصدق بالتعقيب وبالمهلة، فلذكره بعد الترتيب فائدة التخصيص (وثم) وقول الأزهري: (للترتيب والتراخي) كون ثم للترتيب

مجيء ريد بمهملة. (وأو) للتخيير أو الإباحة بعد الطلب نحو: تزوج هنداً أو أختها، وجانس العباد أو الرهاد. وللإبهام والشك بعد الخبر نحو: ﴿وَيَا أَوْ يَبَا كُنْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: الآية 24]، ونحو: ﴿لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية 19]، (وأم) لطلب التعيين نحو: عندك أزيد أم عمرو، إذا كنت عالماً بأن أحدهما عند

والتراخي، هو الذي عليه الجمهور، ولكن ذلك غالب ومن غير الغالب كونه بمعنى الواو كقوله تعالى في الرمر: ﴿خَقَقْنَا مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا رَوْحَهَا﴾ [الزمر: الآية 6] للتصريح بانواو موضعها في الأعراف حيث قال: ﴿خَقَقْنَا مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: الآية 1] وجعل القصة واحدة واعترض الترتيب بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَقَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قَسَا لِمَلَائِكَتِكُمْ سُجُودًا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: الآية 11] فإن السجود سابق على الحل في فليس هنالك ترتيب. وأجيب عنه بأن التقدير، والله أعلم: ولقد قدرنا خلقكم في الأزل، ولا شك أن السجود لآدم متأخر عن تقدير الله فالترتيب موحود، وإلى ثم أشار في الآية بقوله:

وثم للترتيب بالمصالح

(وأو) قول لأزهري: (للتخيير أو الإباحة بعد الطلب إلخ) اخذ منه أن «أو» الواقعة بعد الطيب تارة وتكون للتخيير وتارة تكون للإباحة، والفرق بينهما أن «أو» التي للتخيير لا يصح الجمع بين معطوفيها كتزوج هند أو أختها، والتي للإباحة يصح الجمع بين معطوفيها نحو: جلس العباد أو الرهاد.

وقوله: (نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ﴾ إلخ) الشاهد في الأولى والثانية كما للدمامي، والفرق بين الإبهام والشك أن المتكلم كان عالماً بالحكم، وأراد أن يهيم في الأمر على المخاطب، فهي للإبهام كما في هذه الآية. فإن النبي ﷺ يعلم أنه على الحق والكمال على الباطل، ولكنه أراد أن يهيم الأمر عليهم ليألفهم للإسلام، وإن كان المتكلم شاكاً فهي لشك كقول أهل الكهف: ﴿لَيْثُنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية 19] لأنهم شكوا في مدة بقائهم في الكهف هل هي يوم أو بعضه. وقد قال تعالى: ﴿وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: الآية 25] وتكون أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وتكون للإضراب نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: الآية 147] أي بل يزيدون، وإلى «أو» أشار في الآية بقوله:

خير أبح قسم بأو وأنهم واشكك وإضراب بها أيضاً نمي

(وأم) قول الأزهري: (لطلب التعيين إلخ) أم العاطفة قسمان: متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي الواقعة بعد همزة الاستفهام فيطلب بها، وبهمزة الاستفهام ما يطلب بأى الاستفهامية وهو التعيين ولا تقع أم هذه إلا بين مفردين كمثال الأزهري، ولا تجاب إلا بتعيين أحد المحعونس بأن تقول: زيد أم عمرو مثلاً، ولا تجاب بنعم أو بلا، لأنه لا فائدة في جوابهما، والواقعة بعد همزة النسوية ولا يستحق ما بعدها جواباً لأنه الكلام معها خبر،

المخاطب، ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه، (وَأَمَّا) المكسورة الهمزة المسوقة بمثلها مثل «أو» في معناها، نحو: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَاكَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاةٌ﴾ [محمد: الآية 4] وقس الباقي (وَبَلْ) للإضراب نحو: اضرب زيدا بل عمراً.

والكثير وقوع هدين بين جميتين فعليتين كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سقرة: الآية 6] فأنذرتهم في تأويل مصدر، وهو إنذار مبتدأ، وأم عاطفة، ولم تنذرهم معطوف على المبتدأ، وسواء خبر مقدم، ويستوي في الإحجاز بسواء المفرد وغيره. ولتقدير: إنذارهم وعدمه سواء، وسمعت «أم» في انقسامين متصلة لأنها لا يسغنى بما قبلها عما بعدها ولا لعكس وإلى قسمي المتصلة أشار في الألفية بقوله:

وأم بها عطف إثر همر التسوية أو همزة لفظ أي معية

والمنقطعة هي الواقعة بين جميتين كل منهما مستقلة، وعلامتها أن لا تتقدم عليها الهمزتان ومعناها معني «بل» وهو الإضراب، مثالها قوله تعالى: ﴿لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [أم يقولون أفترئه] [الشجدة: الآيتان 2، 3] أي بل يقولون افتراء، وسميت منقطعة لعدم توقف ما قبلها على ما بعدها ولا العكس. وإلى المتقطعة أشار في الألفية بقوله:

وبانقطاع وبمعنى بل وفب إن تلك مما قيدت به خلت

(أما) قول الأزهري: (المكسورة الهمزة) احترازاً من الممتوحة فهي حرف شرط دائم وتفصيل غالباً

وقوله: (مثل أو في معناها) أي غالب معانيها لا في جميعها، لأن «أو» تكون بمعنى الواو للإضراب، وأم لا تكون لذلك، وهي في الآية للتخيير، وتارة تكون للإباحة. ويفرق بينهما مما مر في «أو» وتكون للتقسيم نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، وتكون للإبهام أو الشك، ومثالهما قدم إما ريد وإما عمرو، والفرق بينهما ما مر في «أو» ومذهب الجمهور أنها غير عاطفة وانعاطف الواو. وهو الذي في الألفية إذ قل مؤلفها:

ومثل أو في القصد إما الثانية

لأن المراد بقوله في القصد في المعنى، فيؤخذ منهم أنها ليست مثبته في العطف. (وبل) قول الأزهري: (للإضراب) اعلم أن بل تارة تقع بعد الخبر المثبت أو الأمر، وتارة تقع بعد لنفي أو النهي، فإن وقعت بعد الأولين فهي للإضراب والانتقال أي سلب الحكم عن الأول وجعله لثاني على ما قيل، ومذهب المحققين أن الأول يبقى مسكوناً عنه، فمثال الخبر قام زيد بل عمرو، وقد مثل الأزهري للأمر، فالحكم الذي كان للأول وهو القيام في مثالي، وانضرب في مثال الأزهري نقل عنه إلى الثاني المعطوف بـ(بل) وإلى وقوع بل بعد الخبر المثبت والأمر أشار في الألفية بقوله:

ونقل بها لثاني حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلي

(ولا) للنفي نحو: جاء زيد لا عمرو. (ولكن) بسكون النون للاستدراك نحو: لا تضرب زيدا لكن عمراً. (وحتى في بعض المواضع) تكون عاطفة ومعناها التدرج والغية

وإن وقعت بعد نفي أو نهي كلك في تقريركم حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعده نحو: ما قام زيد بل عمرو، فيكون القيام منفيًا عن زيد ثابتاً لعمرو، ومثال النهي: لا تضرب زيدا بل عمراً، فزيد نهك عن صربه، وعمرو أمره بضربه. وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله: ويل كسكن بعد مصحوبيها ومصحوباً لكن هما النفي والنهي

(ولا) للعطف بها شروط أربعة: أفراد معطوفها، وألا يصحبها عاطف آخر، وأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، وأن تسبق بأمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الأصح، ومثال الأمر: اضرب زيدا لا عمراً. ومثال الإيجاب: قام زيد لا عمرو، ومثل النداء: يا زيد لا عمرو. ولا في هذه الأمثلة عاطفة، لأن الشروط كلها متوافرة فيها. وإلى لعطف بـ«لا» أشار في الألفية بقوله:

ولاه نداء أو أمر أو إثباتاً فلا

(ولكن) قول الأزهري: (بسكون النون) احترازاً من لكن المشددة فتقدموا أنها من أحوال إن، ومعنى لكن لعاطفة تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعده، وشروط لعطف بها ثلاثة أفراد معطوفيها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو فمثال النفي: ما قام زيد لكن عمرو، ومثال النهي: لا تضرب زيدا لكن عمراً، وإلى العطف بـ«لكن» أشار في الألفية بقوله:

وأول لكن نفيًا أو نهياً

(وحتى) كانوا فلا تفقد الترتيب على الأصح ويعطف بحتى بشروط ثلاثة: أن يكون ما بعده بعضاً مما قبلها نحو: أعجبتني الحارية حتى وجهها، أو مثل بعضه نحو: أعجبتني الحارية حتى كلامها، فالكلام ليس بعضاً، وإنما هو كالبعض. الشرط الثاني: أن يكون المعطوف به غاية إما في الشرف نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو عدمه: وغلبه الناس حتى النساء. الثالث: أن يكون المعطوف بها ظاهراً فلا يقل: قام الناس حتى أن، ويؤخذ من لشرط الأول كون المعطوف بها أن لا يكون إلا مفرداً فلا حاجة لعه شرطاً رابعاً. وإلى «حتى» أشار في الألفية بقوله:

بعضاً بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا

(في بعض المواضع) قيدها المصنف بذلك إشارة إلى أن العطف بها فيل، وبعض الحروف المتقدمة كلا ولكن، وإن كان إنما يعطف بها في بعض المواضع أيضاً، لكن العطف بها كثير؛ فهذا وجه تخصيص قوله: في بعض المواضع بحتى، وهنالك احتمال آخر لا نلتفت إليه. قول الأزهري: (ومعناها التدرج والغاية إلخ) للتدرج انضمام المعطوف عليه شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغية ولمسقة بالمتطوف كالأمثلة السابقة.

نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي بعض المواضع تكون ابتدائية نحو: حتى ماء دجلة أشكل. وفي بعض المواضع تكون جازة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطَيعَ الْفَجْرِ﴾ [التقدير الآية 5].

فتحصّل أن حتى ثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقب هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة كما إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها فإن رفعت الرأس حتى حرف ابتداء، وإن نصبتها فحتى حرف عطف، وإن جررتها فحتى حرف جر، وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه (فإن عطفْتَ) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض

وقوله: (تكون ابتدائية) معنى كونها حرف ابتداء أن الجملة الواقعة بعدها لا ارتباط لها بما قبلها في الإعراب، وإن كانت مرتبطة بها من جهة المعنى، وليس المراد بكونها ابتدائية أنها تدخل على المبتدأ أو الخبر فقط، بل كما تدخل عليها في مثل: حتى ماء دجلة أشكل. وهو بعض ييب، واصبه:

فما زالت القتلَى نَمَجُ دماؤُها بدجلة حتى ماء دحمة أشكل
فما نافية، وزال ماضٍ، واقنلى اسمها، وتمَجُ مضارع مَجَّ، دماءها بالنصب مفعوله، ودجلة اسم نهر ببغداد، وحتى حرف ابتداء، وماء مبتدأ، ودجلة مضاف إليه ممنوع من الصرف العلمية والتانيث، وأشكل خبر ماء، ومعنى أشكل أبيض مخلوط بحمرة من كثرة الدماء، وتدخل أيضاً على الماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفْوًا﴾ [الأعراف: الآية 95] وتدخل على المضارع كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية 214] بالرفع في قراءة دفع، وقوله: (وتكون ناصبة إلخ⁽¹⁾) هذا على ما مر للمصنف من أن الناصب هو «حتى» والحق أن الناصب أن مضمّر بعدها، وحتى بمعنى إلى أو إلا أو كي كما مر.

وقوله: (فحتى حرف ابتداء) أي ورأسها مبتدأ والخبر محذوف تقديره: كذلك.

وقوله: (فحتى حرف جر) بمعنى إلى، والغاية داخلة، فيكون الرأس مأكولاً.

وقوله: (مع اختلاف معانيها) أي غالباً وإلا فمعاني «أو» و«ام» متحدان غالباً كما مر. (فإن عطفْتَ) قول الأزهري. (أنت) دفع به ما يتوهم من أن البناء في عطفْتَ ساكنة للتأنيث عائدة على الأحرف، فيقصي أنها هي العاملة وهي قوله: والمشهور أن العامل في التابع وهو العامل في المسوخ.

(1) وقول المحشي قوله: وتكون ناصبة كذا بالأصل وهو سنن قلم، إدليس في كلام لأزهري هذا أن حتى تكون ناصبة فالمناسب حذفه. اهـ.

خفّضت) المعطوف (أو على مجزؤوم جزمّت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (قام زيدٌ وعمرٌ، و) في النصب (رأيتُ زيداً وعمرًا، و) في الخفض (مررتُ بزيدٍ وعمرٍ، و) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد (و) في النصب أن يقوم ويقعد (زيدٌ).

(و) في الجزم (لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ) وقس سائر حروف العطف على هذا، وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والظاهر على

وقوله: (والمضمر على المضمر) نحو: أكرمني وإياه.

وقوله: (والظاهر على المضمر) تارة يكون الضمير منصوباً فيعطف عليه الظاهر من غير شرط نحو: رأيتك وزيداً، وتارة يكون مرفوعاً فلا بد من الفصل بالضمير المنفصل نحو: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَزَوَّجْتَكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية 35] فزوجك معطوف على الضمير المتصل المستتر وفصل بالضمير المنفصل على ما هو الحق في هذه الآية.

فإن قلت: العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، والعامل هو فعل الأمر وهو: اسكن، فلزم أن يرفع فعل الأمر الاسم الظاهر. وقلت: أجيب⁽¹⁾ عنه بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في ائمتبوع أو بفواصل أي فاصل كان نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: الآية 23] فمن معطوف على الواو انفصل «ها»، وقد يأتي العطف بدون فصل، وإلى ما ذكر أشد في الألفية بقوله:

وإن على ضمير رفع متصل عطف فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشياً وضعفه اعتقد

تارة يكون العطف على الضمير المجرور، فلا بد من إعادة الخافض نحو: مررت بك وبزيد، وقد ورد العطف من دون إعادة الخافض كما في قراءة حمزة: ﴿وَنَقُورًا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النساء: الآية 1] بحر الأرحام عطفاً على الهاء في به، وبهذه القراءة مثل غير واحد، واستشكلت بأن الرواية أن حمزة يقف على الهاء في به، فيكون والأرحام مستأنفة، والواو حرف قسم، والأرحام مقسم به، فلا شاهد فيها إلا لو كان لا يقف على هـ به، وفي الألفية:

وعود حافص ندى عطف ضمير خفض لازماً قد جعل
وليس عندي لازماً قد أتى في النظم والنثر الصحيح مشت

(1) قول الأزهري: هذا ملخص كلامه والبدال عليه إذا أجيب بجوابين الأول: أن الضمير ليس بواجب كما قال ليس على التصريح. والثاني: لو سلم لكان بدل الفعل مستثنى من القاعدة.

المصمر وعكسه، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة وعكسه.

والفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقاً ومخالفاً.

وفوه: (تطابقاً ومخالفاً) مصدران منصوبان على المنعولية المصطفقة وعاملها محذوف، أي ويطلق ذلك تطابقاً ويخالف تخالفاً، وقيل فيهما تمييز ومن أراد استيعاء أمثلة هذه الصور فعليه بالشواحي. والله تعالى أعلم.

بَابُ التَّأْكِيدِ

يُقرأ بالواو وباليهمزة وبالألف. (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رَقْعِهِ) إن كان مرفوعاً نحو: جاء زيد نفسه، وجاء القوم كلهم. (و) في (نُصْبِهِ) إن كان منصوباً نحو: رأيت زيدا نفسه، ورأيت القوم كلهم. (و) في (خَفْضِهِ) إن كان مخفوضاً نحو: مررت بزيد نفسه، ومررت بالقوم كلهم. (و) في (تَعْرِيفِهِ) إن كان معرفة كما تقدم في الأمثلة، فإن زيد والقوم معرفتان الأولى بالعلمية والثاني بالألف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إني، الضمير ولم يقل وتنكيره كما قاله في نعت لأن ألفاظ

باب التوكيد

هذا هو الثالث من انتواع. قول الأزهري: (يقرأ بالواو إلخ) أشار إلى أن فيه ثلاث لغات أفصحها التوكيد بالواو من كد وهي لغة القرآن. قال تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهِ﴾ (النحل: الآية 91) ثم تليها التأكيد بالهمزة من أكد، ثم التأكيد بقلب الهمزة ألفاً، لأن الهمزة إن كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة ما قبلها، والتوكيد لغة التقوية، واصطلاحاً قسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي إعادة الأول بلفظه. ولا يختص بلفظ، ويكون في الأسماء كقولك: أحاك أخاك. الثاني: توكيد للأول.

ويكون في الأفعال: أذاك أنك اللاحقون احبس احبس، فذاك الثاني توكيد للأول، وكذا احبس لثاني توكيد للأول، ويكون في الحروف كقوله: لا لا أبوح بحب بشة. فلا الثانية توكيد للأول، ويكون في الجمل نحو: قم قائماً، وإني التوكيد اللفظي أشار في الألفية بقوله: وما من التوكيد لفظي يجي مكرّر كقولك ادرح ادرح

والمعنوي تابع بقصد رفع احتمال إرادة تمييز الظاهر، ولا يكون إلا في الأسماء فلخصوص المعارف منها. وقيل مضيقاً كما ستعرفه، ولما كان محصوراً بالعدم ثم يحتاج في الألفية إلى تعريفه.

(وتعريفه) قول لأزهري: (لأن ألفاظ التوكيد إلخ) هي معارف بالإضافة إلى الضمير الملفوظ به في النفس والعين وكل، أو المتندر كما في أجمع وما بعده، وهذا مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة، وقيل تعريفها كتعريف علم الجنس نحو: أسامة، لأن كلا منهما على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتقدير الضمير.

التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون. (وَيَكُونُ) أي التوكيد المعنوي (بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ) عند العرب لا يعدل عنها إلى غيرها. (وَ) تلك الألفاظ المعلومة هي (النَّفْسُ) بسكون الفاء أي الذات (وَالْعَيْنُ) المعبر بها عن الذات مجازاً من باب التعبير بالبعض عن الكل، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإن قلت: جاء زيد احتمال أن

وقوله: (كما عليه البصريون إلخ) مذهب البصريين أن النكرة لا يؤكد مطلقاً مؤقتة كشهر أو غير مؤقتة كوقت، وحين قال الكوفيون: أن النكرة تؤكد مطلقاً، وقال ابن مالك: إن أفادت توكيد النكرة جاز كما في قول عائشة رضي الله تعالى عنها: ما صام رسول الله ﷺ شهراً كله إلا رمضان، فكله توكيد لشهر، وفي الألفية:

وإن يفد توكيد منكور قبل وعن نحة البصرة السنع شمل
(ويكون) قول الأزهري: (المعنوي) احترازاً من الننضي لا يختص بألفاظ معلومة كما علمت، ثم إن ألفاظ التوكيد المعنوي على قسمين: منها ما يكون لرفع احتمال المجاز، ومنها ما يكون للإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله: وهي النفس والعين بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد بالفتح في الأفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك الإشارة بقوله في الألفية:

بالنفس أو بالعين الاسم أكداً مع ضمير طابق المؤكد
فتقول في الأفراد مع التذكير: قام زيد نفسه أو عينه، ومع التأنيث: قامت هـد نفسها أو عينها، فإن كان المؤكد مشى أو مجموعاً، وأردت تأكيدهما بهما، فاجمع النفس أو العين على فـعل، فتقول: قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما، وقام الريدون أنفسهم أو أعينهم، وقامت الهندات أنفسهن أو أعينهن، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

واجمعهما بأفـعل إن تبعاً ما ليس واحداً بكن متبـع
فإن قلت: لم قيل في المثنى أنفسهما أو أعينهما بالجمع، ولم يقولوا نفساهما و عيناهما بالتثنية؟ قلت: لو قيل ذلك لاجتمع ضميران: الأول الألف في نفساً وعيناً، والثاني: هما وكل منهما للمثنى وذلك ثقیل. وفسر الأزهري النفس والعين بأنذرت احترازاً مما إذا زيد بالنفس الدم نحو: أرقى زيدا نفسه أي دمه، ومما إذا أريد العين الجارحة نحو: أصبت زيدا عينه، فلا يكونان حينئذ للتوكيد، بل هما بدلان مما قبلهما بدل بعض من كل.

وقوله: (لرفع المجاز) أي لرفع قوة المجاز وثبوت قوة الحقيقة، وأما المجاز من أصله فلا يرفع لاحتمال أن يكون الكلام على حذف مضاف.

والأصل مثلاً: جاء كتاب زيد نفسه فيكون حينئذ نفسه توكيد الكتاب، ثم حذف المضاف الذي هو كتاب، وأقيم المضاف إليه الذي هو زيد مقامه، ويؤيده زيادة التوكيد ولا لو ارتفع السجاز من أصله ما احتيج لزيادة التأكيد، وقيل: يرتفع المجاز من صه وهو ظاهر

تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله، فإذا قلت: جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المحذو وثبت الحقيقة.

(وكل وأجمع) يؤكد بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت: جاء القوم احتمل أن الجائي بعضهم وألك عبرت بالكل عن البعض، فإذا أردت التنصيص على مجيء الجميع قلت: جاء القوم كلهم أجمعون، وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بالفاط آخر معلوماً وتسمى تلك الألفاظ توابيع أجمع، وتوابيع أجمع لا تتقدم عليه (وهي) أي توابيع أجمع (أكتع) مأخوذ من تكتع الحلد إذا اجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (وأبصع) بالصد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والأصل أفرد النفس عن

الأزهري، وأشار إلى الثاني وهو ما يكون للإحاطة والشمول بقوله: (وكل واجمع) قول الأزهري: (والشمول) عطف تفسير على الإحاطة، والمعنى يؤكد بهما نشوت لعموم ونفي احتمال الخصوص بالبعض، وإلى كون كل للشمول أشار في الألفية بقوله: وكلاً أذكر في الشمول، ولا يؤكد بكل واجمع إلا ذو أجزاء، إما حقيقة بأن يصح انفصال بعض الأجزاء مع بعض كمثال الأزهري بالقوم، فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها، وأما حكماً نحو: اشتريت العبد كله، فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل ذو أجزاء حكماً باعتبار بصره وثله وربعه، فلا يقال: جاء زيد كله، ثم إن لفظ كل لا يختلف باعتبار الأفراد والجمع، وإنما يختلف لذلك الضمير المضاف إلى كل العائد على المؤكد بالفتح ولا يؤكد بالمشي استغناء بكلاً وكتلاً، وأما لفظ أجمع فيختلف فتؤكد المفرد المذكور ذو الأجزاء بأجمع نحو: جاء الجيش أجمع، ويؤكد المفرد المؤنث بجمعاء نحو: جاءت القبيلة جمعاء، ويؤكد جمع المذكر بأجمعون فيقال: جاء الزيدون أجمعون، ويؤكد جمع المؤنث بجمع فيقال: جاءت الهندات جمع ويستغنى أيضاً في تؤكد التثنية عن أجمعان وجمعاء، وإن بكلاً وكتلاً، وفي الألفية:

وأغن بكتلاً في مثني وكلاً ووزن فعلاء ووزن أفعلا

(وتوابيع أجمع) ذكر نواع أجمع من زيادة الأجرومية على الألفية كما مر، وإما تركها في الألفية لأن التوكيد بها قليل. قول الأزهري: (لا تتقدم عليه) هذا مأخوذ من تسميتها توابيع أجمع، كما يؤخذ منه أنه لا يؤكد بها إلا بعد أجمع، ولا يؤكد بها استقلالاً إلا شذوذاً.

وقوله: (من تكتع) أي مصدر تكتع. وفيه إشارة إلى أن المؤكد بالفتح جتمعت أجزاؤه ولم تفرق.

وقونه: (من البتع) سكون الباء وهو طول العنق.

فإن قلت: ما معنى الاجتماع في هذا اللفظ؟ قلت: الدابة إذا طال عبقها جمعت مدخولها من امرعى، فهذا معنى الاجتماع فيه.

العس وكل عن اجمع واجمع عن توابعه . (تَقُولُ) في أفراد النفس عن العين في الرفع (قام زَيْدٌ نَفْسُهُ وَ) في أفراد كل عن اجمع في النصب (رَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ وَ) في أفراد اجمع عن توابعه في الخفض (مررتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ) وتقول في اجتماع النفس والعين: جاء زيد نفسه عينه، وفي اجتماع كل واجمع: رأيت القوم كلهم أجمعين، وفي اجتماع أجمعين وتوابعه: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين. لكن بشرط تقدم النفس عن العين وكل على اجمع وأجمع على توابعه.

وقوله: (بشرط تقدم النفس إلخ) وجه ذلك أن النفس موضوعة للذات حقيقة والعين إنما تطلق على الذات محذراً، والحقيقة مقدمة على المجاز، ووجب تقديم النفس والعين على كل لأن كلاً للإحاطة والإحاطة وصف للنفس والشيء مقدم على صفته، وقدم كل على اجمع لأن كلاً لا يلزم التوكيد، بل يستعمل مبتداً بخلاف اجمع فهو لازم للتوكيد، فكل أشرف من اجمع، وقد اجمع على توابعه لأنه يدل على الجمع بلفظه ومعناه بخلاف توابعه، فإنها تدل عليه بمعناها فقط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الْبَدَلِ

البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وهذا معلوم من قوله: (إذا أُبدل اسمٌ من اسمٍ أو فعلٌ من فعلٍ تبعه في جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم. (وهو) أي بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل على (أربعة أقسام) على المشهور.

باب البدل

هذا هو الرابع من التوابع والبدل لغة: العوض، قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبَّنَا أَن يُبَدِّلَ﴾ [القصص: الآية 32] أي يعوّضنا. واصطلاحاً: ما أشار إليه في الألفية:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا

فالتابع جنس والمقصود بالتحكم مخرج للتوكيد والبيان والنعته، لأنها ليست مقصودة بالحكم، وإنما مكملات وبلا واسطة أخرج به عطف النسق على خلاف بين الشرح والسرادي مبسوط في محله، وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير.

قول الأزهري: (على المشهور) أتى به لامرئ، الأول: الرد على من يقول: إن بدل البعض وبدل الاشتغال يرجعان إلى بدل الكل، وقال هذا الفاضل: إن العرب تتكلم بالعدم وتريد به الحاص، وتحذف به المضاف وتبويه.

فإذا قلت: نفعي زيد علمه لم يرد من أول الأمر أن ريداً نفعت من كل جهة بل من أول الأمر أردت أنه نفعت باعتبار علمه، فتكون أطلقت العام وأردت به الحاص، فيكون بدل كل من كل وكذلك نحو: أكلت الرغيف ثلثه، لم تطلق الرغيف أولاً على كله، وإنما أطلقت على الثلث، فيكون ثلثه بدل بعض من كل، والحق أن أقسام البدل أربعة كما قال المصنف، وأشار إليها في الألفية بقوله:

مطابقاً أو بعضاً ما يشتمل عليه يلقي أو كمعصوف ببل

والأمر الثاني: الرد على من يقول إنها خمسة بزيادة بدل الكل من لبعض، ومثلوا له بسحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَبْلُغُونَ شَيْئًا ۖ﴾ [مرسم: الايتان 60، 61] فجعلوا جنات بدلاً من الجنة بدل كل من بعض، لأن الأول مفرد والثاني جمع، والحق أن الثاني بدل من الأول بدل بعض من كل. لأن آل في الجنة للجنس.

- الأول (بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ) أي بدل شيء من شيء وهو مساوٍ له في المعنى .
- (و) الثاني (بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ) أي بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً للجزء الآخر .
- (و) الثالث (بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال كاشتمال المظروف على الظرف .
- (و) الرابع (بَدَلُ الْغَلْطِ) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أن البدل نفسه هو

(بدل الشيء) قول الأزهري: (هو مساوٍ له في المعنى إلخ) بأن يراد للثاني ما يراد للأول، وإن تغاير من جهة المفهوم كزيد وأخ، فإن زيدا يدل على الذات، وأخ يدل على الأخوة ومصدوقهما واحد، ورد الأزهري بقوله: (مساوٍ له) إلخ، ما يراد على قول المصنف: بدل الشيء من أن جميع أقسام البدل يقال فيها بدل الشيء من الشيء، حاصل جواب الأزهري: أن المصنف أراد بالشيء المساوئ له فيخرج ما عدا بدل الكل.

(وبدل الاشتمال) قول الأزهري: (وهو أن يشتمل على البدل إلخ) هذا الكلام لا ينزل إلا على المثال، فإذا قلت: نفعتي زيد علمه منه هو زيد والبدل هو علمه، فإذا قلت: نفعتي زيدا، وسكت، فيكون المبدل منه هو زيد اشتمل على المبدل وغيره، لأنه يحتمل أن الذي نفعتك هو علمه أو جاهه أو داته أو ماله أو عبده أو دابه؛ فهذا إجمال فتبقى النفس مشوقة لذلك البدل. فإذا قلت: علمه صار كأنه من ذكر خاص بعد عام، فقد علمت أن المبدل منه هو زيد اشتمل على البدل بطريق الإجمال لأنه احتمله وغيره كما علمت.

وقوله: (كاشتمال إلخ) ليس المراد أنه لا يصح، بل المراد أنه لا يشترط خصوص ذلك، بل تارة يكون المبدلون منه مشتتملاً على البدل اشتمال الظرف على المظروف كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ أَشْهُرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية 217] فتناول بدل شتمل من الشهر، والشهر المبدل منه مشتمل على القتال اشتمال الظرف على المظروف، وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف كالمثال الأول.

(وبدل الغلط) هو أحد الأقسام الثلاثة في بدل المباین، وذلك لأن المتكلم إن أراد أن يخبر بشيء ثم يبدو له الإخبار بآخر من غير نقض الحكم عن الأول، فيقال له: بدل الإضراب وبدل النداء، وإن لم يقصد الأول بالكلية ولكن سبق لسانه إليه فبدل غلط، وإن قصدت التكمم الأول ثم تسن لك فساد ما قصدت فأتيت الثاني فيقال له: بدل نسيان مثال ما يترتب عنه ذلك قولك: تصدق بدينار، فإن أراد أن يأمره بالتصدق بدينار ثم بدا له أن يأمره بالدينار من غير سلب الحكم عن الدينار فبدل إضراب، وإن أراد الإخبار بالدينار فسبق لسانه بالدينار فبدل غلط. وإن أراد الإخبار بالدينار ثم تبين له فساد قصده فأبدل منه دينار فبدل نسيان.

الغلط كما قد يتوهم، كذا حرّره في التوضيح.

فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم (نَحَوَ قَوْلُكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ) وإعرابه: جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء، ويسعى بدل كل من كل ويسميه ابن مالك بالبدل المطابق.

(و) مثال بدل البعض من الكل (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً) أو نصفه أو ثلثه. وإعرابه: أكلت فعل وفاعل، والرغيف مفعول به، وثلاثة بدل من الرغيف بدل بعض من كل، ومنع المحققون دخول كل على كل وبعض.

(و) مثال بدل الاشتغال (نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) وإعرابه: نفعني فعل ومفعول، وزيد فاعل، وعلمه بدل من زيد بدل اشتغال.

(و) مثال بدل الغلط (رَأَيْتُ زَيْدًا بِالْفَرَسِ) وإعرابه: رأيت فعل وفاعل، وزيداً مفعول به، الفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ) رأيت (الفرس) ابتداء (فَغَلَطْتَ) فجعلت زيداً مكانه، وهذا بمعنى قوله: (فَأَبْدَلْتُ زَيْدًا مِنْهُ) أي عوضت زيداً من لفظ الفرس.

فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم.

وأما في الفعل فقال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة: مثال بدل الشيء من

(نحو قولك) قول الأزهري: (المطابق هذه بالتسمية) أولى لوقوعه في أسماء الله نحو قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [إبراهيم: الآية 1] في قراءة الله بالجر بدل، فلا يقال فيه بدل كل، لأن الله لا يوصف بكنية ولا حرية.

وقوله: (منع المحققون إلخ) هذا اعتراض على المصنف حيث أدخلت أل على كل وبعض ووجه المنع أنهم لازمان للإضافة لفظاً أو تقديرًا، وأل والإضافة لا يحتزمان، وجوز دخول أل عليهما الزمخشري والزهجاني، وهو الجاري على لسانه متأخري المعربة وإيهام تع المصنف.

(فأبدلت زيد منه) قول الأزهري: (أي عوضت) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لأن عبارة المصنف تقتضي أن زيداً بدل مع أنه مبدل منه، والفرس هو المبدل، وحاصل جواب الأزهري: أن المراد بالبدل البدل لغة وهو العوض، فلذلك قال قل: فجعلت زيداً مكانه، فيكون المتكلم أولاً إنما أراد النطق بالفرس، فسقاه لسانه إلى ذكر زيد، ثم أبدل الفرس منه.

وقوله: (فقال الشاطبي) أي النحو: ونسبة إليه لأنهم اعترضوا عليه بأن من جملة أقسام البدل بدل البعض من الكل، وبدل الاشتغال ولا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه،

الشيء في الفعل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: الأيمان 68، 69] فإن معنى مضاعفة العذاب هي التي لقي الآثام، ومثال بدل البعض من لكل: إن تصل تسجد لله يرحمك، ومثال بدل الاشتمال قوله:

إن على الله أن تبايعا تؤخذ كرهاً أو تحي طابع

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة، ومثل العلط: إن تأت تسأل نعط. هذا ملخص كلامه. والدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وسنون.

وهو الفعل هنا، والضمير لا يعود إجماعاً إلا على الأسماء، وأحاب الشصبي: بأن هذا الشرط الذي هو عود الضمير خاص بدأ الاسم من الاسم.

وقوله: (فإن مضاعفة العذاب إلخ) الفيشي: فيه نظر، لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، والمضاعفة والتكثير للعذاب أمر زائد، فالمضاعفة أخص من الباقي.

وقوله: (إن على الله إلخ) البيت من الرجز، وقائده رجل تصاعد عن مبايعة أمير، ثم ظهر له أن مبايعته واجبة عليه، وأن حرف تأكيد ونصب، وعلى جار ومجرور خبرها مقدم على اسمها، والله منصوب على إسقاط حرف القسم، وأن حرف نصب ومصدر، وتبايع منصوب بالفتحة والألف لإطلاق القافية⁽¹⁾ وفاعل تبايع ضميره عائد على نفس الشاعر المبيع بالكسر، فهي المخاطبة والمفعول محذوف، وتبايع مؤول مصدر اسم إن.

التقدير: إن مبايعتك يا نفسي فلاناً واجبة علي، ثم أبدل من تبايع تؤخذ أيها النفس كرهاً بفتح الكف ضد الطوع، وهو مفعول مطلق أو أخذاً كرهاً أو حال على التأويل باسم الفاعل، أي في حال كونها كارهة أو تجيء في حال كونها مطبوعة، وحذف التاء حينئذ من طائفة ضرورة. وقوله: (أتأتنا تسألنا) أراد من أول الأمر أن يقول: إن تسألنا نعطك، فسقه لسانه إلى أن تأتأ، ثم أبدل تسألنا من تأتأ، فالمبدل منه هو الذي ذكر غلطاً، وإلى بدل الفعل أشار في الألفية بقوله:

ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعر

وقوله: (من جهة الحساب إلخ) أي العقلي من جهة الوجود في الخارج والا فهي أقل.

(1) قوله: وفاعل تبايع ضمير عائد على نفس إلخ: لا يخفى أنه لو كان كذلك لقال: تبديعي وتؤحذي وتجيئي، والمروى غير ذلك، والذي ذكر شرح الشواهد أن قائل هذا البيت خاطب به رجلاً تقاعد عن مبايعة الملك، وأن الخطاب في كل الأفعال موجه إلى ذلك الرجل المتقاعد كما هو ظاهر، فما ذكره المحشي من جعل ضمائر الأفعال يعود على نفس الشاعر غير صواب. اهـ مصححه.

حاصلة من صرب أربعة في ستة عشر. وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس؛ فهذه أربعة، وكل منهما إما مضمرة أو مظهر أو مختلفاً فيهما؛

فهذه ستة عشرة، وكل منها إما بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتغال أو بدل غلط؛ فهذه أربعة وستون وتفصيلها من الحواش والامتناع المذكورة في المطولات.

وقوله: (لأنهما) أي المبدل إما معرفتان نحو: جاء زيد أخوك، ومثال كونهما نكرتين: جاء في رجل شخص صالح، ومثال كون الأول نكرة والثاني معرفة: رأيت رجلاً أخاف أخاك، وقد ذكر الشنواني بعض أمثلة ما يمكن من الصور.

وقوله: (وتفصيلها) جمع تفصيل. وحاصله أن الظاهر يبدل من الظاهر، والمضمرة لا يبدل من المضمرة. وأم نحو: قمت أنت، فمن قبيل التوكيد ولا يبدل المضمرة من فاعل، وأما بديل الظاهر من المضمرة الغائب نحو: ﴿وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَهَرُوا﴾ [الأنبياء: الآية 3] فحائر فالذير بدل من الواو، وفي أسروا إما إيداله من الحاضر وهو صمير المتكلم والمخاطب، ففيه تفصيل نبه عليه في الألفية بقوله:

ومن صمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما أحاطه جلا

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً

والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

وتقدّمت منصوبات الأفعال (الْمَنْصُوبَاتُ) من الأسماء (خُمْسَةُ عَشَرَ) منصوباً.
(وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (الْمَفْعُولُ بِهِ) نحو: ضربت زيداً.
(وَالْمَصْدَرُ) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو: ضربت ضرباً.

باب منصوبات الأسماء

قول لأزهري: (وتقدّمت منصوبات الأفعال) أي في قوله: حتى يدخل عليه ناصب (خمسة عشر) يجعل التوابع قسماً واحداً.

فإن قلت: لم يذكر بعد إلا أربعة عشر ولم يذكر الخامس عشر؟

قلت: هو كذلك، واختفت الشرايح في الخامس عشر ما هو؟

فلذي في الأزهري: أنه خسر «م» الحجازية وأحواتها لأنه قال فيم يأتي: وقد أحل بذكر «م» خبرها الحجازية خلاف قول السوداني، أن الماحود من الأزهري أن الخامس عشر هو مفعولاً ظننت، لأن الأزهري فيما يأتي اجاب عن عدم ذكرهما بتقديمها في المرفوع، و بدخولهما في المفعول به، وكون الخامس عشر خبر «م» الحجازية غير ظاهر، لأن المصنف لم يذكره سابقاً ولا لاحقاً.

وقيل: الخامس عشر هو المخفوض بالحرف الذي هو من أقسام المخفوضات الآتية، لأنه وإن كان مجروراً في اللفظ فهو في محل نصب، والحق الصواب أن الخامس عشر مفعولاً ظننت، وهو المناسب لذكر خبر كان واسم إن، فيكون المصنف نسيه، وقد ذكر بعد شرح هذه المقدمة أنه وحد الخامس عشر مفعول ظننت في نسخة بخط المؤلف، فيكون زاده المصنف بعد أن نسيه وسارت النسخ على إسقاطه.

وقوله: (على سبيل الإجمال) أي طريق هي الإجمال الذي هو مقابل لتفصيل، ولا شك أن المصنف ذكرها هنا إجمالاً، وسيفصلها بعد. وعطف التعداد على الإجمال عطف تفسير من الشنواي.

(والمصدر) قول الأزهري: (المنصوب على المفعولية) ستعلم ما قيل في ذلك في (المستثنى).

(وَعَظَرُفُ الزَّمَانِ) نحو: صمت يوماً.

(وَعَظَرُفُ الْمَكَانِ) نحو: جلست أمام الشيخ. وهذان العظرفان هما المسمدان بالمفعول

فيه.

(وَالْحَالُ) نحو: جاء ريد راكباً.

(وَالْتَّمِيْزُ) نحو: طببت نفساً.

(وَأَسْمُ لَا) النافية للجنس نحو: لا غلام سفر حاضر.

(وَالْمُسْتَنَى) في بعض أحواله نحو: جاء القوم إلا زيداً.

(وَالْمُنَادَى) نحو: يا عبد الله.

(وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ) نحو: جئتكَ قراءةً للعلم.

(وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ) نحو: سرت والنيل.

(وَوَخْبِرُ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) نحو: كان الله غفوراً رحيماً.

(وَأَسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) نحو: إن زيداً قائم، وخبر «ما» الحجازية نحو: «مَا هَذَا نَشْرٌ»

[يُوسُفُ: الآية 31] وقد أخلّ بذكره ومفعولاً ظننت وأخواتها نحو: ظننت زيداً قائماً، وإنما

قول الأزهري: (في بعض أحواله) قد قيد المستثنى بإلا يكون منصوباً وغيره، وكلاً في المنصوبات، لكن كان ينبغي حيث قال المستثنى أن يقيد المنادى، لأنه يكون منصوباً أيضاً في بعض أحواله. وفي بعضها يكون منبياً على ما يرفع به، ويجاب بأن المنادى وإن بني على الضم أو ما ينوب منابه في اللفظ، فهو منصوب على المحل بفعل محذوف قام مقامه حرف النداء.

(وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ) قول الأزهري: (نحو: جئتكَ قراءةً للعلم) هذا المثال مبني على أن المفعول من أجله يكون غير قلبي، لأن القراءة من أفعال الجوارح، والحق أنه لا يكون إلا قلبياً أي معناه راجع للقلب، فلاولى التمثيل بنحو: قصدتك ابتغاء معروفك.

(وَأَسْمُ إِنَّ) قول الأزهري: (وخبّر ما إلخ) «ما» هذه هي العاملة عمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر، فهذا في الآية عند الأزهري، اسمها وبشراً خبرها، ولعملها شروط أشار إليها في لافية مع عملها بقوله:

أعمال ليس أعملت ما دون أن مع بقاء النفي وترتيب وكس
والمراد بأخواتها: لا، ولات، وإن.
وقوله: (وقد أخلّ بذكره) قد علمت ما فيه.

أسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به .
 (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم في المرفوعات (التعطف والعطف والتوكيد والبذل) وستمر لك في أبواب متعددة باباً باباً على ترتيبها في التعدد.

وقوله : (لتقدم ذكرهما) بضمير التثنية العائد على المفعولين ، وفي بعض النسخ : نقدم ذكرها بضمير لأنثى العائد على ظن ، وهذا التعليل ليس بشيء لأنه يقال عليه : إن خبر كان واسمها وإن والتابع قد تقدمت في المرفوعات أيضاً ، فلم يستغن عنها .

وقوله : (أو لكونهما إلخ) نسختان كالذي قبله ، وهذا التعليل غير ظاهر لأنه يقال عليه : السادى داخل في المفعول به ، فلم يستغن عنه ، وما يقال أن المنادى اختصر عن المفعول به بأحكام يدل كذلك مفعولاً ظنت ، وقد علمت أن الحق الخامس عشر هو مفعولاً ظنت ، وأن الصواب التعييق بالسيان .

وقوله : (متعددة) بالحر بعت أبواب ويصح نصبه حالاً من الضمير في اسنمر ر العائد على المنصوبات .

وقوله : (باباً باباً) قيل إن الأول حال من ابواب لوصفه بمتعددة ، ودياً الثاني صفة للأول على حذف مضاف تقديره مقارب باب ، وقيل : الثاني توكيد للأول ، والحق أن مجموعهما حال من أبواب ، والتقدير حال كون الأبواب مرتبة .

قوله : (على ترتيبها في التعداد) أي العد ، واستشكل بأن اسم «لا» هو مقدم على المستثنى وفي الأبواب المستثنى مقدم على اسم «لا» ، وأجيب : بأن الترتيب غالب .

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

الهاء من به تعود عنى آل الموصولة في المفعول به . (وهو الاسم المتصوب الذي

باب المفعول به

بدأ به لأنه أكثر استعمالاً من غيره، ولأنه أحوج للإعراب للفرق بينه وبين الفاعل .
وقوله : (الهاء في به إلخ) وذلك أن آل اسم موصول وصلتها مفعول، وفي الألفية :
وصفة صريحة صلة آل

وبه هو الثابت عن الفاعل بمفعول، وإنباء بمعنى «على» والتقدير : باب الفعل الذي فعل به، أي وقع الفعل عليه، واعترض بأن الذي وقع عليه الفعل، أي الحدث، هو الذات، وكلامه ليس في الذات، وإنما هو في اللفظ الواقع اسماً لها. وأنجيب : بأن في كلامه حذف مضاف بين لجار والمجرور، والتقدير : باب اللفظ الذي وقع الفعل على مسماه، وهذا التأويل لا بد منه في عبارة المصنف بعد.

(وهو الاسم) الاسم لصريح كما مثل المصنف أو مؤول نحو قول الله تعالى .
﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال : الآية 7] فما بعد أن يسبك بمصدر،
تقديره والله أعلم : تودون عدم كون ذات إلخ . (المنصوب) أي لفظاً كما مثل المصنف أو
تقديراً نحو : ضربت الفتى، أو محلاً نحو : أكرمت هذا، ثم إن ناصبة أحد أمور أربعة،
أحدها : الفعل المتعدي، كأمثلة المصنف، وعلامة المتعدي أشار إليها في الألفية بقوله :

علامة الفعل المعدي أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل

ثم أشار إلى كونه ينصب المفعول به بقوله : فانصب به مفعوله تانيها الوصف نحو : ﴿يَنَـا
اللَّهُ نَبِيعُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق : الآية 3] فأمر مفعول بانع، وإليه أشار في الألفية بقوله :

كمعله اسم فاعل في العمل

ثانيها : المصدر نحو : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة : الآية 251] فالناس مفعول دفع،
وإليه أشار في الألفية بقوله :

بمعله المصدر الحق في العمل

ثالثها : اسم المصدر نحو : من قلة لرجل امرأته الوضوء، فقينة اسم مصدر، وفي
الألفية :

يَقَعُ بِهِ) أي عليه (الفِعْلُ) الصادر من الفاعل (نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا) فزيداً اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب، وهذا تعريف بالرسم كما مر (وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ) فالفرس مفعول به، لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وَهُوَ) أي المفعول به (قِسْمَانِ) قسم (ظَاهِرٌ وَ) قسم (مُضْمِرٌ فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) من نحو: ضربت زيداً، وركبت الفرس. (وَالْمُضْمِرُ قِسْمَانِ) أيضاً قسم (مُتَّصِلٌ وَ) قسم (مُنْفَصِلٌ فَالْمُتَّصِلُ) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بإلاً وهو (اثْنَا عَشَرَ) نوعاً. الأول: ضمير المتكلم وحده نحو قولك: (ضَرَبَنِي) زيد، فالياء من ضربي مفعول به وهو مني لا يدخله إعراب، والثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك: (ضَرَبْنَا) زيداً، فنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مني، والثالث: ضمير المخاطب المذكور نحو قولك: (ضَرَبْتُكَ) زيد، فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة إعراب، والرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك: (ضَرَبْتُكِ) زيداً، فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبني لا إعراب فيه، والخامس: ضمير المخاطب في التثنية مطلقاً نحو قولك: (ضَرَبْتُكُمَا) زيد، فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والألف علامة التثنية، والسادس: ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك: (ضَرَبْتُكُمْ) زيد، فالكاف وحده ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع، (وَالسَّابِعُ:) ضمير جمع المؤنث في الخطاب نحو قولك: (ضَرَبْتُكُنَّ) زيد، فالكاف وحدها ضمير المفعول به في محل نصب والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب. والثامن: ضمير المفرد المذكور

ولا اسم مصدر عمل

وأهم المصنف ناصبةً والصحيح ما ذكرنا.

وقوله: (أي عليه) أشد به إني أن الياء بمعنى «على» على حذف مضاف أي على اسمه كما علمت.

وقوله: (الصادر من الفاعل) أسار إلى أن المراد بالفعل كلام المصنف اللغوي وهو الحدث، ثم إن المراد بان وقوع مطلق التعلق لشمل المتعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو الانتفاء نحو: ما ضربت زيداً، وخرج بالاسم الفعل والحرف. فلا يكونان مفعولاً بهما، ولكن ما لم يحكم على نفيهما كما مر وإلا جاز كقوله: كتبت قام أو قد، وخرج بالمنصوب المرفوع والمحروور، فإن رفع المفعول به بأن تاب عن الفاعل نحو: ضرب زيد، أو جر نحو أعجبني ضرب زيد لم يسم مفعولاً به اصطلاحاً، بل يسمى الأول نائماً عن الفاعل، والثاني مضافاً إليه، وخرج بالذي يقع به إلخ جميع المنصوبات.

وقوله: (بالرسم) أي بخاصة من خواصه، وعارض من عوارضه وهو النصب.

الغائب نحو قولك: زيد (ضربه) عمرو، فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبني لا إعراب فيه، والتاسع: ضمير المفردة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) زيد، فالهاء ضمير المفعول به المؤنث وموضعها نصب وفتحها فتحة بناء لا فتحة إعراب، والعاشر: ضمير المثنى الغائب مطلقاً نحو قولك: الزيدان (ضربهما) عمرو، فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والألف علامة النشئة، والحادي عشر: ضمير جمع الذكور العائنين نحو قولك: الزيدون (ضربهم) عمرو، فالهاء مفعول به والميم علامة الجمع في التذكير، والثاني عشر: ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك: الهندات (ضربهن) عمرو فالهاء ضمير المفعول به، والنون المشددة علامة جمع الإناث وما ذكره من أن الكاف والهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح، ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع الرفع أصلاً، وإنما يقعان موقع النصب أو الخمص فقط (و) الضمير (المتفصل) وهو الذي تقدم على عامه أو يقع بعد إلا أو ما في معناها (اثنا عشر) نوعاً أبضاً، الأول: ضمير المتكلم وحده نحو قولك: (إيائي) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيائي فإيا وحدها فيها ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية، والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك: (إيانا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا، فإيا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب، ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم، (و) الثالث: ضمير المرد المخاطب نحو قولك: (إياك) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك، فإيا ضمير المفعول به، والكاف المفتوحة المتصلة به حرف خطاب. (و) الرابع: ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك: (إياكِ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكِ، فإيا ضمير المفعول به، والكاف المكسورة حرف خطاب، (و) الخامس: ضمير المثنى المخاطب مطلقاً نحو قولك (إياكما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما، فإيا ضمير المفعول به، والكاف والميم والألف علامة المثنى (و) السادس: ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك: (إياكم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم، فإيا ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب والميم علامة الجمع (و) السابع: ضمير الجمع المؤنث المخاطب نحو قولك: (إياكن) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكن، فإيا ضمير المفعول به، والكاف والنون المشددة حرفان دالان على جمع المؤنث في الخطاب (و) الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك: (إياه) أكرمت أو ما أكرمت إلاياه، فإيا ضمير المفعول به، والهاء

وقوله: (ولا تقع الكاف إلخ) قال المبشي: أي أصالة، وإلا فيجب العروض يقعان وذلك إذا وقع عليهما بالمصدر نحو: أعجبني ضربك زيد أو صربه ريداً، أو تقول لا يقعان مرفوعين مع الفعل، وأم مع الاسم فيقعان، والله تعالى أعلم.

علامة على الغيبة في المذكر. (و) التاسع: ضمير المفردة الغائبة نحو قولك: (إِيَّاهَا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إِيَّاهَا. فإيا ضمير المفعول به، والهاء والألف علامة التانيث في الغيبة. (و) العاشر: ضمير المتنى العائب مطلقاً نحو قولك: (إِيَّاهُمَا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إِيَّاهُمَا، إيا ضمير المفعول به، والهاء والميم والألف علامة التثنية في الغيبة. (و) الحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك: (إِيَّاهُمْ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إِيَّاهُمْ، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والميم علامة الجمع في التذكير. (و) الثاني عشر: ضمير جمع المؤنث العائب نحو قولك: (إِيَّاهُنَّ) أكرمت أو ما أكرمت إلا إِيَّاهُنَّ، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة. وما ذكرته من أن إيا وحدها هي الضمير. واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتشبيه وجمع هو الصحيح.

بَابُ الْمَصْدَرِ

المنصوب على المفعولية المطلقة. (المَصْدَرُ هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ) حال كونه (ثالثاً في تَصْرِيفِ الْفِعْلِ) كما إذا قيل لك: صرّف (نَحْوُ: ضَرَبَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: ضَرَبَ (يَضْرِبُ ضَرْباً) فَضَرْباً مَصْدَرٌ جَاءَ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ ضَرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ يَضْرِبُ هُوَ الثَّانِي وَضَرْباً هُوَ الثَّالِثُ. (وَهُوَ) أَيِ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ وَالْوَاقِعِ مَفْعُولاً مُطْلَقاً (عَلَى قِسْمَيْنِ): قِسْمٍ (لَفْظِي) وَ قِسْمٍ (مَعْنَوِي) لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ لَفْظَ الْمَصْدَرِ لَفْظَ فِعْلِهِ

باب المصدر

هذا هو الثاني من المنصوبات. قول الأزهري: (المنصوبات على المفعولية إلخ) يؤخذ منه أن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وغيره، وإن مراد المصنف بالمصدر هنا المنصوب على المفعولية لا مطلق لمصدر، وهو كذلك لأن المصدر يكون مرفوعاً ومجروراً، فلا يكون مفعولاً مطلقاً، والذي يقتضيه قول الأئمة في الترجمة المفعول المطلق، ثم فسره بقوله: المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل إنهما مترادفان، والحق أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا من وجه يجتمعان في نحو: ضربت ضرباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطاً فسوطاً مفعول مطلق وليس بمصدر، لأنه اسم آلة، وينفرد المصدر في نحو: أعجبني ضربك، فضربك فاعل مصدر غير مفعول مطلق لأنه غير منصوب. (المصدر هو الاسم) اعلم أن المصدر حقيقة من حيث هو الحدث المشتمل على حروف فعله، فخرج باسم الحديث ما عدا المصدر، واسمه وبالمشتمل إلخ، اسم المصدر لأن المصدر يجري على حروف فعله نحو: اغتسل اغتسالاً، واسم المصدر واسم الحدث الغير الجاري على حروف فعله نحو: اغتسل غسلًا، والمصنف عزفه تقريباً على الممتدئ (المنصوب) لم يبين ناصبه، والمشهور أنه أحد أمور ثلاثة أشار لها في الأئمة بقوله:

بمثله أو بتعنه أو وصف نصب

فمثال نصبه بمصدر آخر مماثل في قوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذَتْ حَهِمَّةٌ جَرَأُوكُمْ خِرَاءَ مَوْقُورًا﴾ [إسراء: الآية 63] فجاء مفعول مطلق عامله جرأؤكم ومثال المنصوب بالفعل قوله تعالى: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ [الصافات: الآية 1] فصفاً مفعول مطلق عامله الصافات جمع صافة اسم فاعل من صف. (الذي يجيء ثالثاً) فإن قلت: ليس من ضروريات المصدر أن يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، فقد يمكن أن يأتي ثانياً وثالثاً ورابعاً، وهكذا بحسب ما يريد الناطق فتقول:

الناصب له أو لا (فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ) أي المصدر (لَفْظُ فَعْلِهِ) في حروفه الأصول ومعناه (فَهُوَ) أي المصدر (لَفْظِي) سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحاً أو لا (نَحْوُ: قَتَلْتَهُ قِتْلًا) فحروف قبل هي حروف قبلها بعينها إلا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وَإِنْ وَافَقَ) أي المصدر (مَعْنَى فَعْلِهِ) الناصب له (ذَوْنِ) موافقة (لَفْظِهِ) في حروفه (فَهُوَ) أي المصدر (مَعْنَوِي) لموافقه للمفعول في المعنى دون الحروف (نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُودًا وَقُمْتُ وَقُوفًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) فإن المصدر الذي هو قُعُودًا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه، لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متعابرة، فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والذال، وكذا تقول في الوقوف والقيام، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازني القائل: بأن

ضرب ضرباً وصرب يصرب ضرباً فهو ضارب ضرباً وهكذا. قلت: أجيب عنه بأن أهل التصريف اصطلاحوا على أن يجعلوه ثلثاً مقدماً على الأوصاف، لأن العام فيه أكثر ما يكون فعلاً، لكن يقل نم قدموه على فعل الأمر؟ وأجيب عنه بأن الأمر مقتطف من المضارع، فكأنه هو فلذ لا يذكره، وإنما يقولون مثلاً: ضرب يصرب ضرباً فهو ضارب مصروب.

(لطيفة) قال الراعي: قدم على الأندلس طالب من فاس وكان كثير الجدل، فجعل فيه بعض الطببة بيتين وكتبهما في ورقة وألقهما على الموضع الذي يدرس فيه ونصب البيتين:

أتدب ضائب من أهل فاس يحادل في الكتاب وهي القياس
وما فاس ببلدته ولكن فسا يفسو فساء فهو فاسي

والمود بالتصريف هن كما مر التحول من صيغة إلى صيغة لا لاشتقاق، وإلا فصرب المصدر أصل باعتبار الاشتقاق لضرب الفعل على المحتار، وفي الألفية: وكوبه أصلاً لهذين انتخب

وقونه: (في تحريك عينه) أي في مطلق الحركة لا في شخصها، لأن فرح الفعل مكسور العين وفرحاً لمصدر ومفتوحها. قونه: (لأن القعود والجلوس بمعنى إلخ) هذا مذهب الجمهور، وذكر في المصباح أن القعود يكون من الاضطجاع والجلوس يكون من قيام وقيل بالعكس.

وقوله: (الجيم واللام إلخ) أي مسمى الجيم هو «ح» ومسمى اللام وهو شكل «ل» هكذا ولا فأنجيم اسم لا حرف.

وقوله (على مذهب المازني) وكذلك المبرد والسيرافي، قال الرضي: وهو لأولى، لأن الأصل عدم التقرير ولا ضرورة تلجئ إليه.

وقوله: (إذ كل منهما يجري إلخ) مثل في اللفظي بالمتعدي، ومثل اللازم فيه قمت

المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه، وأما عنى مذهب من يقول: أنه منصوب
بمعن مقدر من لفظه فتقدير: جلست قعوداً وقعدت جلوساً فلا، وتمثيله في اللفظي
للمتعدى وفي المعنوي باللازم للإيضاح لا للتخصيص إذ كل منهما يجري مع المتعدى
واللارم.

فياماً، ومثل المعنوي باللازم، ومثال المتعدى فيه أحبيته مقة أي: محبة، والله سبحانه وتعالى
أعلم.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ

وَوَظَرْفِ الْمَكَانِ

المسميين بالمفعول فيه . (ظرف الزَّمان وَهُوَ الاسمُ المنصوبُ) باللفظ الدال على
المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في).....

باب ظرف الزمان وظرف المكان

هذا هو الثالث والرابع من المنصوبات، والظرف لغة الوعاء، واصطلاحاً يأتي
للمصنف، وجمعهما في واحد لاشتراكهما في كونها على معنى «في» وأفرد المصنف كل
واحد بتعريف خاص تقريباً على المبتدئ.

قول الأزهري: (المسميين بالمفعول إلخ) أشار به إلى أن من النحاة من يسميها بظرفي
الزمان والمكان، ومنهم من يقول: المفعول فيه ومرادهما واحد. (المنصوب) قول الأزهري:
(باللفظ الدال إلخ) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها المقتضية أن النصب على إسقاط
الخافض الذي هو في الأزهري باللفظ يشمل ما إذا كان الناصب فعلاً كسائر أمثلة الأزهري،
أو غير فعل مما يعمل فيه كاسم الفاعل نحو: أنا سائر غداً، فالعامل في غداً هو سائر، وهو
دال على المعنى الواقع في ذلك الزمان، وهو السير. والسير مظروف في غداً فهو على معنى
«في» ثم إن العامل كما يكون مذكوراً كما مثل يكون محذوفاً نحو: يوم الجمعة جواباً لمن
قال: متى قدمت؟ وإلى تقسيم الظرف إلى زمان ومكان، وتعريفهما أشار في الألفية بقوله:

الظرف وقت أو مكان ضمنا في باطراد كهن أمكث أرمب

وإلى ناصبه مذكوراً ومحذوفاً أشار في الألفية بقوله:

فانصبه بالواقع فيه مظهرها كان وإلا فأنصوه مقدر

فخرج باسم الزمان اسم المكان والحال، فإنهما وإن كانا بمعنى «في» فليسا باسم،
وخرج بالمنصوب الزمان المحرور والمرفوع، فلا يقال لهما ظرف زمان اصطلاحاً، وخرج
بتقدير معنى «في» اسم الزمان المنصوب الذي ليس على تقدير حرف أصلاً نحو قوله تعالى:
﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور الآية 37] فيوماً مفعول به لا ظرف لأنهم لا يخافون شيئاً في اليوم إنما
يخافون نفس اليوم.

وقوله: (معنى في) قدر الأزهري هذا المصنف الذي هو معنى إشارة إلى أنه لا يصرح

الدالة على الظرفية سواء فيه المبهم والمختص . (نحو: اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول: صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس .

(والليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وتقول: اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة .

(وغدوة) بالتوين مع التنكير وبعده مع التعريف وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول: أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين .

(وبكرة) بالتنوين، وتركه على ما تقدم في غدوة وهي أول النهار وأول النهار من طلوع الفجر إلى لصبح، وقيل: من طلوع الشمس، تقول: أجيئك بكرة أو بكرة النهار .

(وسحراً) بالتوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه وبلا تنوين إذا أردت به ذلك وهو

هي، فإن صرح بها وصار اسم الزمان محروراً خرج عن الظرفية اصطلاحاً .

وقوله: (الدالة على الظرفية) لبيان الواقع، وإلا فكل ما يخرج به خرج: فقول اسم الزمان خلاف لبعض .

وقوله: (سواء في ذلك المبهم إلخ) أي اسم الزمان ينصب على الظرفية مطلقاً لا فرق بين كونه مبهماً أو مختصاً .

قال الرضي: المبهم من الزمان ما لا حد له يحصره، سواء كان بكرة كحين وزمان، أو معرفة كالحين والزمان، والمختصر منه ما لا نهاية لحصره بكرة كنحو: يوم وثبة وشهر، أو معرفة كنحو: يوم الجمعة وليلته القدر وشهر رمضان. وإلى كون ظرف الزمان ينصب على الظرفية مبهماً أو مختصاً أشار في الألفية بقوله:

كل وقت قابل ذلك

(نحو اليوم) وقول الأزهري: (وهو من طلوع الفجر إلخ) هذا هو اليوم في الشرع، ولا إشكال في اللغة على قول، وقيل: اليوم لغة من طلوع الشمس إلى غروبها، والليلة من غروب الشمس إلى طلوعها، وقيل: الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وما بين طلوع الفجر وطلوع لشمس ليس من اليوم ولا من الليلة .

(وغدوة) قول الأزهري: (وبعده مع التعريف إلخ) ويكون حينئذ ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، ومثل هذا يقال في بكرة بعد إلخ .

وقوله: (وهي من صلاة الصبح) أي من وقت صلاة الصبح .

(وسحراً) وقول الأزهري: (وبلا تنوين إذا إلخ) فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل عن السحر بالآلف واللام، وفي الألفية:

آخر الليل قبل الفجر تقول: أجيئك يوم الجمعة سحراً أو سحر يوم الجمعة وأجيئك سحراً من الأسحر.

(وَعْدًا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول: أكرمك غداً.

(وَعْتَمَةً) وهي ثلث الليل الأول تقول: آتيتك عتمة أو عتمة ليلة الخميس.

(وَصَبَاحًا) وهو أول النهار تقول: أنتظرك صباحاً أو صباح يوم الجمعة.

(وَمَسَاءً) بالمد وهو من الظهر إلى آخر النهار تقول: أجيئك مساءً أو مساء يوم الخميس.

(وَأَبَدًا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه تقول: لا أكلم زيد أبداً وأبد الآبدين.

(وَأَمَدًا) وهو ظرف الزمن مستقبل تقول: لا أكلم زيداً أمداً أو أمد الدهر أو أمد الدهرين.

(وَجِينًا) وهو اسم لزمان جاء مبهم تقول: قرأت حياً وحين جاء الشيخ.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من أسماء الزمان المبهمة نحو: وقت وساعة وأوان المختصة فنحو ضحى وضحوة.

واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة، ومنها ما هو

والعدل والتعريف مانعاً سحر إذا به التعيين قصداً يعتبر

وقوله: (أو سحر يوم الجمعة) أي سحر ليلة الجمعة لما مر أن اليوم من ضوع الفجر والنسحر آخر الليل.

(وعداً) قول الأزهري: (بعد يومك) الأونى أن يقول عقب يومك لأن بعد طرف متسع، وعداً اسم لليوم التالي ليومك.

(وأبداً) قول الأزهري: (أو أبد الآبدين) أي لا أكلمه ما دام الناس موجودين في الدهر.

(وما أشبه ذلك) قول الأزهري: (وساعة) أي باعتبار اللغة، وأما عند الفسكين فهي مخصوصة بقدر معلوم فالليل مع النهار منها أربع وعشرون.

وقوله: (وهو ثابت التصريف إلخ) بأن يستعمل مبتدأ وحبراً وفاعلاً ومفعولاً. وهكذا وأل تعريف المتصرف منها أشار في الألفية بقوله:

وم يروى ظرفاً وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

منفي التصرف والانصراف نحو: سحر إذا كان ظرفاً ليوم بعينه، فإنه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه، ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو: غدوة وبكرة عديمين، ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو: عتمة ومساء.

(وَعَرْفُ الْمَكَانِ) هو اسم المكان المبهم (الْمَنْصُوبُ) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بِتَقْدِيرِ) معنى (في) الدالة على الظرفية.

(نَحْوُ: أَمَامَ) وهو بمعنى قدام تقول: جلست أمام الشيخ، أي قدامه.

(وَعَلْفُ) هو ضد قدام، تقول: جلست خلفك

(وَقُدَامَ) وهو مرادف لأمام تقول: جلست قدام الأمير.

(وَوَرَاءَ) بالمد وهو مرادف خلف تقول: جلست وراء.

(وَفَوْقَ) وهو المكان اعالي تقول: جلست فوق المنبر.

(وَتَحْتَ) وهو ضد فوق، نحو: جلست تحت الشجرة.

(وَعِنْدَ) وهو لما قرب من المكان تقول: جلست عند زيد، أي قريباً منه.

(وَمَعَ) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول: جلست مع زيد أي مصاحباً له.

وقوله: (وانصراف) هو الذي فيه تنوين التمكين كما مر.

وقوله: (ما هو منفي التصرف إلخ) وهو الذي يلزم النصب على الظرفية أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو حرٌ لمن، وإليه أشار في الألفية بقوله:

وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها الكلام

وقوله: (نحو غدوة وبكرة إلخ) ويؤخذ منه أن غيرهما موجود وهو كذلك فمنها شعبان ورمضان خلافاً لمن أنكر وجود غيرهما.

(وظرف المكان) قول الأزهري: (المبهم إلخ) المبهم من المكان ما ليست له صورة ولا حدود محصورة كما مثل المصنف، والمختص هو ما له صورة وحدود محصورة كأندار والبيت والمسجد في تقييد الأزهري بالمبهم إشارة إلى أنه لا نصب، إلا إذا كان مبهماً، وإن كان مختصاً فلا ينصب على الظرفية، وفي الألفية:

وما يقله المكان إلا مبهماً

(ومع) قول الأزهري: (وهو اسم المكان إلخ) هذا هو الحق خلافاً لمن قال إنها تكون

- (وَإِزاء) بمعنى مقابل ، تقول : جلست إزاء زيد أي مقابل .
 (وَحذاء) بالذال المعجمة والمد بمعنى قريباً تقول : جلست حذاء زيد أي قريباً منه .
 (وَتَلَقَاء) بمعنى إزاء تقول : جلست تلقاء الكعبة .
 (وَهُنَا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب تقول : جلست هن أي في المكان القريب .
 (وَتَم) بفتح ثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد تقول : جلست تم أي في المكان البعيد .
 (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من أسماء المكان المهمة نحو : يمين وشمال وما أشبههما .

ظرف زمان ومكان ، وليست حرفاً مدلول معاً بالتووين ودخول من عليها .

(وهنا) قول لأرهري : (بضم الهاء إلخ) ضبطه بذلك لأجل قوله : اسم إشارة للمكان القريب ، وإلا فيقال هنا بفتح الهاء وتشديد النون ، ويقال هنا بكسر الهاء وتشديد النون أيضاً ، لكنهما يشار بهما للمكان البعيد إلى ما يشار به للمكان القريب ، مع ما يشار به للبعيد ، أشار في الألفية بقونه .

وبهنا أو ها هنا أشار إلى دائي المكان . . . السيتين
 والله سبحانه وتعالى أعلم .

بَابُ الْحَالِ

(الحال هو الاسمُ) الفضلة (الْمَنْصُوبُ) بالفعل وشبهه (المُفَسَّرُ).....

باب الحال

هذا هو الخامس من المنصوبات. وقدمه على التمييز، وإن كان التمييز مبيناً لندات والحال مبين للهيئة والذات ومبينها مقدمان على الهيئة، ومبينها لأن الحال قريب من العمدة لكونه لا يكون إلا منصوباً، بخلاف التمييز، فإنه يكون منصوباً ومجروراً وهو مشتق من التحول والانتقال وتذكر، فيقال: حال حسن وتزنت، فيقال حال حسنة، ثم الحال لغة هيئة الإنسان التي هو عليها من خير أو شر.

واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله: (هو الاسم). فإن قلت: الحال كما يكون اسماً صريحاً نحو: جاء زيد ركباً يكون جملة اسمية نحو: وهم أنوف، فجمدة وهم ألوف حالية من النور وفي خرجوا، وتكون فعلية نحو: ﴿وَعَاءُ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: الآية 16] فجملة يبكون حالية، وقد تكون جزأً ومجروراً، أو ظرفاً خص المصنف ذلك بالاسم. قلت: الجملة الواقعة حالاً في تأويل مفرد، وبذلك التأويل تعبر الأنفية بموضع حيث قال مؤلفها:

وموضع الحال تجيء جملة

والظرف وعديله إن تعلقا باسم فيهما من قبيل الحالي باسم الصريح. وإن تعلق بفعل فهما من قبيل الجملة المؤولة بالمفرد.

قول الأزهري: (الفضلة) المراد بها ما يأتي بعد تمام الكلام بأن أخذ الفعل فاعله والمبداً خبره، كما يأتي للأزهري: ليس المراد بها ما يستغنى الكلام عنه فلا يرد نحو: ﴿لَعِينٌ﴾ [الأنبياء: الآية 16] من الآية الآتية عند الأزهري (المنصوب) إن قلت: النصب حكم أدخله في الحد وفي السلم.

وعندهم من حملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

قلت: الممنوع هو إدخال اللفظ على أنه حكم، وأما إن أحد على أنه جزء من الماهية فلا يمتنع. قول الأزهري. (وشبهه) المراد به اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر واسمه، لكن إن نصب بفعل متصرف أو صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديمه، وإلا فلا. وفي الالفية:

لَمَّا أَنْبَهُم مِّنَ الْهَيْثَاتِ) أي الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها. ويجيء الحال من الفاعل نصباً (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً) فراكباً حال من زيد، وزيد فاعل تجاه (وَ) من المفعول نصاً نحو (رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً) فمسرجاً حال من الفرس والفرس مفعول برَكِبْتُ (وَ) محتمل لأن يكون من الفاعل أو المفعول نحو: (لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِباً) فراكباً حال محتملة لأن تكون من التاء التي هي فاعل لقي أو من عبد الله الذي هو مفعول لقي (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من الأمثلة ولا يحىء الحال من المستدأ، ويجيء من الفاعل والمفعول كما تقدم، ويجيء من المحرور بالحروف نحو: مررت بهند جالسة.....

والحال أن نصب بفعل صرحاً أو صفة أشبهت المصروف

فجائز تقديمه (لما انبههم) أي حفي واستتر على من لم يعلم تلك الهيئة، واعترض شيخ الراعي تعبير النحاة التابع لهم المصنف بأنهم بأنه غير موحود في اللغة، والموحود إنما استبهم.

(من الهيئات) جمع هيئة وهي الصفة، ثم إن الصفة تكون محسوسة مشاهدة بحاسة البصر نحو: جاء زيد راكباً، أو غير محسوسة نحو: مات مؤمن، فالإيمان ليس بمحسوس، وإلى تعريف الحال أشار في الألفية بقوله: الحال وصف فصله منتصب مهم في حال، فخرج بالاسم الفعل والحرف. وبالفضلة التي زاده الأزهري المنصوب العمدة كحرف كان واسم إن، وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور بالمفسر لما انبههم من الهيئات التمييز نحو: رضى زيتاً، وكذلك نعت الكرة المنصوبة نحو: ركبت فرساً قصيراً، فلتمييز ونعت الكرة المنصوبة قد فسرا الذات.

قوب الأزهري: (من الفاعل نصاً) أي غير محتمل ما سواه لأنه لم يوحد إلا هو، ولا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهراً كما مثل أو مقدراً نحو: زيد جاء راكباً، فراكباً حال من ضمير الفاعل في: جاء.

وقوله: (من المفعول نصاً) قالوا: ومنه المنادى لأنه مفعول به نحو: يا رب منعماً، وتأتي من المفعول نحو: سرت والنيل جارياً، ومن المفعول المطلق نحو: ضربت الصرب شديداً.

وقوله: (ومحتملة) بالنتصب عطف على نصاً، ولا يصح أن تكون منها معاً وإلا لقال راكبين. وقوله: (من المبتدأ) أي على مذهب الجمهور، وأجاز سيبويه إتيانها منه وتأتي في الخبر نحو: هذا زيد قائماً، وفي مجيئها من اسم كان خلاف.

وقوله: (من المجرور بالحرف) وفي تقديم الحال على المحرور بالحرف خلاف وصحيح في الألفية الجواز ونصها:

ومن المجرور بالمتضاف نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: الآية 12] فميتاً حال من أخيه، والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة. (ولا يكون الحال إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبه إلا معرفة) كما تقدم من الأمثلة من نحو: جاء زيد راكباً فراكباً حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة

وسبق حاله ما بحرف جر قد أبو أو لا أمسه فمصد ورد

وقوله: (من المجرور بالمتضاف إلخ) هو المتضاف إليه بشرط أن يكون لمضاف يصح أن يعمل في الحال نحو قول الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: الآية 105] حال من الكاف المتضاف إليه والمتضاف، وهو مرجع مصدر ميمي يصح أن يعمل في الحال أو يكون المتضاف جزءاً من المتضاف إليه كمثال الأزهري، فإن اللحم جزء من الأخ أو يكون جزؤه في صحة حذف المتضاف والاستغناء عنه بالمتضاف إليه نحو: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: الآية 125] فحيفاً حال من إبراهيم وليس المتضاف الذي هو مله جزءاً من إبراهيم، ولكنه كجزئه، فيصح أن يقال في غير المنزل: واتبع إبراهيم حنيفاً. وإلى جواز إتيان الحال من المتضاف إليه في المواضع الثلاثة أشد في الألفية.

ولا تجز حالاً من المتضاف له إلا إذا اقتضى المتضاف عمده
أو كان جزء ما له أضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيف

فلو كان المتضاف إليه ما ذكر منع إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند منطقة.

وقوله: (والغالب أن الحال إلخ) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وإنما كان لغالب فيها ذلك لأنها وصف لصاحبها في المعنى والوصف لا يكون إلا بمشتق أو شبهه.

وقوله: (منتقلة) أي غير لازمة لصاحبها لأن الحال عرض بطراً على الذوات والأعراض منتقلة، ولا فائدة في الوصف بأشياء انلازم نحو: جاء زيداً طويلاً، وإلى كون الغالب في الحال واشتقاق الانتقال أشد في الألفية بقوله:

وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكون ليس مستحق

(ولا يكون الحال إلا نكرة) لأن المقصود بالحال بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الريادة والخروج عن الأصل لغير عرض (ولا يكون صاحبها إلا معرفة) لأنه محكوم عليه وحق المحكوم أن يكون معرفة، لأن الحكم على المحمول لا يفيد ولا يكون صاحب الحال نكرة إلا بمسوع من المسوغات المشار إليها بمفهوم قول الألفية:

ونسب يسكر غالباً ذو السحال

إن لم تتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفي أو مضاهية.

وواقعة بعد تمام الكلام ونكرة وصاحبها زيد. وهو معرفة بالعلمية، وقد يتخلف جمع ذلك فمن تخلف الاشتقاق: قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: الآية 71] فثبات نكرة بمعنى متفرقين حال جامدة. ومن تخلف الانتقال: هو الحق مصدقاً فمصدقاً حال لازمة غير منتقلة، ومن تخلف التنكير: جاء زيد وحده، فوحده حال معرفة وهو بمعنى منفرداً، ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو: كيف جاء زيد؟ فكيف حال متقدمة على تمام الكلام، والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المستدأ خبره، والفعل فاعله، سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ﴾ [الدخان: الآية 38] أم لا. نحو: جاء زيد راكباً، ومن تخلف تعريف صاحب الحال وصلى وراءه رجال قياماً، والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى. ألا ترى أن راكباً في قولك: جاء زيد راكباً، وصف لزيد في المعنى.

وقوله: (بمعنى متفرقين) أشار بهذا إلى أنه إن كان غير مشتق في اللفظ فهو مشتق في المعنى وثبات حال من الواو، فانفروا ثبات منصوب بالكسرة النائية عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم ويكثر الحمود فيما أشار إليه في الألفية بقوله:

ويكسر الجمود في سعر وفي مبدي تاوئل بلا تكلف

وقوله: (وهو بمعنى منفرداً) أشار بهذا إلى أن الحال أن عرف لفظاً فهو بمعنى النكرة، وإليه الإشارة بقول الألفية:

والحال أن عرف لفظاً فاعتقد تكبيره معنى كوحدهك حتهد

وقوله: (فكيف حال) أي من زيد وهي مبنية على الفتح لأنها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو للاستفهام، وخصت بالفتحة لخفتها، ووجب تقديمها لأن لها صدر الكلام، والقاعدة فيها أنها إن دخلت على جملة مستقلة كما هنا فهي حال، وإن أدخلت على مفرد فهو خبر مقدم نحو: كيف زيد.

وقوله: (ومن تخلف تعريف إلخ) أي بأر يأتي صاحب الحال نكرة وهذا مفهوم غالباً في قول الأئمة. ولم يذكر غالباً إلخ. وقول أبي حيان: إن هذا الحديث لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون مروياً بالنعى فهو باطل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ التَّمْيِيزِ

أي التفسير (التَّمْيِيزُ هُوَ الْأَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا أَنْبَهُمْ مِنَ الذَّوَاتِ) أو من النسب، فالثاني (نحو قولك: تصيب زيد عرقاً وتفقاً) أي امناً (بكر شحماً وطاب محمد

باب التمييز

هذا هو السادس من المنصوبات، ويقال: التمييز والتميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين، وهو لغة فصل الشيء من غيره، قال تعالى: ﴿وَأَمْتَرُوا نَارًا أَنَّهُ أَمْتَرُونَ﴾ (٥٩) ليس. الآية [59] أي انفصلوا من المؤمنين. واصطلاحاً أشار إليه المصنف بقوله: (هو الاسم) أي الصريح لأن التمييز لا يكون حملة، وهذا أحد الوجوه التي حالف فيها ما عطفت، وبدل هذا المقدار لتمثيل بعد فيؤخذ منه أن التمييز فسمان: تمييز ذات وتميز نسبة، وهو مذهب الجمهور، ويمكن إبقاء كلام المصنف على ظاهره، ويكون ما شياً على ما للرضي من أن التمييز لا يكون إلا تمييز ذات والذات إما ملفوظ بها كقولك: رطل زيتاً أو مقدرة كقولك: طاب محمد نفساً، والأصل طاب شيء محمد فنفساً تمييز شيء المقدر، فخرج بالاسم الفعل والحرف، وبأن المنصوب المرفوع مطلقاً. وانمجرور إذا لم يدل على مقدار مساحة أو وزن أو كيل أو نحو: ريد من قولك غلام ريد فهو غير تمييز قطعاً، وإن وقع بعد مساحة نحو: شبر أرض أو بعد ما يدل على الوزن نحو: رطل زيت أو الكيل قفيز بر فهو تمييز مجرور بالإضافة إلى ما قبله عملاً بقول الألفية:

وبعد دي ونحوها حره إذا أصمتها كمد حنطة غد

فالإشارة تعود إلى الثلاثة التي ذكرنا ويجوز نصبها أيضاً وهو لأصل. وقد مثل بها في الألفية منصوبة حيث قال:

كشمر أرض وقمير برأ ومنوبن عسلاً وتمر

ويجوز أيضاً حره بمن عملاً بقول الألفية: واجرد بمن إن شئت عبر دي العدد، وبما قررنا نعلم أن مفهوم المصنف فيه تفصيل، فلا اعتراض به وخرج المفسر إلخ. الحال فإنه مفسر لما أنبهم من الهيئات كما علمت أن هذا الحد غير مانع لدخول نعت النكرة المنصوبة نحو: ركب فرساً قصيراً أو ضويلاً، وإلى تعريف التمييز أشار في الألفية بقوله.

اسم بمعنى من مبين نكرة

(نحو تصيب) أي تجذر وسال (وتفقاً بكر) بفتح الباء وهو ولد الناقة أو الفتى من الإبل،

نفساً) فعرقاً تمييز لإيهام نسبة التصيب إلى زيد وشحماً تمييز لإيهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تمييز لإيهام نسبة الطيب إلى محمد، وأصل الكلام تصيب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد، وحول الإسناد عن المضاف إليه، فحصل إيهام في النسبة فحيء بالمضاف الذي كان فاعلاً، وحل تمييزاً، والباعث عن ذلك أن ذكر شيء مبهماً، ثم ذكره مفسراً وقع في النفس، والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل. (و) مثال الأولى أعني تمييز الدواب نحو قولك: (اشتريت عشرين غلاماً ومَلَكْتُ تسعين نعجة) فعلاماً تمييز للإيهام الحاصل في ذات عشرين، ونعجة تمييز للإيهام الحاصل في ذات تسعين، لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها بمصالحة لكل معدود منه تمييز المقادير

وفسر الأزهرى تفقؤاً بملاً وفسر غيره بتشقق، وكلاهما غير ظاهر لأن الأصل تفقؤاً شحم بكر، فإن فسرناه بامتلاً اقتضى أن الشحم هو الذات الممثلة والغير هو الذي ملأه مع أن الأمر ليس كذلك، لأن الشحم هو الذي ملأ الذات، ولا يصح تفسيره بتشقق، لأن المقصود بهذا الكلام الإخبار عن سمنه ومن تشقق شحمه مات، قاله الفيثي.

وقوله: (فعرقاً تمييز لإيهام نسبة إلخ) اعلم أن تمييز النسبة قسمان: محول عن أصل، وغير محول. والمحول أقسام ثلاثة: محول عن الفاعل كهذه الأمثلة في كلام المصنف، وقد بين الأزهرى أصلها، وقرره أنت هنا، ومنه: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: الآية 4] الأصل: واشتعل شيب الرأس، حذفت المضاف الذي هو شيب، وأقيم المضاف إليه الذي هو الرأس فارتفع ارتفاعه، فوقع هنالك إيهام في نسبة اشتعال الرأس، فأتى بذلك لمحذوف تمييزاً محولاً عن الفاعل الثاني أن يكون محولاً عن المفعول نحو قول الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [لقم: الآية 12] الأصل: وفجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن مضاف لذي هو عيون إلى الأرض إلى آخر ما مر مثله، والثالث أن يكون محولاً عن الممتدأ كمثاني المصنف بعد: كريد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً، وقد بين الأزهرى أصلهما، وانقسم الثاني الذي لا تحويل فيه نحو: ريد أكرم الناس رجلاً، فلا يمكن أن يكون محولاً عن شيء، وأم تمييز الذات ويقال له تمييز مفرد فهو ما رفع أنها واقعة في أسلم قلبه ويكون بعد العدد كمثال المصنف باشتريت عشرين إلخ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: الآية 4] وبعد المقادير مما يدل على مساحه أو وزن أو كيل كما مر أو ما جرى مجراه، هذا حاصل التمييز من حيث هو.

وقوله: (والباعث على ذلك) أي على تحويل الإسناد. وقوله: (أن ذكر الشيء مبهماً إلخ) بيانه أنك لم قلت مثلاً: طاب محمد وقع هنالك إيهام في نسبة الطيب لمحمد هل من جهة الأنوة أو لبوة أو النفس، فتشوف النفس لما يرفع الإيهام فأتى بالتمييز وافعله.

وقوله: (منه) أي من تمييز الذات وقد علمت ذلك من هنا، ومن قوله بعد: والمقادير

كرطل زيتاً وقفيز برأ وشبر أرضاً وما أشبه ذلك، والناصب: التمييز بعد الأعداد، والمقدير: ما يدل على عدد أو مقدار. (و) قوله: (زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَاً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا) ليس من هذا القسم، وإنما هذا من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد، وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى كما في هذين المثالين، ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعل وجعلت التمييز فاعلاً وقلت: زيد أكرم أبوه وجمل وجهه لصح، وإنما قلنا إنهما من باب تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيد أكرم منك، ووجهه أجمل منك، فحول الإسناد عن المضاف إلى لمضاف إليه، وجعل المضاف تمييزاً فصار زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً فريد مبتدأ وأكرم خبره، منك حار ومجرور متعلق بأكرم، وأناه منصوب على التمييز، وأجمل معطوف على أكرم، ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل. ووجهاً تمييز. (وَلَا يَكُونُ) التمييز (إِلَّا نَكْرَةً) خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله: وطبت النفس لإمكان حمل إلا على الزيادة.

حيث عظمها على الأعداد لأن الأعداد ليست من المقادير وهو مذهب لمحققين، لأن العدد لا يمكن فيه إلا التحقيق فتقول: ملكك تسعين غلاماً، ولا تقول عندي مقدار تسعين رجلاً بخلاف المقادير، فإنك تقول: عندي رطل زيت أو مقدار رطل زيتاً.

وقوله: (ما يدل على عدد إلخ) وهو لفظ عشرون أو ثلاثون مثلاً ولفظ ما دل على المقدير كرطل وشبر، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

نصب تمييز بما قد فسر

(وزيد أكرم منك) قول الأزهري: (فكان حقه أن يقدم إلخ) قد يقال أن المصنف أخر هذا إلى هنا لأن في نصبه شرطاً خاصاً به، وصرح به الأزهري في قوله: وشرط التمييز إلخ.

وقوله: (ألا ترى إلخ) هذا علامة ليكون التمييز فاعلاً في المعنى، علو لم يكن التمييز فاعلاً في المعنى بأن كان لا يصح فيه ما ذكر فيجب جره بإضافة أفعال إليه نحو: أنت أفضل رجل، إذ لا يصح أن تقول: أنت أفضل رجل، لأنه لا معنى له. وفي الألفية:

والفاعل المعنى المعين فافعلاً

(ولا يكون إلا نكرة) علمته ما مر في الحال.

وقوله: (وطبت النفس إلخ) هذا بعض بيت قال راشد الشكري البيت كله:

رايتك لما ان عرفت وحوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

تتمة: يشرك الحال والتمييز في أمور خمسة كونهما اسمين نكرتين فخصيين منصوبين رافعين للإبهام، ويفترقان في أمور سبعة: كون الحال قد تكون جملة والتمييز لا يكون إلا مفرداً، والحال قد يتوقف المعنى عليه (كلاعبين) في الآية المارة، والتمييز لا يتوقف المعنى

.....

عليه، والحال مبين للهيئة، والتمييز مبين الدات، والحال قد تعدد، وفي الألفية:

والحال قد يجيء ذا تعدد

والتمييز لا يتعدد، والحال قد تتقدم على عاملها المتصرف كما مر، والتمييز لا يتقدم إلا على الفعل المتصرف قبله، وفي الألفية:

وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو الصريف نزرأ سابق

والحال مشتقة والتمييز جامد، والحال تكون مؤكدة نحو: ﴿وَلَنْ نُثَبِّرَ﴾ [الثلث]: الآية 10]. وفي الألفية:

وعامل الحال بها قد أكده

والتمييز لا يكون لتوكيد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق .

باب الاستثناء

هذا هو السابع من المنصوبات، والاستثناء مصدر استثنى يستثنى استثناء، والمصدر معنى من المعاني، والذي ينصب إنما هو اللفظ المستثنى، وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر وراد اسم المفعول .

قول الأزهري : (وهو الإخراج إلخ) المراد بالإخراج أن السامع قبل ذكر لمستثنى كان يتوهم أنه دخل في حكم لمستثنى منه، فلما استثنى المكلم على علم السامع غلب أن المكلم لم يقصد دحوله فيما قل الأداة، وليس المراد أن المتكلم قصد إدخال المستثنى في الحكم، ثم أخرج له لأن هذا تناقض وتكاذب، ثم الإخراج جس يصدق بجميع المحررات فيصدق بالإخراج بأن بدل نحو : أكلت الرعيف ثلثه، فأخرج الثلثين، وبالصفة نحو : أعتق رقبة مؤمنة فأخرج الكافرة، وبالشروط نحو : أقتل الذي حارب، فأخرج غير المحارب بالاستثناء نحو : قم القوم إلا زيد، فأخرج زيد من القوم .

وقوله : (بإلا أو إحدى إلخ) مخرج لما عدا المخرج بالاستثناء .

وقوله : (ما إلخ) في محل نصب مفعول بإخراج بناء على جواز إعمال المصدر المحل بأن وهي واقعة على المستثنى .

وقوله : (لولاه إلخ) لولا حرف حر والضمير محرور بها وقع موقع ضمير الرفع لدى هو لمبدأ والخبر محذوف . وفي الألفية :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم

والتقدير : لولا هو، أي الإخراج، وجود، هذا مذهب سيبويه، وقال الأخفش : لولا غير جارة ولضمير في محل رفع الانتداء، والحبر محذوف الأول أولى، لأنها "لولا" كانت غير جارة لأن من أول الأمر معها بها ضمير الرفع . وقوله : (لدخل) فاعل يعود على ما أي توهم السامع دخول المستثنى في حكم ما قبله أداة استثناء .

وقوله : (في الكلام السابق) أي في منطوقه أو مفهومه . فلأول إذا كان الاستثناء متصلاً، وإنشائي إذا كان منقطعاً، وذلك إذا قلت : جاء القوم فهم من الكلام أنه جاء كل ما يتبعهم،

(وَحُرُوفُ الِاسْتِثْنَاءِ) أي أدواته (ثَمَانِيَةٌ) وسماها حروفاً تغليباً.

(وَهِيَ) في الحقيقة ثلاثة أقسام: حرف باتفاق وهو (إِلَّا وَغَيْرُ وَبِسْوَى) كَرَضَى (وَسْوَى) كَهْدَى (وَسَوَاءٌ) كَسَمَاءَ ومتعدد بين الفعلية والحرفية.

(و) هو (خَلَا وَغَذَا وَخَاشَى) وللمستثنى بهذه الأدوات حالات.

(فَالْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ) وجوباً (إِذَا كَانَ الْكَلَامُ) قبلها (تَاماً مُوجِباً) والمراد بالتم أن يذكر فيه المستثنى منه، والمراد بالموحوب بفتح الجيم ما لا يسبقه بفي ولا شبهة وذلك (نَحْوُ) قولك: (قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) فقام فعل ماضٍ، والقوم فاعل، وإلا حرف استثناء، وزيداً منصوب بإلا على الاستثناء.

(و) مثله (خَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عُمَرَا) فخرج، فعل ماضٍ. والناس فاعل. وإلا حرف استثناء، وعمرأ منصوب بإلا على الاستثناء، والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب، أما كونه تاماً فلذكر المستثنى منه، وهو القوم في المثال الأول، والناس في المثال الثاني، وأما كونه موجباً فلأن لم يسبق بفي ولا شبهة.

ومن جملة ما يتبعهم حمار كان السامع ينتظر مجيئه مثلاً، فرفعت هذا المفهوم بقولك: إلا حماراً، فيكون حد الأزهري حينئذ شاملاً للمستثنى المتصل والمنقطع، فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلا زيداً، فريد من جنس القوم، والمنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى كالحمار في المثال السابق، فليس من جنس القوم.

وقوله: (أي أدواته) المراد بالأدوات الآلات (ثمانية) باعتبار جعل كل لغة من لغات سوى أداة مسوقة وإلا فهي ستة.

قول الأزهري: (تغليباً) أي فيما يقع الاستثناء به لأن الاستثناء غالباً إنما يقع بإلا وهي حرف لا في الأدوات، إذ لا تعليل فيها لأن الأسماء أربعة والحروف أربعة. وقوله: (وهي في الحقيقة) أي في نفس الأمر.

وقوله: (ثلاثة أقسام) أي باعتبارها ما هو مذكور في هذا الكتاب، وإلا فهي أربعة أقسام بزيادة ما يكون فعلاً خائضاً وهو ليس ولا يكون، والمستثنى بهما لا يكون منصوباً على أنه خبرهم (ينصب إذا كان إلخ) وجوب المصوب عام في المتصل والمنقطع، وكان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للمقطع. نكن حص المتصل تسريباً على المبدىء. وإلى وجوب نصب الموجب لتمام أشار في الألفية بقوله: ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب، إذ في كلام ابن مالك حذف الواو مع ما عطفتم تقديره بعد تمام وإيحاب، ويدل لهذا المحذوف قوله بعد، وبعد نفي أو اكفى إلخ.

(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ) الذي قبل إلا (مَنْفِيًّا) بأن تقدم عليه بنفي أو شبهة وكان (تَامًا) دُنْ ذكر المستثنى منه (جَازٌ فِيهِ) أي في المستثنى (الْبَدَلُ) من المستثنى منه بدل بعض من كل، سواء كان المستثنى منه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (وَ) جاز فيه أيضاً (النَّصْبُ).

إلا (عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوُ) قولك: (مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ) بالرفع على البدل من لقوم. ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بالضمير المبدل منه لفظاً وتقديراً وهو هنا مقدر وتقديره إلا زيد منهم.

(وَ) يجوز (إِلَّا زَيْدًا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك: ما مررت بالقوم إلا زيد بالجر على البدل، وإلا بالنصب على الاستثناء نحو: ما رأيت القوم إلا زيدا بالنصب لا غير سواء جعلته بدلاً من المنصوب أو منصوب بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير وعدمه.

فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالناصب له رأيت مقدرأ بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر. وعلى أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصب له إلا على الصحيح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا) بأن لم يذكر المستثنى منه منفياً بأن تقدم على نفي أو شبهة (وَكَانَ) المستثنى (عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ) المقتضية له من رفع ونصب وخفض وألغى عمل

(وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا) قول الأزهري: (بأن تقدم عليه نفي أو شبهة) أي وهو النهي والاستفهام، وقد مثل للنفي ومثل للنهي: لا يقيم أحد إلا زيد، ومثل الاستفهام هل قام أحد إلا زيد؟

(جَازٌ فِيهِ الْبَدَلُ) بل هو الراجع كما نص عليه في الألفية بعد. وهذا إن كان الاستثناء متصلاً، فإن كان منقطعاً بأن كان لا يمكن تسلط العامل على ما بعد إلا وجب النصب على الاستفهام اتفاقاً من سائر العرب نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص، فلا يصح رفع النقص على البدلية، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل المكرر هو زاد، ولا يصح تسلطه على النقص لفساد المعنى فلا يقال: زاد النقص. وإن أمكن تسلط العامل على ما بعد إلا نحو: ما جاء أحد إلا حميراً، فاهل الحجر يوجبون النصب أيضاً. وبنو تميم يرححونه، وإني حكم وقوع لمستثنى مطلقاً بعد نفي أو شبهة أشار في الألفية بقوله: وبعد نفي أو كفي استخب أتبع ما اتصل ونصب ما انقطع، وعن تميم فه إبدال وقع.

وقوله: (على الصحيح عند ابن مالك) هو المأخوذ من نسبة الاستثناء إلا في قوله في الألفية: ما استثنيت إلا (على حسب العوامل). قول الأزهري: (وألغى عمل إلا) وأما معناه

إلا . فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلاً رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) فزيد مرفوع على الفاعلية بquam وإلا ملغاة.

(و) إن كان ما قبل إلا يطلب مفعولاً نصبت المستثنى على المفعولية نحو: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا) فزيداً منصوب على المفعول بضرب وإلا ملغاة.

(و) إن كان ما قبل إلا يطلب جاراً ومجروراً يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمر، وإلا ملغاة يسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بإلا.

(و) أما (المُستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) ضمها على التقصر فيها (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو (مَجْرُورٌ) بإضافة غير وسوى وسوى وسواء إليه (لا غير) أي لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف إليه غير، وبنائها على الضم تشبيهاً بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء ما يعطيه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام انتام الموجب، لكن على الحال، ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي.

فهو معتبر، وهكذا يقال فيما بعد: (ما مررت إلا بزيد) قول الأزهري: (ويسمى الاستثناء حينئذ) أي حين إذا كان ناقصاً منفيًا.

وقوله: (لأن ما قبل إلخ) ما واقعة على العامل ومعنى تفريغه أنه لم يجد مفعولاً قبل ألا يشتغل به في اللفظ، وأما في التقدير فما بعد إلا بدل من مقدر، فأصل قولك: ما قام أحد إلا زيد، ويؤخذ من هذا أن العامل هو المفرغ فتسميتهم الاستثناء مفرغاً محاز، وإلى الاستثناء المفرغ أشار في الألفية بقوله:

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدم

(لا غير) قول الأزهري: (تشبيهاً بقبل وبعد) وجه الشبهة إبهام الجميع وحذف لمضاف إليه، ونثه معناه في كل هذه صورة البناء المشار إليها بقول الألفية:

واضمم بناء غيراً إن عدمت ما له أضيف ناوياً ما عدما

وقد نص ابن هشام على أن قولهم: لا عبر لحن، وأجاره. ثم اختلفوا في «لا» الداخلة على غير فقيل عاملة عمل ليس وغير اسمها مبني لما مر، وخبرها محذوف، والتقدير ليس غير الحر موجود، أو قيل عاملة عمل إن، وغير في محل نصب اسمها وخبرها محذوف أي موجود فارتفع. وقوله: (لكن على الحال إلخ) معناه أن غير وما بعده إذا نصبت، فإنها تنصب على الحال نحو: قام انقوم غير زيد، فغير منصوب على الحال، وقام انقوم غير حمار. وقوله: (ومن جواز الاتباع إلخ) نحو: ما قام أحد غير زيد، فإن رفعت غير كان بدلاً

ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي (والمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَخَاشَى يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ).

وعنى تقدير الحرفية والفعلية (نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا) بالنصب على أن خلا فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وزيد مفعول به.

(و) خلا (زَيْدٍ) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا.

(وَعَدَا عَمْرًا) بالنصب على أن عدا فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه وجوباً، وعمرأ مفعول به.

(و) عدا (عَمْرٍو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرؤ مجروراً بعدا.

(وَخَاشَى زَيْدًا وَزَيْدٍ) بالنصب والجر على وزن ما قبله.

من أحد، وإن نصبتة فعلى الحال. وقوله: (ومن الإجراء على حسب العوامل) فإن كان العامل يطلب الرفع رفعت غير نحو: ما قام غير زيد، وإن كان العامل يطلب النصب نصبت نحو: ما رأيت غير زيد، وإن كان يطلب الجر جر نحو: ما مررت بغير زيد، وإلى غير وسوى بمعنيها أشار في الألفية بقوله:

واستثن محروراً بغير معرباً لما لمستثنى بإلا نسب
ولسوى سوى سواء جعلاً على الأصح ما لغير جعلاً

(نحو: قام القوم) فون الأزهري: (وفاعله ضمير مستتر فيه) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق كأنه قال: قال انقوم خلا بعضهم ريداً، وإنما وجب استتار الفاعل بهذه الأفعال ليكون المستثنى منصلاً بأدائه، فيكون تشبيهاً بالمستثنى بإلا، وإلى حكم المستثنى بخلا وعدا وخاشى مع زيادة لس، ولا يكون أشار في الألفية بقوله. واستثنى ناصباً بليس وحلا وبعداً، ويبكون بعد لا إلى آخر الأبيات الثلاثة بعد هذا البيت.

بَابُ لَا

النافية للجنس . (وَأَعْلَمُ) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أَنْ لَا تُنْصِبُ النَكَرَاتِ) وجوباً لفظاً أو محلاً (بغير تنوين إذا باشرت النكرة) بأن لم يفصل بينهما فاصل (ولم تتكرر

باب لا

هذا هو الثامن من المنصوبات وهو على حذف مضاف تقديره: هذا باب منصوب لا، لأن كلاماً في المنصوبات، ثم الأصل في «لا» أن «لا» تعمل عمل شيء لعدم اختصاصها بالأسماء، لكن حملوها على أن فلا لتوكيد النفي وإن لتأكيد الإيجاب، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

قول الأزهري: (النافية للجنس) أي النافية لحكمة لا له، فإذا قلت: لا رجل في الدار دل على نفي الكينونة عن جنس الرجال لا عن الذوات، إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفي بالأداة، وإنما تنتفي بها المعاني، ثم إن «لا» على قسمين: تارة تكون عاملة عمل ليس، وتارة تكون عاملة عمل إن، فالعاملة عمل إن لا تكون إلا لنفي الجنس نصاً. فإن قلت: لا رجل في الدار، فالمراد نفي هذا الجنس الصادق بالواحد المتعدد، فلا يصح أن تقول بعد ذلك: لا برحلان، ولعامته عمل ليس تحمل نفي الوحدة والجنس، وعلط من قل: إنها لا تكون إلا لنفي الوحدة. فيخرج بالنافية الرائدة والهاية، وبالجنس العاطفة، ولا بد من زيادة نصاً لإخراج العاملة عمل ليس.

(اعلم) بما أمرك بالعلم بما فقط مع أن المطلوب من أن يعلم جميع ما في الكتاب إشارة إلى أنه أراد أن يذكر أمراً صعباً، فنفض له. (تنصب النكرات) قول لأزهري: (وجوباً) قيد به لأجل قول المصنف، ولم تتكرر «لا»، وأما إن كررت فإنه يجوز الرفع والتنصب، وهذا مني على أن «لا» إذا لم تكرر وجب إعمالها عمل إن والحق أنه يجوز عملها عمل ليس مطلقاً مفردة أو مكررة، وإلى عمل «لا» عمل إن أشار في الألفية بقوله:

عمل أن جعل لـ لا في نكرة مفردة جاءتك أو مكررة

وقوله: (لفظاً) أو محلاً هذا تعميم للحكم، وفيه إجمال لكنه بعد ليس، والمراد بقوله لفظاً أنه ينصب اللفظ فقط دون المحل، بل ينصب لفظه ومحلّه وإنما عبر بذلك لأجل أن الثاني إما ينصب محله بغير تنوين، لكن ذلك مخصوص بغير التشبيه بالمصاف. وأما التشبيه به فبنون كما سيذكره. (إذا باشرت النكرة) من حملة الشروط أن لا يدخل عليها حرف حر،

(لا) تنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة بمثلها نحو: لا غلام سفر حاضر، وتنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها. (نحو: لا رجل في الدار) فلا حرف نفى، ورجل اسمها مبني معها على الفتح وموضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها. وذهبت ضائفة من البصريين إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيويه هذا إذا باشرت «لا» النكرة. (فإن لم تُباشرها) بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت «لا» على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وبين كيسان (تكرار لا نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة) ويجوز: لا زيد في الدار ولا عمرو (فإن تكررت لا) مع مباشرة النكرة (جاز إعمالها وإلغاؤها فإن شئت قلت): على الأعمال (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة وفتحها أو نصبها (وإن شئت قلت) على الإلغاء (لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة وفتحها. ولحاصل: أن للنكرة بعد «لا» الثانية حمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات.

والأحكام بزيديتها وجب جرم بعدها نحو: جنتك لا زاد فراد مجرور بانيء.

قول الأزهري: (إذا كانت النكرة مضافة إلخ) أي وشبيهة بالمضاف في اتصال اسمها بشيء مفهم لك الشيء تمام المعنى، كما سيعرفه الأزهري في الباب بعد، وكما ينبغي أن يقدمه هنا، وقد ذكره هنا دون تعريف في قوله: وشبهها لا نحو: لا طالع حبل في الدار، ولا ماراً بزيد عندما، ولعله خص المضاف لأجل قول المصنف بغير تنوين، لأن التشبيه بالمضاف مبنون، وإلى المضاف أشار في الألفية بقونه:

فانصب بها مضافاً أو مضارعاً

لا رجل في الدار. قول الأزهري: وهو ظاهر كلام المصنف أي حيث عبر بتنصيب الذي هو من ألقاب الأعراب، لكن الأزهري لم يقرر على ظاهره، بل قرره على ما للجمهور حيث زاد فيما سبق أو محلاً، وحمل مثال المصنف بلا رجل إلخ عليه. وجب تكرار «لا» أي في صورتها عدم مباشرتها النكرة ودحولها على معرفة، وإنما وجب التكرار لأنها لم تدخل على المعرفة يمكن أن تكون لنفي الجنس، فجبوا كسرها بتكرارها، ولأنها لما فصلت من النكرة لم يبق لنفي الجنس فجبوا كسرها أيضاً بالتكرار.

قوله: (خمسة أوجه إلخ) هي المشار إليها بقول الألفية:

وركب المفرد فاتحاً كلا حول ولا قوة واثني أحعلا
مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً وإن رفعت أولاً لا تنصب

وقوله: (وتوجيه كل إلخ) حاصلة بتقريب أنك إن فتحتهما فلا عاملة عمل إن فيهما،

وإن نصبت الثاني مع فتح الأول، فالثاني معطوف على محل اسم «لا» لأن محله نصب بلا، ولا لثانية رائدة، وإن رفعته مع فتح فهو معطوف على محل اسم «لا» مع اسمها لأنها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه، ولا انثانية زائدة أو على أن الثانية عاملة عمل ليس، وإن رفعتهما معاً فهما متدآن، ولا زائدة للنهي فهما أو مرفوعاً على أن «لا» عاملة فيهما عمل ليس. أو أحدهما مبتدأ والآخر مرفوع على أن «لا» عاملة عمل ليس، وإن رفعت الأولى وفتحت الثاني، فالأول إما مبتدأ، ولا عاملة عمل ليس، وأما إن فتحت الثاني فلا عاملة عمل إن، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول، لأن نصه بالعطف على محل اسم «لا»، وقد عرفت أن محله هنا رفع بالابتداء أو على أنها عاملة عمل ليس، فلا وجه له، والله سبحانه ونعملي أعلم.

بَابُ الْمُنَادَى

بفتح الدال (المُنَادَى) هو المطلوب إقباله بـ«يا» أو إحدى أخواتها.
وهو (خُمسة أنواع: المَفْرَدُ العَلَمُ) والمراد بالمفرد هنا وفي باب «لا» الساق ما ليس مصدراً ولا شبيهاً به.

(وَالنَّكَرَةُ الْمُقْصُودَةُ) بالنداء دون غيرها.

(وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمُقْصُودَةِ) بالذات، وإنما المقصود واحداً من أفرادها.

باب المنادى

هذا هو التاسع من المنصوبات. والمنادى في الأصل اسم مفعول، وهو مشتق من النداء بكسر النون والمد، وهو الأفتح. ويقال: نداء بالكسر والتقصير. وهي تليها، ويقال: لنداء بالضم والمد، وهي أضعفها.

قول الأزهري: (بفتح الدال) احترازاً من المنادى بكسر الدال اسم فاعل، فهو الشخص الذي يطلب الإقبال.

(المنادى) قول الأزهري: (هو المطلوب إقباله) إلخ، هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه كلام النحاة إنما هو في الأنف، ولو أراد تعريف اللفظ لقال: هو الاسم الذي يدخل عليه «يا» أو إحدى أخواتها، ويؤخذ من قوله: المطلوب إقباله أنه لا المسمى إلا العاقل أو ما هو منزل منزلته.

وقوله: (أو إحدى أخواتها إلخ) اعلم أن المنادى تارة يكون بعيداً وما في حكمه كالساهي والنائم، ويناديان بأحد حروف خمسة عملاً بقول الألفية:

وَلِلْمَدَى الْيَاءُ إِنْ كَالْنَاءُ يَا وَأَيُّ وَآكِدَا أَيْائِمْ هِيَا

وتارة يكون قريباً، وينادي في بالهمزة وحدها دون مد، وإليه الإشارة بقول الألفية: والهمزة للذي، وقد يكون مندوباً فينادي بوا مطلقاً أو يا عند أمن اللبس، وفي الألفية:

وَوَالْمَنْ نَدَب أَوْ يَا غَيْرَ الَّذِي اللَّبْسُ احْتَنَبَ

(وَالنَّكَرَةُ غَيْرُ الْمُقْصُودَةِ) قول الأزهري: (بالذات إلخ) أشار به إلى الجواب عما يقال أنه لا ينادي إلا ما قصد، فكيف يقال إنها غير مقصودة؟

(وَالْمُضَافُ) إِلَى غَيْرِهِ (وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ) وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ .
(فَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْعِلْمُ وَالتَّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ فَيَبْنِيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَثْوِينٍ) فِي حَالَةِ
الِاخْتِيَارِ فَمِثَالُ الْمَفْرَدِ الْعِلْمِ (نَحْوُ: يَا زَيْدُ).....

وحاصل النحواب أن يقال: التكررة باعتبار قصد فرد واحد منها هي مقصودة بالنداء،
وباعتبار كون الفرد غير معين فهي غير مقصودة فأنفت الجهة.

(وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ) قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: (وَهُوَ مَا اتَّصَلَ إِلَيْهِ) مَا تَكْرُرُ مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى لَفْظٍ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ هُوَ، وَجُمْلَةٌ اتَّصَلَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَتُهَا وَشَيْءٌ أَيْ لَفْظٌ فَاعِلٌ اتَّصَلَ، وَمِنْ
تَمَامٍ حَذَفَ مُضَافٌ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. وَالتَّقْدِيرُ وَالشَّيْبَةُ بِالْمُضَافِ، فَلِكونه عَمَلٌ فِيمَا بَعْدَ
كَالْمُضَافِ عَمَلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَكَوْنُ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَهُوَ مِنْ تَمَامٍ
الْمُضَافِ سَمِيَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ.

(فَأَمَّا الْمَفْرَدُ الْعِلْمُ) مَحَلُّ تَعْيِينِ بَاءِ الْمَفْرَدِ الْعِلْمِ عَلَى الضَّمِّ مَا لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِأَنْ
مُضَافٌ إِلَى عِلْمٍ، وَإِلَّا جَازَ فِي الْعِلْمِ وَجْهَانِ: الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ، وَالنَّصِبُ نَحْوُ: زَيْدٌ مِنْ
قَوْلِكَ: زَيْدٌ بِنُ سَعِيدٍ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْأَنْثِيَّةِ:

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٍّ وَاعْتَحَنَ مِنْ نَحْوُ زَيْدٍ بِنُ سَعِيدٍ لَا نَهَسَ
(عَلَى الضَّمِّ) أَيْ وَنَابَهُ، فَفِي كَلَامِهِ حَذَفَ الْوَاوُ مَعَ عَطْفِهِ لِبَشْتَمَلِ الْمُنَى عَلَى الْأَلْفِ
نَحْوُ: يَا زَيْدَانِ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْوَاوِ نَحْوُ: يَا زَيْدُونَ، وَعِبَارَةُ الْأَنْثِيَّةِ شَدِيدَةٌ لِيُضَمَّ وَنَابَهُ إِذْ قَالَ
مَوْعُظًا:

وَأَنْ الْمَعْرُوفَ الْمَسَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدَ
فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ بِنَاءِ الْمَفْرَدِ الْعِلْمِ وَمَا وَجْهُ بِنَائِهِ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَمَا وَجْهُ كَوْنِهِ
خُصُوصٌ ضَمًّا. قُلْتَ: بَنِي لَشَبَّهَ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّعْرِيفِ وَالْخُطَابِ، وَبَنِي
عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْبِنَاءَ عَارِضٌ، وَبَنِي عَلَى خُصُوصِ الضَّمِّ لِأَنَّهُ لَوْ بَنِيَ عَلَى الْفَتْحِ أَوْ
الْكَسْرِ لَاتَّبَسَ بِالْمَسَادَى الْمُضَافِ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِهِ.

(لَا يُقَالُ) فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لُغَةُ الْبِنَاءِ وَمِنْهُ عَلَى الضَّمِّ وَمِنْهُ قِرَاءَةُ:
قُلْ رَبِّ احْكُمْ. نَصَمَ لِمَا فُسَاءَ الْمُنَادَى عَلَى الْكَلِمِ يَلْتَبَسُ بِهَا، لِأَنَّا نَقُولُ: لَمَّا كَانَتْ لُغَةُ
النَّصَمِ فِي الْمُضَافِ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْعُفَ اللُّغَاتِ لَمْ يُعْتَبَرِ اللَّبْسُ بِهَا وَحُمِلَتْ التَّكْرَةُ
الْمَقْصُودَةُ عَلَى الْمَفْرَدِ الْعِلْمِ، ثُمَّ إِنْ الضَّمُّ الَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ تَارَةً يَكُونُ مَلْفُوظًا كَمَا فِي: يَا زَيْدُ،
وَتَارَةً يَكُونُ مَقْدَرًا كَمَا فِي الْمُنَى قَبْلَ الْإِنْدَاءِ، نَحْوُ: يَا سَيِّبُوبَهُ. وَفِي الْأَنْثِيَّةِ.

وَنُورِ انصمام ما بنوا قبل النداء وليبحري مجرى دي بناء جدد
قَوْلُ الْأَزْهَرِيِّ: (فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ) أَيْ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِجْرَاءِ، فَيَجُوزُ تَنْوِينُهُ، وَإِذْ نُونُ
فَلِشَاعِرِ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ وَنَصْبِهِ، لِأَنَّهُمْ مَرُودُونَ، فَصَرَّ الْمَبْنِيُّ عَلَى الضَّمِّ مَعَ التَّنْوِينِ قَوْلُهُ:

مثال النكرة المقصودة نحو (يا رجل) لمعين هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة، فأنعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ومنه الحديث: يا عظيماً يرجى لكل عظيم، نقله ابن مالك عن الفراء وأقرّه.

(والثلاثة الباقية) التي هي النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبّه بالمضاف (منصوبة) وحباً (لا غير) أي لا يجوز فيها غير النصب مثال: النكرة غير المقصود قول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه إذ لم يقصد غافلاً بعينه.

سلام الله يا مطر عنيتها

هو مطر مع ضمة، ومن سماعه منصوباً قوله:

يا عدياً لقد وقتك الأواقي

هو عدياً ونصبه، وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية:

وضمم أو نصب ما اضطر أو نونا مما له استحقاق ضم بين

(يا رجل) قول الأزهري: (المعين) أي حال كونه مقولاً لمعين، وإنما قيد به لأنه إذا كان لعمر معين فهو نكرة غير مقصودة فيجب نصبه.

وقوله: (فالعرب تؤثر نصبها على ضمها) وتؤثر بكون الواو بمعنى نختر، ثم م مشى عليه لأزهري هو الذي عليه الكسائي، وظاهر التسهيل والذي لأزهري⁽¹⁾ والجمهور تعيين النصب.

وقوله: (يا رجلاً كريماً) إن قلت: فيه وصف المعرفة الذي هو رجل لمعرف بالمقصد والإقبال بالنكرة وهي كريمة. قلت: أجيب عنه بأن النكرة المقصودة صارت في هذه الحالة كأنها غير معرفة نظراً إلى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها، وإن كانت في المعنى معرفة بالقصد، وإنما اعتر لفظ دون المعنى لأن اللفظ أقوى.

وقوله: (يرجى لكل عظيم) محل جواز الوجهين إذا أعربت الجملة صفة فإن أعربت حالاً وجب نصب المنادى لأنه يصير حينئذ شبهاً بالمضاف منصوبة أي لفظاً أو محلاً، وبلا فالمرد العم والنكرة المقصودة منصوبان في المحل أيضاً بفعل قام مقامه حرف النداء، وإنما وجب نصب هذه الثلاثة لعدم شبهها بضمير المخاطب، لأن المضاف إليه كلمتان والضمير كلمة، وأم التشبيه به فهو كالمضاف والمضاف إليه، وأما النكرة الغير مقصودة فلم تشبه الضمير أصلاً لأنها نكرة وهو معرفة.

(1) والذي لأزهري والجمهور تعيين النصب هكذا بالأصل. والصواب والذي لجمهور فقط كما في أبي النجاء، والحمد لله رب العالمين. اهـ الناشر.

ومثال المشبه بالمضاف: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك.

(وهو له فيمن سمّيته بذلك) أي بكل من المعطوف والمعطوف عليه ونصب الجزء الأول، لأنه شبيه بالمضاف، ونصب الثاني لأنه معطوف على الأول باعتبار الأصل وقبل العلمية، وأما الآن فهو جزء من العلم مفهوم فيمن سمّيه بذلك أنك إذا ناديت جماعة هذه عدتها فليس الحكم وجوب النص مطلقاً بل إذا كانت الجماعة غير معينة وجب نصب أيضاً، لأنها نكرة غير مقصودة. وإن كانت معينة صممت الأول وقرنت الثاني بأل ونصبته أو رفعت، فإن أعدت معه «يا» وجب حذف ال وبقائه على التواو هده، وهذا حاصل ما لا يهشام، وانقلده بعض من حشي عليه. انظر ذلك في حاشيتنا على المكودي، والله سبحانه ويعلى أعلم

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

ويسمى المفعول والمفعول لأجله (وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذي يُذكر) علة و(بياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله (نحو قولك: قام زيدٌ إجلالاً لعمرٍو) فإجلالاً مصدر منصوب ذكر علة وسبب لوقوع الفعل الصادر من زيد، فإن سبب قيام زيد لعمرٍو وهو إجلاله وتعظيمه. وإعرابه: قام زيد فعل وفاعل، وإجلالاً مفعول لأجله، ولعمرٍو جار ومجرور متعلق بإجلالاً. (وقصدتُك ابتغاء مغزوفك) فابتغاء مصدر منصوب ذكر علامة لبيان سبب القصد، وإعرابه: قصدتُك فعل وفاعل ومفعول، وابتغاء مفعول لأجله، ومعروف مضاف إليه. ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

باب المفعول من أجله

هذا هو العشر من المنصوبات. قول الأزهري: (ويسمى المفعول له إلخ) أشار بهذا إلى أن له أسماء ثلاثة ومعناها واحد. (هو الاسم) قول الأزهري: (المصدر) أشار بهذا إلى أنه لا يكون إلا مصدراً ويخرج به نحو: جئتُك السمن والعسل، فلا يجوز نصبهما لأنهما اسم عيب (المنصوب) أي ناصبة ليكون كلامه جارياً على الخلاف، ومذهب الجمهور أنه منصوب بالفعل على تقدير لام النعمة. وقال الزجاج والكوفيون: إنه مفعول مطلق الذي يذكر (بياناً) احترازاً مما إذا كان مصدراً منصوباً، لكنه لا ينفيد التعليل نحو: ضربته ضرباً، فهو مفعول مطلق، وهذا التعريف مثل قول الألفيه: «ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً».

ومن جملة الشروط أن يكون معناه راجعاً للقلب، فلا يجوز: جئتُك قراءة للعلم، ولا قتلاً للكفر، لأن المراءة من أفعال النساء، والقتل من أفعال اليد، ومن جملة الشروط اتحاد وقته ووقت عامله وفاعلهما، وفي الألفية: «هو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً».

وهذه الشروط الباقية مأخوذة من مثال المصنف، والشروط ليست في وجوب النصب، بل في حوازه. وفي الألفية: ونيس يستنع. مع الشروط، وإن اختلف واحد منها وجب الجر. وفي الألفية: وإن شرط فقده فاحروه باللام. قول الأزهري: (بعد الفعل المعتدي) كالمثال الثاني، وقونه: واللازم كالمثال الأول. وقوله: (المصدر المضاف) كالمثال الثاني. وقونه: (وغيره) كالمثال الأول.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

المفعول معه (وهو الاسم المنصوب) بعد واو المعية (الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل) أن المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك: جاء الأمير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الأمير في المحي (وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ) فلخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء، وبه بهذين لمثاليين على أن المنصوب بعد الواو وقد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش، وقد لا يجوز

باب المفعول معه

هو الحادي عشر من المنصوبات. (هو الاسم) أي الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسماً صريحاً، وأطلق فيه ليشمل المفرد والمثنى والمجموع، وأخرج به الفعل الواقع بعد واو المعية نحو: لا تأكل السمك وشرب اللبن، والجملة الواقعة بعد واو المعية نحو: سرت والنهار مضى، لمنصوب أنهم ناصبه، وانحق أن ناصبه الفعل وشبهه لا بالواو، وفي الألفية:

بما من الفعل وشبهه سبو ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وخرج به لمرفوع نحو: اشترك ريد وعمرو. والمجروح نحو: جئت سن ريد وعمرو. قول الأزهري: (بعد واو المعية) أي الدالة على المصاحبة من غير اشتراط شريك في الحكم، وهو محرج لسائر الأسماء المنصوبات، وإلى تعريفه أشار في الألفية بقوله:

ينصب بالي الواو مفعولاً معه

(لبيان من فعل معه الفعل) أي لبيان الذات التي صاحبت الفاعل الذي قبل الواو، وفي الفعل اللغوي وهو كالمجيء والسير، هذا معنى كلام الأزهري. (واستوى) معنى استوى ارتفع، أي ارتفع الماء حتى وصل إلى الخشبة، وصاحبها في الارتفاع، والخشبة مقياس معلوم يعرف به أهل مصر قدر ارتفاع الماء وقت زيادته في النيل.

وقوله: (قد يجوز عطفه على ما قبله إلخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات، أولها: جواز العطف والنصب على المعية والمختار لعطف نحو: جاء الأمير والجيش، فيجوز في الجيش الرفع والنصب والمختار الرفع، لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف في الألفية:

كالخشبة. (وَأَمَّا خَبِرَ كَانَ وَ) خبر (أَخَوَاتِهَا) نحو: كان زيد قائماً (وَأَسْمُ إِنَّ وَ) اسم (أَخَوَاتِهَا) نَحْوُ: إن زيدا قائم (فَقَدْ ذَكَرَهُمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ) استطراداً عقب باب المبتدأ والخبر، فلا حاجة إلى إعادتهما. (وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ) المنصوبة (فَقَدْ تَقَدَّمَ هُنَاكَ) في أبواب أربعة عقب النواسخ، ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا، ومثاله في النعت: رأيت زيدا العاقل، وفي العطف: رأيت زيدا وعمراً، وفي التوكيد: رأيت زيدا نفسه، وفي البدل: رأيت زيدا أحاك، وما أشبه ذلك.

ولعطف أن يمكن بلا ضعف أحق

ثانيها: جوار الوجهين، والراحح النصب على المعية لضعف العطف نحو: قمت وزيداً، فبحوز الرفع والنصب والمختار النصب، وفي الألفية: والنصب مختار لدى ضعف النسق

ووجه ضعف النصب أن يلزم عليه العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون فصل وهو ضعيف. ثالثها: وجوب النصب على المعية نحو: أسوى الماء والخشبة، فلا يجوز الرفع في الخشبة لفساد المعنى لاقتضاه أن الخشبة ترفع مع أن الخشبة لازمة في موضعها. وفي الألفية:

ولنصب إن لم يجر العطف يجب

رابعها: ما يتعين فيه العطف نحو: اشترك زيد وعمرو، فلا يجوز نصب عمرو لأنه يصير فضله يصح الاستغناء عنها مع أن الاشتراك من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين فأكثر، ولم يذكر ابن مالك هذا القسم في باب المفعول معه. خامسها: ما لا يصح فيه الرفع لا النصب على المعية، نحو:

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

فلا يصح أن يكون، وماء معطوفاً على تبناً، لأن الماء لا يعلف، وإنما يشرب، ولا يصح أن يكون مفعولاً معه، لأن الماء لا يكون مع السبب دفعة واحدة، فوجب أن يكون ماء مفعولاً لمحدوف تقديره: وسقيتها. في الألفية:

أو اعتقد إصمار عامل نصب

وقيل: يؤول عنفتها بعامل يصح سلطه على التبن، والماء كناولتها، وحينئذ فلا حذف. والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

بإضافة باب إلى المخفوضات وإضافتها إلى الأسماء لبيان الواقع إلى خاتمة الكتاب. (المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة أقسام): قسم (مخفوض بالحرف) نحو:

باب مخفوضات الأسماء

قد مر أن الأسماء مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، والمخفوضات جمع مخفوض اسم مفعول من خفضه إذا أنزله من أعلى إلى أسفل، والخفض اصطلاحاً كما مر: تغيير مخصوص علامته كسرة، أو ما ناب عنها بناء على أن الإعراب معنوي، وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب عنها، وإضافة مخفوضات للأسماء هي إما لبيان، أي مخفوضات هي الأسماء، أو على معنى من أي من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المخفوضات، وعلى كل فهي لبيان لا للاحتراز كما قال الأزهري، لأن المخفوضات لا تكون إلا من الأسماء.

قوله: (المخفوضات) قول الأزهري: (المشهورة) احترازاً من غير المشهورة، وذلك نوعان: مخفوض بالمجورة، ومخفوض بالتوهم. وقد مر صدر الكتاب عند: فالخفض، فراجع ذلك.

(ومخفوض بالإضافة) الإضافة لغة مطلق الاسناد تقول: أضفت ظهري إلى الحائط أي اسدته إليه، ومنه اشتق الصيغ لأنه بسد إلى من ينزل عنه، وإضياف بكسر لهمزة فتحو حركة الياء إلى الساكن قبلها فانقلبت الياء أنفأ، فاجتمع ألفان حذفت إحداهما وعوض منها هاء التانيث، واصطلاحاً نسه تقييده بين اسمين بوجوب جر الثاني منهما أبداً فنسبة حسن وتقييده مخرج للإسادية كريد قائم، وبين اسمين مخرج للتقييد التي بين الحال وعدمها نحو: جاء ريد راكباً، فإنها بين فعل واسم توجب جر الثاني محروح لتعني المرفوع والمنصوب، وأبدل مخرج لتعت المجرور، فإن جره غير دائم لفقده عند الرفع والنصب، ثم ظهر عبارة المصنف أن الإضافة هي العاملة الجر في المضاف إليه وهو قول من أقوال الثلاثة.

ثانيها. أنه الحرف الذي هي على نيته. ثالثها: المضاف وهو المشهور المأخوذ من مواضع من

يزيد (و) قسم (مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ) نحو: غلام ريد، وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الأخفش والسهيلي وهو ضعيف وهو مراد المصنف بقوله: (وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ) نحو:

الألفية منها قوله:

كذلك حذف ما يوصف خفضاً

ومنها قوله في الإضافة:

وانزموا إضافة لدن فجر نكرة.....

ومنها قوله في أعمال المصدر:

وبعد جره الذي أضيف له

إلح.

قيل ويمكن تمثيه المصنف على هذا القول بأن تقول: إن الباء في الإضافة للسببية أي الإضافة سبب لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عامدة، إذ كون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً. أو تقول: أنه أطلق إضافة المصدر، وأراد به المضاف اسم المفعول، والصحيح أن الاسم الأول من المضاف، والثاني هو المضاف إليه، وقيل العكس، وقيل: يصح أن يقال في كل منهما: مضاف ومضاف إليه.

وقوله (وهو ضعيف) والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البديل فهو على نية تكرار العامل.

وقوله: (وقد اجتمعت الثلاثة في الیسمة) فاسم مجرور بالحرف، والله اسم المضاف، والرحمن الرحيم بالتبعية على القول بها أو باسم المضاف أيضاً. (فأما المخفوض الحرف) ويسمى تلك الحروف حروف الجر كما مر، لأنها تجر معاني الأفعال، أو ما في معناها إلى الأسماء، أو لأنها تعمل الجر كما مر، لأنها توجب سميت بذلك لعملها النصب، وحروف الجزم لعملها التجريم وتسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتسمى حروف الصناد لأنها تحدث في الاسم صفات من ظرفية وتبعيض وغير ذلك، وحاصل ما ذكره من حروف الخفض هنا أربعة عشر حرفاً لا خمسة عشر، لأن الاء مكررة على ما في بعض نسخ أحد عشر، منها قد مرت في أول الكتاب، وزاد هنا ثلاثة واو رب ومد ومند، وسأتي الكلام عليها. وقد ذكر في الألفية عشرين حرفاً حيث قال: هناك حروف الجر وهي من إلى، إلخ.

وقد بقي على المصنف من العشرين سبعة لا ستة، لأنه لم يجعل في الألفية: واو رب، من حملة حروف الجر، بل جعل الجر رب مدره بعد الواو الدقية على المصنف هي: التي خلا وحاشي وعدا وكي ولعل ومتى، وأجيب عن المصنف بأنه اسقط «حتى» لتقدم الكلام

زيد العاقل. وقد احتتمعت الثلاثة في التسمية. (فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخَفِّضُ بِمَنْ) وهي. أن حروف الخفض نحو: من البصرة (وإلى) نحو: إلى الكوفة، (وعن) نحو: عن زيد، (وعلى) نحو: على السطح، (وفي) نحو: في المصحف، (ورب) بضم الراء نحو: رب رجل، (والباء) نحو: بالمنديل. (والكاف) نحو: كالأسد.

عليها في باب العطف، وعن خلا وعدا وحاشى بأنها قد تقدمت في باب الاستثناء، وأسقط كي ولعن ومتى لأن الجر بها قليل. قول الأزهري: (وهي أن حروف إلخ) هذه الريادة توجد في بعض النسخ، ومعنى كونها أمها أنها أقوى حروف الجر، ولذلك تنفرد بجر حروف لا تنصرف كقبل وبعد وعند ولدن ومع. قد مر أول الكتاب بعض معاني حروف الجر التي ذكرت هناك والإتيان بشواهد الألفية، (وبواو رب) ما ذكره من أن الجر بواو رب وهو مذهب الكوفيين والمبردة، والصحيح أن الجر برب محذوفة، وفي الألفية: وحذفت برب فجرت إلخ، ثم إن رب تحذف بعد الواو وكثيراً كقوله:

ونيل كموح البحر أرخى سدوله
أي: ورب ليل، وبعد الفاء وبل قليلاً فمثالها بعلّة انقاء قوله:
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا
ومثالها بعد بل قوله:

بل بلد ملء الفجاء قتمه
حذف رب بدون ما ذكر أفل كقوله:
رسم دار وقفت في ظنه

أي رب اسم در (ويمذ ومنذ) الجمهور على أن كلا منهما أصل بنفسه بسيط، وقيل في مذ: أنها مختصرة من منذ ولا يجران إلا ما دل على الوقت. وفي الألفية:
واحصص بمذ ومنذ وقتاً

ويستعملان اسمين، وذلك في موضعين. أحدهما أن يرفعا ما بعدهما نحو ما رأيته مذ يومان أو مذ مبتداً. ويومان خبر. ثانيهما: أن يدخلا على جملة فعلية نحو: ما رأى مذ عمدت يده إزره، أو اسمية نحو: وما رأت أبغي المال مذ أنا يافع. وهما حينئذ طرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، وقيل: مضافان إلى زمن مقدّر مضاف إلى الجملة، وإلى هذين الموضعين أشار في الألفية بقوله:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

(غلام زيد) اعلم أن الاسم النكرة إن أضف إلى معرفة، فإنه يكتسب التعريف كهذا المثال، وإن أصيغ إنى نكره فإنه يكتسب التخصيص نحو: غلام رجل. وفي الألفية:

وخانم من حديد، والنخز نوع من الحرير، والساح نوع الخشب. وراة ابن مانك تبعاً لطائفة قسماً ثالثاً، وهو: ما يقدر بفي الدالة على الطرفية نحو: مكر الليل، أي: مكر في الليل وتربص أربعة أشهر وما أشبه ذلك من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة، وأما تابع لمحفوض فقد تقدم في المرفوعات فليراجع جميع ذلك، والله أعلم بالصواب. وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة، وقد تم بحمد الله وعونه، والحمد لله رب العالمين.

خاتمة الكتاب

(قال مؤلفه): وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة، أول يوم من رجب لفرد، ستة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية، على صاحبها أفضل

خاتمة الكتاب

ختم الله لنا بالسعادة وجعلنا من أهل الحسنى والزيادة، وقد ختم المصنف هذه لخاتمة بالمختوضات إشارة إلى أنه ينبغي لمن أهله الله للتعليم والتأليف ألا ينظر لعلمه وعمله بعين الرضا والكمال، بل ينبغي له وإن ما بلغ المواضع وترك الدعوى في الفعل والمقال، فإن الدعوى سبب الهلاك في الحال والمآل، فقد ذكر الشيخ رروي في بعض وصاياه بعد كلامه ما نصه: إياكم والدعوى، أو يقول أحدكم أنا عالم، أو أنا حبر مك؟ فقد هلك بهذه الكلمات ثلاث أشخاص، أول من قالها إبليس، قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَقَّنِي مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: الآية 12]، والثاني فرعون قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ لَا تُخْلَوْا﴾ [التأزيات: الآية 24]، والثالث قارون قال: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: الآية 78].

وأخرج الصبراني في الأوسط، وأبو يعلى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "يظهر قوم يقرأون القرآن يقولون: من أعلم منا، من أقرأ منا، من أفقه منا"، ثم قال لأصحابه: "هل في أولئك من خير؟" قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أولئك هم وفود النار».

وقد قال مالك رضي الله عنه: ينبغي للعالم إذا أعطاه الله عنماً، وكان بشراً إليه بالأصبع، أن يضع التراب على رأسه إذا حلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة، فيه إذا اصطجع في قبره سوء ذلك، انتهى.

على أن الإنسان لو بلغ في العلم ما بلغ فموقفه من هو أعلم منه.

قال تعالى: ﴿وَقَوْفَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِيسَى﴾ [يوسف: الآية 76] منتهى العلم إلى الله العظيم، وفي المعنى قيل:

الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وقل لمن يدعي في العلم معرفة علمت شيئاً وغابت عنه أشياء

وإياك يا أخي والحسد، فإن الحسد لا يسود.

قال تعالى في ذم الحسد: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۖ﴾ [المق: الآية 5]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ﴾ [النساء: الآية 54].

وفي التسهيل: وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية، فعير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه عن كثير من المتقدمين.

وفي الحديث: الحكمة ضالة المؤمن ينتقطها حيث وجدها. وبالجملة فبالتواضع وترك الحسد واجتناب الدعوى ينال المرغوب، وقد وصل الأقدمون بذلك ونالوا المطلوب حتى أدركوا ما لا يدركه غيرهم اليوم، فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري ألف تفسيراً في ألف مجلد ضخمة، وكان يحتفظ من متن العلوم نحو حمل مائة بعير.

وقال ابن شاهين: لو كنت في صدري ما وسعت مركب، وقد ذكر السيوطي أن ابن شاهين هذا ألف ثلاثمائة وخمسين ألف منها: التفسير في ألف مجلد، والمسند في خمسمائة جزء، وتاريخ في مائة وخمسين مجلداً.

وكان ابن الأنباري يحفظ في كل جمعة ألف كراس، وكان الشافعي رضي الله عنه مهمم إن سمع شيئاً كفيماً كان حفظه في مرة، وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة، وإلى غير ذلك.

ومن لم يتواضع هناك حلاً ومالاً، والحمه من دونه، فقد ورد أن الحسن البصري اجتمع في مجلسه خمسمائة محبرة تكتب عنه العلم، فوقع في نفسه شيئاً فقال: لا تسألوني عن شيء إلا أحررتكم به، فقام صبي صغير وقال: يا سيدي هل للناموسة كرش ومصران؟ فتغير لون الشيخ وخجل مغشياً عليه إلى داره ومات بعد ثلاثة أيام.

وروي أن مقاتل بن سليمان دخلته يوماً أهية العلم، فقال: سدوي عما تحت العرش إنني أسفل الثرى. فقام رجل وقال: لا أسألك عما تحت العرش ولا عما أسفل الثرى. ولا أسألك إلا عما ذكر الله في كتابه: أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف ما لونه؟ فقال: لا أدري، وأفحمه.

وقد ورد: أن ابن العربي كان راكباً في سفينة فهزج البحر فقال: اسكن يا بحر فإن عليك بحرین: بحر من الولاية وبحراً من العلم، فأخرجت دابة رأسها من البحر وقالت له: يا شيخ ما تقول في امرأة مسح زوجها، أتعذ عذة الوفاء أو عذة الطلاق؟ فلم يدر جواباً، فقالت له: احذني شيخة في هذه وأنا أبينها لك.

قال لها: نعم، فقالت: إن مسح من حنس ما فيه روح اعتذت عذة الطلاق، وإن مسح

من جنس ما لا روح له كأنححر اعتدت عدة الوفاة. وتذكر قصة الخصر مع موسى عليه السلام، وينبغي لعائمه إذا سُئل عن علم لا يعلمه أن يقول: لا أدري، فإن لا أدري نصف العلم أو ثلثه. فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال: «العلم ثلاثة: كتاب رطق وستة ماضية» ولا أدري أي قول المعلم لمن سألته عما لا يعلمه لا أدري، ولما سُئل عليه الصلاة والسلام عن خير البقاع وشرها؟ قال: «لا أدري»، فسأل النبي ﷺ جبريل فقال: لا أدري حتى تسأل رب العزة. فسأله فأعلمه الله أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق، وكان ابن عمر يسأل عن عشر مسائل فحسب عن واحدة ويسكت عن الباقي.

وعن ابن عون أنه قال: كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة، فجاء رجل فسأله عن شيء فقال: لا أدري، فقال له: رفعت إنيك من مسيرة شهر ولا أعرف غيرك، فقال له القاسم: لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي، هو الله لا أحسنه. وسئل مالك عن مسائل فأجاب عن بعضها وقال في غالبها: لا أدري.

وسأله سائل يوماً عن مسألة فقال: لا أدري، فقال: إني دفعت إنيك من مسافة بعيدة، فقال له: إذا رجعت إلى أهلك فقل قال مالك: لا أدري. وفي قول المصنف خاتم براعة الاختتم إشارة إلى أنه ختم هذه المقدمة.

وفي قوله: (حديد) إشارة إلى أن قلبه كان حاداً أي قاطعاً وجازماً بأن هذا التأليف خالص لوجه الله الكريم لا رياء فيه ولا سمعة وهو صادق رحمه الله. والله أعلم في مقالته هذه، ويدل على صدقه أن الله جعل الإقبال على منه والنفع به عاماً، وقد علم أن العمل إذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل من صاحبه، وإن كان خائفاً قبله الله فيضع الإقبال عليه في عبادته.

ولختتم ببعض فصائل العلم والعلماء والملتزمين رجاء أن يحشرون الله في رمرتهم، فإنهم ورثة الأنبياء والمرسلين، فنقول. أعلم أن العلماء العاملين هم سدنة الناس بالإطيق، كما أن الإنسان هو سيد سائر الحيوانات على الإطلاق، فهم أحياء وإن دخلوا الثرى، والجاهلون أموات وإن كانوا يمشون في الثرى، وفي المعنى قال ابن السيد الطيوسي:

أخو العلم حيّ حالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم
وذو لجهل ميت وهو ماشٍ على الثرى يعدُّ من الأحياء وهو عديم

فمن فضلهم ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال: «العلماء إذا أتوا على لصراط تكون وجوههم كالشمس الضاحية ونورهم يسعى بين أيديهم، وبين يديهم نور من نور الجنة يصيء مسيرة خمسمائة عام، وتحت نوا كل عالم من أحبه ومنادي ينادي: هؤلاء أولياء الله، هؤلاء الذين علموا عباد الله، هؤلاء الذين حافظوا على حدود الله، هؤلاء مصابيح الله. فإذا

أنوا على الصراط يوضع على رأس كل واحد منهم تاج لو وُضِعَ ذلك التاج في السماء لخرق الأرض لسابعة لسفلى، ويكسى كل واحد منهم حلة من حنل الجنة لو عُلِّقَت تلك الحلة بين السماء ولأرض لقطع نورها نور الشمس».

وقد عليه الصلاة والسلام: «من أكرم عالماً كمن أكرم سبعين سيّاً، ومن أكرم متعلماً كمن أكرم سبعين شهيداً، ومن أحب العلم والعلماء لم تُكتب عليه خطيئة أيام حياته».

وعنه عليه الصلاة والسلام: «من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يرده العلم إلى الله ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبي قبيس ذهباً ينفقه في سبيل الله».

وقد عليه الصلاة والسلام: «من رار عالماً كأنما زارني، ومن صافح عالماً كأنما صافحني، ومن جالس عالماً كأنما جالسي وأجلسه الله معي يوم القيامة».

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وأن العالم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، ولا يرثون منهم لا دينار ولا درهم، وإنما يرثون منهم العلم»، إلى غير ذلك مما لا يحصى.

وقد ورد في الختم آثار منها ما رواه الترمذي وغيره: أن رسول الله ﷺ قال: «ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، إلا غفر الله ما فعل في مجلسه».

وعن عبي: من أراد أن يكتال بالتمكيات الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: الآيات 180 - 182].

وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف، وفي الختم قمت:

لسر شرح الأهرري فاشية
فيها الوفاء والشفاء والهن
ثمأزها عن مقتل لا ترتفع
حالصة بها الثواب تعم

قد فاح مسك من ختام حاسية
فيها الأماني والبهاني والمني
فضوفها للمعتني لا تمتنع
جعلها المولى الكريم الإكرام

.....

وكتب وباطن مُطالع
وآله وصحبه أُولَى الوَف
ما لاح نجم في السماء وسم

سافعة لقارىء وسامع
نجه خير المرسلين المصطفى
صلى عليه ربنا وسنما

فهرست المحتويات

فهرس المحتويات

3	خطبة الكتاب
11	المقدمة
23	بداية الأجرومية
46	باب الإعراب
59	باب معرفة علامات الإعراب
81	باب الأفعال
103	باب مرفوعات الأسماء
105	باب الفاعل
112	باب المفعول الذي لم يسم فاعله
118	باب المبتدأ والخبر
125	باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
136	باب النعت
150	باب العطف
158	باب التأكيد
162	باب البدل
167	باب منصوبات الأسماء

170 بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ
174 بَابُ الْمَصْدَرِ
177 بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ
182 بَابُ الْحَالِ
186 بَابُ التَّمْيِيزِ
190 بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ
195 بَابُ لَا
198 بَابُ الْمُتَادَى
202 بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ
203 بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ
205 بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ
213 خاتمة الكتاب
221 فهرس المحتويات

Hāšiyat al-ʿallāma ibn al-Ḥāj ʿalā šarḥ al-Ajirrumiyya

by

Ibn al-Ḥaj Aḥmad ben Ḥamadūn al-Silmī

